

Distr.: General
6 January 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة

تقرير عن الدورة العادية الأولى، والدورة العادية الثانية، والدورة السنوية ودورة الميزانية غير العادية لعام ٢٠٠٣

المحتويات

الصفحة	الفقرات	الفصل
		الجزء الأول
		الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٣
٦	١٠-١	أولا - تنظيم الدورة
٦	٧-١	ألف - افتتاح الدورة
٧	١٠-٨	باء - إقرار جدول الأعمال
٨	٨٧-١١	ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي
		ألف - تقرير المديرية التنفيذية (الجزء الأول): التقرير السنوي المقدم إلى المجلس
٨	١٨-١١	الاقتصادي والاجتماعي
١٠	٢٥-١٩	باء - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والشباب: تقرير شفوي
		جيم - التقرير المرحلي المتعلق بمشاركة اليونيسيف في النهج الإنمائية المتبعة على
١٢	٣١-٢٦	نطاق القطاعات
		دال - التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين
		المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وتقرير مجلس مراجعي
١٤	٣٨-٣٢	الحسابات
١٥	٥٩-٣٩	هـاء - سياسة اليونيسيف لاسترداد التكاليف
٢١	٦٥-٦٠	واو - استعراض وظيفة الإمداد في اليونيسيف



٢٣	٧٢-٦٦	 خطة عمل شعبة القطاع الخاص وميزانياتها المقترحة لعام ٢٠٠٣
		تقرير عن الاجتماع الثامن للجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم
٢٤	٧٥-٧٣	 المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة
٢٥	٨٠-٧٦	 اجتماع إعلان التبرعات
٢٦	٨٥-٨١	 مسائل أخرى
٢٧	٨٧-٨٦	 اختتام الدورة
		الجزء الثاني
		الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣
٢٩	٩٧-٨٨	 تنظيم الدورة
٢٩	٩٣-٨٨	 افتتاح الدورة
٣٠	٩٧-٩٤	 إقرار جدول الأعمال
٣٠	٢٠٣-٩٨	 مداولات المجلس التنفيذي
٣٠	١٠٧-٩٨	 تقرير المديرية التنفيذية (الجزء الثاني)
٣٣	١٤١-١٠٨	 مشاريع وثائق البرامج القطرية
٤٣	١٤٢	 البرامج المشتركة بين الأقطار
٤٤	١٤٥-١٤٣	 استعراض مسألة إنشاء احتياطي تشغيلي
٤٥	١٥٣-١٤٦	 سياسة اليونيسيف لاسترداد التكاليف
٤٧	١٦٧-١٥٤	 مسائل حماية الأطفال: تقرير شفوي
٥٠	١٧٥-١٦٨	 أعمال اليونيسيف لصالح يتامى الإيدز: تقرير شفوي
٥٢	١٨٥-١٧٦	 ضمان حقوق الطفل في أفريقيا: تقرير شفوي
		الموارد البشرية في سياق الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل: تقرير
٥٧	١٩٤-١٨٦	 شفوي
٥٩	١٩٨-١٩٥	 تقارير عن الزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء المجلس التنفيذي
٦٠	٢٠٠-١٩٩	 مسائل أخرى
٦١	٢٠٣-٢٠١	 اختتام الدورة
		ثالثا - الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم
		المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية
٦٢	٢٣٤-٢٠٤	 العالمي
٦٢	٢١١-٢٠٤	 التبسيط والمواءمة
٦٣	٢١٤-٢١٢	 إحاطة بشأن العراق

٦٤	٢١٩-٢١٥	 الانتقال من الإغاثة إلى التنمية	جيم -
٦٦	٢٢٤-٢٢٠	 الاستفادة من توافق آراء مونتيري	دال -
		فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز):	هاء -
		بحث توصيات التقييم الذي يجري كل خمس سنوات لبرنامج الأمم	
٦٧	٢٢٨-٢٢٥	 المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	واو -
٦٨	٢٣٤-٢٢٩	 الأهداف الإنمائية للألفية في نيبال	الجزء الثالث
		الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣	
٧١	٢٤٢-٢٣٥	 تنظيم الدورة	أولا -
٧١	٢٣٨-٢٣٥	 افتتاح الدورة	ألف -
٧١	٢٤٢-٢٣٩	 إقرار جدول الأعمال	باء -
٧٢	٢٤٤-٢٤٣	 التكريم والجوائز	ثانيا -
٧٢	٢٤٦-٢٤٥	 بيانان من رئيسي برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية	ثالثا -
٧٣	٣٣٩-٢٤٧	 مداولات المجلس التنفيذي	رابعا -
٧٣	٢٤٩-٢٤٧	 القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير شفوي	ألف -
٧٤	٢٦٤-٢٥٠	 استعراض النظام المعدل لتوزيع الموارد العادية	باء -
٧٨	٢٧٤-٢٦٥	 الخطة المالية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٣	جيم -
٨٠	٣٠٥-٢٧٥	 موجز استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية للبرامج القطرية	دال -
٨٩	٣٠٧-٣٠٦	 اقتراحات متعلقة بالتعاون البرنامجي لليونيسيف	هاء -
		المياه والتصحيح في سياق الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل: تقرير	واو -
٨٩	٣٠٩-٣٠٨	 شفوي	
٩٠	٣١١-٣١٠	 تصدي اليونيسيف للملاريا: تقرير شفوي	زاي -
		مشاركة اليونيسيف في الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية	حاء -
٩١	٣١٥-٣١٢	 الفكرية	
		تقرير عن استخدام أموال الدعم المقدم من اليونيسيف إلى الدورة	طاء -
٩٢	٣١٦	 الاستثنائية المعنية بالطفل	
٩٢	٣١٨-٣١٧	 تعاون اليونيسيف مع القطاع الخاص: تقرير شفوي	ياء -
		شعبة القطاع الخاص: التقرير المالي والبيانات المالية عن السنة المنتهية في	كاف -
٩٣	٣٢١-٣١٩	 ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢	

لام -	التقرير المالي المؤقت والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢	٣٢٢	٩٤
ميم -	تقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠٠٢	٣٢٨-٣٢٣	٩٤
نون -	تقرير مقدم إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وإلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	٣٣٣-٣٢٩	٩٥
سين -	برنامج عمل المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٤	٣٣٤	٩٧
عين -	طرائق عمل المجلس التنفيذي	٣٣٦-٣٣٥	٩٧
فاء -	مسائل أخرى	٣٣٧	٩٨
صاد -	اختتام الدورة	٣٣٩-٣٣٨	٩٨
	الجزء الرابع		
	دورة الميزانية غير العادية لعام ٢٠٠٣		
أولا -	تنظيم الدورة	٣٤٢-٣٤٠	١٠٠
ألف -	افتتاح الدورة	٣٤١-٣٤٠	١٠٠
باء -	إقرار جدول الأعمال	٣٤٢	١٠٠
ثانيا -	مداولات المجلس التنفيذي	٣٥٧-٣٤٣	١٠٠
ألف -	ميزانية الدعم التكميلية لفترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٢	٣٤٣	١٠٠
باء -	ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥	٣٥٤-٣٤٤	١٠١
جيم -	البرامج المشتركة بين الأقطار	٣٥٥	١٠٤
دال -	اختتام الدورة	٣٥٧-٣٥٦	١٠٥
	المرفق		
١٠٦	المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٣		

الجزء الأول

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٣

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٣ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

أولا - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

١ - قبل الشروع في انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٣، قدمت المديرية التنفيذية الشكر للرئيس المنتهية مدته (كولومبيا) على الدور القيادي الفعال الذي اضطلع به وللمكتب على ما قام به من عمل ممتاز خلال عام ٢٠٠٢. وقدمت إلى الرئيس المنتهية مدته، باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، المطرقة والمسند المحفورين التقليديين.

انتخاب أعضاء المكتب لعام ٢٠٠٣

٢ - شرع سعادة السفير جينو شتيلين (سويسرا)، بعد انتخابه رئيسا جديدا للمجلس التنفيذي، في انتخاب باقي أعضاء المكتب. وانتخب المجلس التنفيذي نواب الرئيس التالية أسماؤهم: سعادة السفير ليوهانغ موليكو (ليسوتو)؛ والسيد سلمان الفارسي (إندونيسيا)؛ وسعادة السفير رومان كيرن (سلوفينيا)؛ وسعادة السفير لويس غاليغوس شيريوغا (إكوادور).

بيانان من رئيس المجلس التنفيذي والمديرية التنفيذية

٣ - وجه رئيس المجلس التنفيذي، في بيانه الاستهلالي، الشكر إلى أعضاء المجلس على ثقتهم وأعرب عن بالغ احترامه وإعجابه باليونيسيف لما تقوم به من دور في تعزيز رفاه الأطفال في العالم. كما وجه الشكر إلى الرئيس المنتهية مدته على ما قام به من دور قيادي قدير ورحب بأعضاء المجلس الجدد، والوفود المراقبة، وممثلي اللجان الوطنية ولليونيسيف، والأمين الجديد للمجلس.

٤ - وأعرب الرئيس عن أمله في أن تواصل اليونيسيف العمل على تعزيز قدرة البلدان النامية والتعاون على كافة المستويات. وبعد أن قدم استعراضا عاما موجزا لبرنامج العمل لعام ٢٠٠٣، تناول أساليب عمل المجلس، بما في ذلك التزامه زيادة الاستفادة من الاجتماعات غير الرسمية. وأكد على ما يقوم به المكتب من دور هام بوصفه جهة اتصال مع الأمانة بين الدورات، وحث نواب الرئيس على مداومة الاتصال بصفة منتظمة بمجموعاتهم الإقليمية.

٥ - وقامت المديرية التنفيذية، في ترحيبها بالوفود المشتركة في الدورة العادية الأولى للسنة الجديدة، بتهنئة الرئيس وأعضاء المجلس التنفيذي المنتخبين حديثا. كما وجهت الشكر إلى أعضاء المجلس المنتهية مدتهم لما قاموا به من عمل يمتد في خدمة أطفال العالم، مع الإشادة بصفة خاصة بالرئيس المنتهية مدته.

٦ - وتكلمت المديرية التنفيذية عن أهمية الشراكات الاستراتيجية وكيف أنها، خلال الأشهر المؤدية إلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، أعطت قوة دافعة للاستعراض العالمي للتقدم المحرز لصالح الأطفال والعملية التحضيرية عموماً. واتساقاً مع ذلك الجهد، أعلنت إنشاء مكتب للشراكات العامة في المقر، يرأسه السيد سيسليو أورتونا. كما قدمت زميلتين جديديتين في شعبة الموارد البشرية لليونيسيف - هما السيدة مارتينا كلارك والسيدة بينيلوبي كيرلينغ - اللتان سيركز عملهما على المشاكل الناشئة عن مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل، ومعالجة الإجهاد، وتقديم المشورة في حالة الصدمات دعماً لموظفي اليونيسيف، على التوالي. وأعربت عن ترحيبها بالسيد ندولام نغوكوي، رئيس مكتب أمين المجلس التنفيذي المعين حديثاً، الذي عمل مؤخراً نائباً للمدير الإقليمي لليونيسيف في أبيدجان.

٧ - وقدمت أمثلة للكيفية التي يمكن بها أن يؤدي تفعيل الإرادة السياسية في كينيا وأفغانستان إلى إحداث تحول في السياسات الوطنية لمعالجة احتياجات الأطفال وحقوقهم في مجال التعليم. وفي ختام كلمتها سلمت بأن اليونيسيف تعتبر محظوظة لا فيما يتعلق بنوعية موظفيها فحسب، بل أيضاً فيما يتعلق بمهارات مجلسها التنفيذي وتفانيه، وجميعهم توحدتهم قوة لا تقاوم هي: "إدراك أننا يمكننا سوياً أن نغير العالم بالأطفال، لا من أجل الأطفال فحسب". (يرد النص الكامل لبيانها في الوثيقة E/ICEF/2003/CRP.1).

باء - إقرار جدول الأعمال

٨ - أبلغ الرئيس المجلس بأن مكتب المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، فضلاً عن مكتب المجلس التنفيذي لليونيسيف، قد أوصى بتأجيل الاجتماع المشترك للمجلسين، المقرر أصلاً عقده يوم الجمعة ١٧ كانون الثاني/يناير، إلى الدورة السنوية المعقودة في حزيران/يونيه. كما اقترح أن ينظر المجلس التنفيذي في انتخاب ممثلي لجنة التنسيق المشتركة بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمعنونة بالصحة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ في نهاية الدورة الحالية.

٩ - وقام أمين المجلس التنفيذي بعرض جدول الأعمال والجدول الزمني للدورة وتنظيم الأعمال، على النحو الوارد في الوثيقة E/ICEF/2003/2، وجرى اعتمادها بصيغتها المنقحة شفويًا بحيث تشمل التغييرات المذكورة في الفقرة ٨ أعلاه. وأعرب أحد الوفود، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن وفد آخر، مع تسليمه بالأسباب التي أدت إلى تأجيل الاجتماع المشترك، عن أسفه إزاء هذه الفرصة الضائعة لمناقشة القضايا الهامة المتعلقة بالتنسيق والتعاون،

وطالب بتجنب هذه التأجيلات في المستقبل. واقترح أن يضاف إلى جدول أعمال الدورة العادية الثانية التي تعقد في أيلول/سبتمبر بندا بشأن التخطيط لعقد دورة مشتركة.

١٠ - ووفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي ومرفقه، أعلن أمين المجلس التنفيذي أن ٥١ وفدا من الوفود المراقبة قدم وثائق تفويض لحضور الدورة. كما قدمت بالإضافة إلى ذلك وثائق تفويض من هيئة واحدة للأمم المتحدة، وثلاث وكالات متخصصة، ومنظمة حكومية دولية واحدة، وخمس لجان وطنية، وفلسطين.

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - تقرير المديرية التنفيذية (الجزء الأول): التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١١ - قام مدير مكتب شؤون الأمم المتحدة والعلاقات الخارجية، بعرض تقرير المديرية التنفيذية (E/ICEF/2003/4 (Part I)) ومذكرة من الأمانة بشأن التقارير الأخيرة التي أعدها وحدة التفتيش المشتركة والتي لها صلة محددة باليونسيف (E/ICEF/2003/5).

١٢ - وتكلمت الوفود مؤيدة للتقرير ولعمل اليونسيف في دعم إصلاح ومتابعة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وأحاطت الأمانة علما بالآراء التي أعربت عنها الوفود فيما يتعلق بالحاجة إلى مواصلة إدخال التحسينات على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي كما أحاطت علما بالقضايا المحددة الأخرى التي تتطلب إبلاء مزيد من الاهتمام. كما أشار المدير إلى أهمية الملكية الوطنية للبرامج القطرية ودور المجلس التنفيذي، قائلا إن اليونسيف تعالج هذه المسائل من خلال كل من برامجها القطرية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وقال إن الأمانة ستقدم في مناسبات مقبلة تقارير عن المجالات الأخرى التي أثارها الوفود، بما في ذلك في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٣ والاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لليونسيف، والبرنامج الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي الذي يعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، والدورات التي يعقدها المجلس التنفيذي في المستقبل.

١٣ - ووجه بعض المتكلمين الانتباه إلى المجالات ذات الأولوية لزيادة النشاط المتصلة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية، بما في ذلك مركزية بناء القدرات، وتحليل نتائج وفوائد الإصلاحات المتعلقة بتنفيذ البرامج، والحاجة إلى معالجة الاختلال الجنساني في عدد المنسقين المقيمين. وأبدي اهتمام خاص

بالتقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حيث طلب بعض الوفود إجراء تقييم للدروس المستفادة التي يمكن أن تعطى زحماً للجيل الثاني من التقييمات القطرية الموحدة وأطر المساعدة الإنمائية.

١٤ - وشملت المجالات الأخرى التي حظيت باهتمام خاص: تنسيق الأنشطة الإنسانية؛ والتعاون في المسائل الجنسانية والتعليم (وبخاصة تعليم الفتيات)، والصحة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحماية الأطفال، ومتابعة الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، والمؤتمرات الدولية الأخرى، وذلك في سياق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتقييم أثر الإصلاحات على البرامج القطرية لليونيسيف؛ والتنفيذ الوطني؛ والتعاون مع شركاء الأمم المتحدة الآخرين، ومؤسسات بریتون وودز، والمصارف الإنمائية الإقليمية.

١٥ - وقالت الأمانة في معرض معالجتها للشواغل التي أعرب عنها عدد من الوفود بشأن أهمية التقييمات المستقلة، أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات يدعو إلى إجراء عدد من التقييمات المستقلة وأن اليونيسيف تشارك بنشاط في هذه العملية.

١٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بتقرير المديرية التنفيذية وطلب إلى الأمانة أن تحيله، هو وموجز التعليقات التي أبدت خلال المناقشة، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيه في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣ (المقرر ١/٢٠٠٣). كما أحاط المجلس علماً بالتقرير المتعلق بأنشطة وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة باليونيسيف (المقرر ٢/٢٠٠٣).

١٧ - وفي إطار بند جدول الأعمال ذاته، تكلم السيد كول غاوتام، نائب المديرية التنفيذية، بشأن متابعة المؤتمرات الدولية، وبخاصة دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، وقام بعرض تقرير بشأن الموضوع (E/ICEF/2003/CRP.3). وأكد التزام اليونيسيف بمتابعة قمة الألفية وغيرها من مؤتمرات القمة التي عقدت مؤخراً، ولا سيما المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وقد حددت الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونيسيف دور المنظمة في تحقيق أهداف مؤتمرات القمة الدولية وغيرها من المؤتمرات الدولية الرئيسية وإسهامها في تحقيق تلك الأهداف. وأضاف أن ١٢ بلداً على الأقل قد أنجزت خطط عمل وطنية لصالح الطفل قبل انعقاد الدورة الاستثنائية، وتقوم حالياً باستكمالها، وأن ١٢ بلداً قد أنجزت تلك الخطط منذ انعقاد الدورة الاستثنائية، وأنه يجري حالياً الاضطلاع بجهود للمتابعة فيما لا يقل عن ٤٠ إلى ٥٠ بلداً.

١٨ - ورحبت عدة وفود بأن الوثيقة الختامية، "عالم صالح للأطفال"، توفر طائفة متنوعة من النهج لمتابعة الدورة الاستثنائية، بما فيها، ولكن ليس حصراً، برامج العمل الوطنية. كما قيل إنه ينبغي للحكومات الوطنية أن تؤدي دوراً طليعياً في تحديد النهج المناسبة لمتابعة الدورة

الاستثنائية. وذكر عدد من الوفود أنه ينبغي لليونيسيف أن تزود البلدان النامية بالمشورة في مجالي السياسة العامة والإحصاء، وذلك كجزء من دعمها لعملية المتابعة هذه، لكن وفودا أخرى قالت إنه ينبغي لليونيسيف أيضا أن تواصل تقديمها الدعم الفني في مجالات معينة مثل الصحة والتغذية وحماية الأطفال والتعليم والمياه والمرافق الصحية. وشدد متحدثون على أنه من الضروري زيادة ما يخصص لليونيسيف من مساهمات في إطار الموارد العادية لتمكينها من المضي في دعم تحقيق الأهداف التي تحددها مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية الرئيسية. وأشار نائب المدير التنفيذي من جديد إلى أهمية توفير موارد مالية كافية لتحقيق الأهداف التي وردت في وثيقة عالم صالح للأطفال. كما دعا جميع البلدان إلى التصديق على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل.

باء - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والشباب: تقرير شفوي

١٩ - قدم رئيس الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفريقه تقريراً شفويًا عن حالة الشباب وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورد فعل اليونيسيف إزاءها. وأبلغت الوفود أن ١٢ مليوناً من الشباب مصابون حالياً بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأن نصف جميع المصابين الجدد تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً، مع تعرض الفتيات بشكل خاص للإصابة به. ويتزايد انتشار هذا الفيروس في جميع المناطق، غير أن الشباب ما زالوا يفتقرون إلى المعلومات المتعلقة بالمرض وبكيفية حماية أنفسهم منه. ولكن هناك بوادر أمل. ويشكل الالتزام الوطني في هذا الشأن عاملاً حيوياً في تخفيف حدة انتشار الفيروس، وذلك عن طريق تعميم المعارف والمهارات والخدمات وتهيئة جو مساند. والأهم من ذلك كله هو كسر حاجز الصمت عبر وجود قيادة قوية وإشراك الشباب وزيادة التمويل زيادة ضخمة والمراقبة والرصد. وأوضح أعضاء الفريق السبب وراء احتلال الشباب مركز الأزمة والكيفية التي يمكن بها أن يشكلوا جزءاً من الحل.

٢٠ - وتوجه جميع المتكلمين الذين تناولوا هذا البند من جدول الأعمال بالشكر إلى مقدمي التقرير، وأشادوا بدقة العرض وأعربوا عن تقديرهم للمناقشة التي دارت حول هذا الموضوع. وكرر معظم الوفود ما قاله المتكلمون، فأعلنوا أن أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط الشباب ينبغي أن تكون حجر الزاوية للأنشطة التي تنفذ في إطار البرامج المخصصة للشباب في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، غير أن هذه الجهود ينبغي أن تستند إلى نهج شامل يأخذ في الاعتبار السلسلة المتصلة التي تبدأ بالوقاية وتشمل الرعاية والدعم. وتطرق العديد من المتكلمين إلى الهشاشة الخاصة التي يتسم بها الشباب وأعلنوا أن عمليات التدخل يتعين أن تعكس القيم المحلية واستراتيجيات الدعم التي

تركز على الأسرة و/أو المجتمع المحلي، مع إيلاء اهتمام خاص للفتيات. وشدد بعض الوفود على أهمية مشاركة الشباب في تخطيط البرامج ووضع السياسات، وتوفير الرعاية والخدمات الصحية الإنجابية، والتثقيف الجنسي، وعلى ضرورة المضي في تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني فيما يتعلق بالتخطيط على الصعيد الوطني.

٢١ - وأثيرت مسائل تدعو إلى القلق بصفة خاصة، شملت ما يلي: آثار المجاعة في البلدان الأفريقية التي اجتاحتها بالفعل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وضرورة الاستثمار في المناطق التي يقل فيها معدل انتشار هذا المرض؛ إقامة الشراكات لتوزيع الرفالات؛ والعلاقة بين تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وانتقال الفيروس؛ ومدى توافر مضادات فيروسات النسخ العكسي؛ وضمان أن تتوفر لدى موظفي اليونيسيف القدرة على تناول المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تنسم بالحساسية من الواجهة الثقافية.

٢٢ - وأفاد ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان أن أهم جوانب التعاون مع اليونيسيف تنفذ على الصعيد القطري. ويهدف الصندوق إلى توفير الدعم التعاوني والتكميلي لأنشطة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بشكل عام وكذلك للبلدان كي تعزز برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تخصصها للحوامل والشباب. وقال المتكلم إن الصندوق يشكل الجهة التنسيقية للبرنامج الشامل المتعلق بتوفير الرفالات الذي تنفذه منظومة الأمم المتحدة. كما دعم الصندوق مبادرة هامة في مجال الصحة الإنجابية الغرض منها هو تقييم الاحتياجات وتقديم الدعم المالي. وفي الختام، قال المتكلم إن الصندوق ملتزم بالتعاون في هذا المجال مع اليونيسيف وشركائها الآخرين في الأمم المتحدة.

٢٣ - وردا على ما طُرح من أسئلة، ذكر الرئيس أنه حدثت زيادة في الدعم السياسي والمالي الذي يقدم للبرامج المخصصة للشباب في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. غير أنه يلزم زيادة الالتزامات زيادة كبيرة، إذا أريد لليونيسيف أن تواجه التحديات التي يطرحها وباء يصيب الشباب بمعدل لا يتناسب مع أعدادهم.

٢٤ - وإضافة إلى ذلك، قال الفريق المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إن ما يلزم عمله معروف استنادا إلى العلم والخبرة. ويتعين أن تشمل البرامج التي توضع على توفير المعلومات والمهارات الحياتية والخدمات الصحية والاجتماعية. ويلزم وضع نهج شامل يستثمر في الأطفال منذ نعومة أظفارهم حتى سن الرشد. وليس هناك حل واحد، وإنما عدة حلول ("ألف" الامتناع عن ممارسة الجنس؛ "باء" الوفاء؛ "جيم" استخدام الرفالات في حالة الأشخاص النشطين جنسيا)، يلزم أن تعكس القيم السائدة محليا واستراتيجيات الدعم المستندة إلى الأسرة والمجتمع المحلي، مع إيلاء اهتمام خاص لهشاشة وضع الفتيات.

٢٥ - كما أشارت الأمانة إلى عملها مع شركائها في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والشباب أنفسهم لمعالجة هذه المسائل عن طريق أفرقة فنية مشتركة بين الوكالات، وتجميع الدروس المستخلصة واستحداث معايير التفوق. كما أشير إلى أن اليونيسيف قد عينت شخصا لكي يبحث بالتحديد مسألة قدرة الموظفين على معالجة المسائل الحساسة التي تحيط ببرامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي حين أن هذا الأمر يشكل إحدى أولويات اليونيسيف، فإن الموارد هي التي تملئ معدل سرعتها في تدريب جميع موظفيها.

جيم - التقرير المرحلي المتعلق بمشاركة اليونيسيف في النهج الإنمائية المتبعة على نطاق القطاعات

٢٦ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير مرحلي عن مشاركة اليونيسيف في النهج الإنمائية المتبعة على نطاق القطاعات (E/ICEF/2003/6)، عرضه رئيس قسم السياسة العالمية باليونيسيف. وأشار معظم المتكلمين إلى ارتفاع مستوى مشاركة اليونيسيف في النهج الإنمائية المتبعة على نطاق القطاعات. وذكر البعض أنهم تلقوا ردود فعل إيجابية من سفرائهم أو من المكاتب الميدانية، مع أن درجة المشاركة تختلف باختلاف البلدان. وأشادت عدة وفود باليونيسيف لتركيزها على مجالات محددة في إطار النهج الإنمائية القطاعية، وأبرزها: الدعوة إلى مراعاة حقوق الطفل والوصول إلى الفقراء وتحقيق النتائج؛ وتقديم المساعدة الفنية؛ ودعم الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات؛ ومشاركة منظمات المجتمع المدني. ووافق عدد من المتكلمين على أن التعريف الضيق لقطاع ما يؤثر سلبا في مشاركة منظمات المجتمع المدني، وحثوا اليونيسيف على تعزيز مشاركتها في النهج الإنمائية القطاعية وعلى العمل مع الشركاء الآخرين في مجال الرصد.

٢٧ - والتمست بعض الوفود إيضاحا عن السياسة التي تتبعها اليونيسيف في مجال التمويل المشترك وشجعوا المنظمة على المشاركة في هذا الترتيب كدلالة على زيادة التزامها بالنهج الإنمائية القطاعية. وأعلن أحد المتكلمين أن حكومته تفضل أن تخصص الأموال لأغراض محددة لأن عملية التخصيص هذه تكفل الوضوح لدى الجهة المانحة وتعزيز المساءلة. واستفسر وفد آخر عن السبب وراء قيام قلة قليلة فقط من البلدان باعتماد نهج التمويل المشترك كآلية مفضلة لديها لتحويل الأموال إلى النهج الإنمائية القطاعية. كما أشير إلى أن الميزة النسبية التي تمتلكها اليونيسيف تتمثل في تقديمها مساعدات فنية وليس في التمويل المشترك. وردت الأمانة على ذلك قائلة إن قواعد اليونيسيف المالية تسمح لها بالمشاركة في التمويل المشترك وإن النهج الإنمائية القطاعية لا تعني التمويل المشترك. ويجري النظر في اتخاذ

أي قرار بشأن تجميع الموارد العادية على أساس كل حالة على حدة، بافتراض أن ثمة قيمة مضافة من مشاركة اليونيسيف في تجمعات مشتركة، وأن هناك درجة كافية من المساءلة المالية، وأن تجميع الأموال يصب في مصلحة الأطفال العليا. أما في ما يتعلق بالموارد الأخرى، فإن اليونيسيف لن تواجه أي مشكلة في نقل ما تقدمه الجهات المانحة من أموال إلى تجمع مشترك إذا ما نص الاتفاق الذي تبرمه الجهات المانحة على أن هذا الأمر يشكل هدفا وإذا ما أُعفيت اليونيسيف من المساءلة المالية. وحتى تاريخه، لم تطلب أي جهة مانحة اعتماد مثل هذا الترتيب. وإضافة إلى ذلك، ثمة حكومات في بعض البلدان النامية غير مبالغة إلى استخدام التمويل المشترك وذلك بسبب ضعف القدرات الوطنية واحتمال فقدان ثقة الجهات المانحة نتيجة لتبني سياسات محددة قبل الأوان.

٢٨ - وشدد بعض المتكلمين على أهمية ملكية الحكومات للنهج الإنمائية القطاعية. وأكد أحد الوفود على أن هذه النهج ينبغي ألا تحد من استقلالية الحكومات، لا سيما في البلدان التي تساهم فيها المساعدة الإنمائية الرسمية بحصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. وقال متكلم آخر إنه ينبغي تكييف مفاهيم هذه النهج وفقا للأوضاع الوطنية المختلفة. وقام متكلم ثالث يمثل بلدا ينفذ النهج الإنمائية القطاعية في عدة قطاعات، بالإشادة باليونيسيف لما تبذله من جهود في تعزيز الملكية الوطنية للنهج المذكورة.

٢٩ - وقال بعض الوفود إنه لا يوافق على الرأي الوارد في التقرير بأن ثمة تعارضا بين النهج الإنمائية القطاعية واستراتيجيات الحد من الفقر، بل يرى أن الأولى تشكل حجر الأساس للأخيرة. واقترح متكلمون آخرون أن تقوم اليونيسيف بتحديد مجالات استثمار مواردها المحدودة. وأجابت الأمانة بأن هناك عمليا عدة مبادرات تتنافس على جذب الاهتمام، وبالتالي لها مطالب متزايدة للحصول على الموارد البشرية سواء من الحكومات الوطنية أو من الشركاء في التنمية. وفي حالات قليلة، أدت السياسات الكلية المتبعة في استراتيجيات الحد من الفقر إلى تقييد تدفق الموارد إلى القطاعات الاجتماعية. وردا على سؤال طُرح بشأن العلاقة بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والنهج الإنمائية القطاعية، قالت الأمانة إن الشراكة المذكورة رحبت بالأهداف الإنمائية للألفية وبمبادئ استراتيجيات الحد من الفقر، وهما غالبا ما تنعكسان في النهج الإنمائية القطاعية.

٣٠ - وأوصت عدة وفود بأن تعزز اليونيسيف قدرتها على زيادة مشاركتها في النهج الإنمائية القطاعية. وطلبت معلومات عما لديها من خطط لتطوير قدرتها وعن كيفية تيسيرها لتبادل الخبرات بين المناطق. وذكرت الأمانة عدة آليات تيسر تبادل المعلومات والخبرات فيما بين موظفي اليونيسيف، بما في ذلك إجراء مشاورات عالمية مع الموظفين الإقليميين في

مجالات التخطيط، والرصد والتقييم، والصحة، والتغذية والتعليم، فضلا عن إجراء مشاورات فيما بين بلدان المنطقة، وسيتم تعزيز هذه المشاورات في السنوات القادمة.

٣١ - وكان هناك اتفاق مفاده أن مسألة مشاركة اليونيسيف في النهج الإنمائية المتبعة على نطاق القطاعات ستعالج في تقرير المديرية التنفيذية السنوي اعتبارا من عام ٢٠٠٤ وما بعد ذلك، وأن تقريراً منفصلاً سيقدم إلى المجلس في عام ٢٠٠٦.

دال - التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

٣٢ - عرضت نائبة المديرية التنفيذية، السيدة كارين شام بو التقرير (A/57/5/Add.2) ووجهت نظر المجلس إلى أن اليونيسيف حصل على رأي من مراجعي الحسابات لا تحفظ فيه منذ عام ١٩٨٨، ويبين ذلك الأهمية التي تعلقها المنظمة على تدبير شؤونها المالية. وأبلغت أيضا الوفود أنه يجري تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في التقرير الحالي، وأن اليونيسيف كالعادة ستقدم رسمياً تقريراً عن وضع هذه التوصيات في وقت لاحق من هذه السنة.

٣٣ - وكانت هناك عدة تعليقات حول الصناديق الاستثمارية. وبالنسبة لسبب عدم إدراج إيرادات ونفقات الصناديق الاستثمارية في التقرير، وجهت نائبة المديرية التنفيذية النظر إلى المرفق الثاني من التقرير الذي يتضمن تعريفا للصناديق الاستثمارية. فهذه أموال تحصل عليها اليونيسيف بصفة رئيسية لتغطية التكاليف المتكبدة نتيجة شراء اللوازم والخدمات التي تقدمها المنظمة بالنيابة عن جهات أخرى، ومن ثم لا تعتبر هذه الأموال إيرادات لليونيسيف.

٣٤ - وفيما يتعلق بأموال الصناديق وأهدافها، وجهت نظر المجلس إلى الفقرة ٥ من التقرير المالي التي ذكرت الأموال التي وردت من الصناديق الاستثمارية، وتتصل هذه الأموال بأنشطة الأطفال ولكنها لا تتصل بصفة مباشرة ببرامج التعاون التي وافق عليها المجلس التنفيذي. وأشارت إلى أن البيان الخامس من التقرير يبين جميع الموارد المالية، بما في ذلك الصناديق الاستثمارية. وبالإضافة إلى ذلك، قالت إن القائمة ٣ من التقرير تسرد خدمات الشراء والخدمات الأخرى التي قدمتها اليونيسيف بالنيابة عن جهات أخرى. وإن القواعد التي تنظم الصناديق الاستثمارية موضحة بصورة جلية في النظام المالي والقواعد المالية لليونيسيف. وقالت إن التغيير الوحيد هو تغيير الاسم. وبناء على توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وبغية المحافظة على الاتساق تجري الإشارة الآن إلى الحسابات الخاصة على أنها صناديق استثمارية.

٣٥ - وفيما يتعلق بمسألة الأرصد المربوطة، شرحت نائبة المديرية التنفيذية أنه تمت الموافقة على معظم البرامج لمدة خمس سنوات، وفي نهاية هذه الفترة سيتم إلغاء أي أرصد غير منفقة ويتم إعادتها إلى الموارد العادية. وينطبق الشيء نفسه على التنظيم والإدارة ومخصصات دعم البرامج.

٣٦ - وعالج عدة متكلمين توصيات مجلس مراجعي الحسابات الذي، ارتأوا أنه أعطى درجة جيدة لليونيسيف. غير أن هناك عددا من البنود التي تحتاج إلى توضيح. واستفسر أحد الوفود عن حالة الاستثمارات الموجهة، ملاحظا التركيز النسبي للإنفاق خلال الشهور القليلة الماضية. وأعرب نفس المتكلم، معلقا أيضا على الصناديق الاستثمارية، عن رأي مفاده أن المجلس يحتاج إلى معلومات أكثر تحديدا، وأنه من حيث المبدأ ينبغي عرض هذه الأموال بوصفها إيرادات على النحو الذي اقترحه مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية. وردت نائبة المديرية التنفيذية أنه تم بالفعل إعداد جدول مفصل وأن الأمانة ستقدم تقريرا عن التقدم المحرز في الدورة العادية الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وفيما يتعلق بالسبب الذي من أجله لا يمكن اعتبار الصناديق الاستثمارية إيرادات، أشارت إلى ردها السابق (انظر الفقرتين ٣٣ و ٣٤ أعلاه). وعطفا على ذلك أبلغت المجلس أن إحدى وكالات الأمم المتحدة اضطرت إلى إعادة النظر في بياها المالي لأنها اعتبرت برنامج النفط مقابل الغذاء إيرادا، بينما هو في الواقع صندوق استثماري.

٣٧ - وردا على استفسار حول ما إذا كانت التبرعات قيد التحصيل بالنسبة لفترة ما قبل عام ١٩٩٩ وبالنسبة لعام ١٩٩٩ هي أموال يمكن تحصيلها وما إذا كان مبلغ الـ ٥ ملايين دولار مبلغا كافيا، قالت نائبة المديرية التنفيذية إن سجل الجهات التي تمنح أموالا لليونيسيف سجل مشرف، ورأت أن مبلغ الـ ٥ ملايين دولار هو مبلغ واقعي. وأضافت أن شطب هذه الأموال أمر نادر، ولا يحدث إلا بعد استنفاد جميع الوسائل الممكنة لتحصيل هذه الأموال.

٣٨ - وتم أيضا توجيه عدد من الأسئلة والتعليقات عن أرقام معينة ترد في التقرير المالي، وذكرت نائبة المديرية التنفيذية أنه بسبب طبيعة هذه الأسئلة التي تدخل في التفاصيل سيتم إرسال الرد مباشرة إلى الوفد المعني. وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير (المقرر ٣/٢٠٣).

هاء - سياسة اليونيسيف لاسترداد التكاليف

٣٩ - عرضت نائبة المديرية التنفيذية، السيدة كارين شام بو، التقرير المتعلق بسياسة اليونيسيف لاسترداد التكاليف (E/ICEF/2003/AB/L.1). وقد أعيدت جدولة التقرير، الذي طلبه المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨ لاستعراضه في عام ٢٠٠٢ (E/ICEF/1998/6/Rev.1)، المقرر ٢١/١٩٩٨، للنظر فيه في هذه الدورة لتمكين المجلس من أن يحيط علما بدراسة

وحدة التفتيش المشتركة المعنونة “تكاليف الدعم ذات الصلة بالأنشطة الخارجة عن الميزانية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة” (JIU/REP/2002/3). وبعد الملاحظات الاستهلاكية التي أبدتها المراقبة المالية، قدمت عرضاً مستخدمة البرنامج الحاسوبي Power Point لزيادة توضيح هيكل تمويل اليونيسيف، والمنهجية المستخدمة في اقتراح المعدل المنقح لاسترداد التكاليف ونسبته ١٢ في المائة بالإضافة إلى تطبيق الأسس التدريجية الحافزة. واستعرضت أيضاً تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على الورقة المتعلقة بسياسة اليونيسيف لاسترداد التكاليف (E/ICEF/2003/AB/L.2) ورد الأمانة عليها.

٤٠ - وأعربت الوفود عن تقديرها لكل من نائبة المديرية التنفيذية والمراقبة المالية للعرضين اللذين قدمتهما وللجهود التي بذلتها لزيادة توضيح التوصيات. وأعادت وفود كثيرة التأكيد على أن الموارد العادية ينبغي ألا تدعّم مالياً الموارد الأخرى. ورئي أنه ينبغي التصدي لانخفاض الموارد العادية، ولكي تعكس التكاليف المستردة التكاليف الفعلية، ينبغي زيادة معدل استرداد التكاليف. كما أشير إلى أن ضرورة زيادة معدل استرداد التكاليف ليست مسألة محاسبية فقط، بل إنها تؤثر على الوضع العام للمنظمة بسبب التغير في هيكل تمويلها عبر السنين. ووافقت عدة وفود أيضاً على ضرورة تعزيز التبرعات الأساسية، وقالت إن التمويل المواضيعي هو أفضل طريقة لتمويل اليونيسيف.

٤١ - وسعت عدة وفود إلى الحصول على مزيد من التوضيحات وأعربت عن تحفظات فيما يتعلق بالموافقة على المعدلات المقترحة. واقترح أحد الوفود معدلاً ثابتاً نسبته ٨ في المائة، مع نسبة ١ في المائة كرسوم إضافية أو حسم لتغطية التكاليف الإدارية. وشكك بعض المتكلمين في موضوع الأساس التدريجي. بما أنه يمكن أن يؤدي إلى مفاوضات مطولة. ومن ناحية أخرى، رأى بعض المتكلمين أنه من المناسب أن يوضع في الاعتبار حجم المدفوعات وتوقيتها ومجال التبرعات على النحو المقترح. وحذرت بعض الوفود من أن التعقيد يمكن أن يجعل بعض المانحين يترددون، لا سيما المانحين من القطاع الخاص، وأشاروا إلى ضرورة ضمان الشفافية وتجنب إمكانية عقد صفقات خاصة.

٤٢ - وأوضحت المراقبة المالية أنه سيتم تثبيت المعدلات بعد وضع معايير واضحة فيما يتعلق باستخدام التمويل المواضيعي، وبتوقيت المدفوعات وحجم التبرعات، علماً بأن كل هذه الأمور ستعكس بصورة مباشرة تخفيض تكاليف المعاملات المالية المتعلقة بتدبير شؤون الموارد الأخرى. وفي نظر اليونيسيف فإن أهم تخفيض هو التخفيض الذي يشجع التبرعات لصناديق مواضيعية معينة، مع تقديم تقارير موحدة. وسينطبق ذلك على الأولويات وحالات الطوارئ المتعلقة بالخطط الاستراتيجية المتوسطة الأجل الخمس التي ستفي

بالأولويات البرنامجية لليونيسيف وتخفض في نفس الوقت تكاليف المعاملات المالية. والفئة الثانية من التخفيضات ستذكر المانحين الذين قدموا أموالاً في بداية المشروع. أما الفئة الثالثة فستشيد بحجم التبرعات، بما أن التبرعات الكبرى من شأنها أن تخفض تكاليف المعاملات المالية. ووافقت نائبة المديرية التنفيذية على ضرورة تجنب المفاوضات المطولة التي ستيسرها المعدلات الواضحة المقترحة. وقد أكد مدير مكتب تمويل البرامج أيضاً أنه سيتم شرح العملية المفصلة لجميع المكاتب على الرغم من أنه تم التوقيع في المقر على الاتفاقات مع المانحين.

٤٣ - وكان هناك انطباع لدى وفدين من الوفود أن المانحين يطالبون بتفاصيل أكثر من اللازم. ويحتمل أن يثبط المعدل المتزايد المانحين، والمطلوب هو زيادة تجاوب المانحين. وأعاد مدير مكتب تمويل البرامج التأكيد على أن طلبات المانحين ليست بمشكلة، ولكن التحول إلى البرامج المواضيعية من شأنه أن يعزز أهداف خطة اليونيسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل إذا كانت هذه الأهداف مرتبطة بالأهداف الإنمائية الأوسع. ومن شأن هذا الاتجاه أن يمكن اليونيسيف من أن تصبح على بينة أكثر بالصورة الكبرى للعمل الإنمائي. وسوف تدعو الأمانة جميع المانحين إلى تقديم تمويل مواضيعي. وستستمر عملية تقديم التقارير عن الأهداف المعينة، ولكن ذلك سيعكس تكاليف المعاملات المالية المتزايدة وفقاً للمبدأ الذي ذكره المجلس التنفيذي ومفاده أن الموارد العادية ينبغي ألا تدعم مالياً الموارد الأخرى.

٤٤ - وفيما يتعلق بالقلق الذي أعرب عنه حول استخدام التكاليف المستردة في ميزانية الدعم، أوضحت نائبة المديرية التنفيذية أنه يتم الإبقاء على ميزانية الدعم عند أقل مستوى ممكن وأضافت أن هذه الميزانية لم تتغير خلال السنوات الست الماضية. وعلى الرغم من أن التدابير الفعالة المستمرة استوعبت الزيادات الإلزامية والتكاليف الإضافية الناشئة عن المكاتب الجديدة لن يعود ذلك ممكناً بالنسبة للزيادات الجديدة، بما في ذلك المرتبات التي وافقت عليها الجمعية العامة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وأكدت أيضاً أن اليونيسيف لا تريد تخفيض الأموال المتاحة لبرامج الموارد العادية.

٤٥ - وطلب وفدان من الوفود توضيحات بشأن تمويل الصناديق الاستثمارية وتقديم تقارير عنها. وأوضحت نائبة المديرية التنفيذية أن اليونيسيف تحفظ الصناديق الاستثمارية بالنيابة عن المانحين، وتودع لديها ١٠٠ في المائة من قيمتها مقدماً. أما الرسم الإضافي فيغطي التكاليف الحقيقية، ولا يتم تقديم إلا تقرير مالي واحد. أما فيما يتعلق بالتقارير الواردة في البيانات المالية مقارنة بتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد ذكرت النائبة أن اليونيسيف تعتبر الأنشطة الأخرى بمثابة موارد أخرى. ووافقت المراقبة المالية على متابعة الشكل المتبع في

تقارير البرنامج الإنمائية لكي يتم إيراد مزيد من التفاصيل في البيانات المالية التي تقدمها اليونيسيف.

٤٦ - وطلب عدة متكلمين مزيداً من المعلومات عن تكاليف الدعم المتغيرة في المقر، وأعربوا عن رغبتهم في معرفة السبب الذي من أجله يرفع معدل استرداد التكاليف من ٣ في المائة إلى ٦ في المائة. وأجابت المراقبة المالية أن معظم التكاليف المتزايدة للموارد الأخرى، رغم أنها للميدان، فإنها مدعومة من المقر، مثل نظام إدارة البرامج، وما تبقى من التكاليف يعود إلى الفرق بين المنهجية القديمة والجديدة. وتتبع المنهجية الجديدة توصية وحدة التفتيش المشتركة.

٤٧ - وفيما يتعلق بمسألة المعدل المؤقت المحتمل، أشارت نائبة المديرية التنفيذية إلى أن النظام القائم حل مؤقت، كما قرر ذلك المجلس في عام ١٩٩٨. وإن أي قرار يتخذ لن يؤثر إلا على الاتفاقات الجديدة، وهو أمر سيحتاج إلى بعض الوقت لكي يكون التنفيذ كاملاً.

٤٨ - وذكرت عدة وفود أن الموارد الأخرى يجب أن تطابق بشكل كامل أولويات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، ودعت إلى القيام بحملة لتشجيع التبرع للصناديق المواضيعية. وأفادت نائبة المديرية التنفيذية أن نسبة تمويل الأولويات التنظيمية في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل التي وافق عليها المجلس التنفيذي ستكون حوالي ٩٠ في المائة. وقدم مدير مكتب تمويل البرامج بعض الأمثلة على تخصيص التمويل المواضيعي الذي سيتوقف على أكبر الاحتياجات والتأثير على البرامج القطرية الموافق عليها. وفي حين أن المخصصات ستستند إلى أولويات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل في سياق البرامج القطرية، فإن المجالات المواضيعية الطارئة ستستند إلى عملية النداء الموحد.

٤٩ - واقترح أحد المتكلمين أن يبدأ تطبيق الحسم خلال ٩٠ يوماً بدلاً من ٣٠ يوماً على الذين يدفعون في وقت مبكر، وتساءل عما إذا كانت الزيادة من النسبة الحالية وقدرها ٥ في المائة إلى النسبة المقترحة وقدرها ١٢ في المائة عالية أكثر من اللازم. وأوضحت نائبة المديرية التنفيذية أن فترة السماح المقترحة ومدتها ٣٠ يوماً تبدأ من تاريخ التوقيع على الاتفاق. وبالنسبة للزيادة الرئيسية، أوضحت أنه سبق حساب المعدل السابق على أساس ٩ في المائة، ولكن طرح إيرادات الفوائد قد خفضه إلى ٥ في المائة. وسيؤدي اتباع المنهجية الجديدة إلى حساب المعدل على أساس ١٢ في المائة. ومع وضع توصية اللجنة الاستشارية في الاعتبار بخصوص عدم استخدام الفوائد لتخفيض معدل استرداد التكاليف، سيتعين أن يظل المعدل ١٢ في المائة، إذا أريد ألا تستخدم الموارد العادية لدعم الموارد الأخرى حسب توجيهات المجلس التنفيذي.

٥٠ - وطلب عدد من الوفود إيضاحات بشأن تباين رأيي وحدة التفتيش المشتركة واللجنة الاستشارية بشأن استخدام الفائدة. وأوضح نائب المدير التنفيذي أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة ذكر أن المنظمات قد ترغب في تخفيض تكاليف الدعم من الموارد الخارجة عن الميزانية عن طريق استخدام أسعار الفائدة، دون الإصرار على ذلك، في حين توصي اللجنة الاستشارية اليونيسيف بأن تحوّل الفائدة إلى الموارد العادية. وقد وافقت اليونيسيف على توصية اللجنة الاستشارية نظرا إلى عدم التيقن من الإيرادات المتأتية من الفائدة. وكما أكدت المراقبة المالية في العرض الذي قدمته، فإن أسعار الفائدة قد انخفضت بالفعل من ٦ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى أقل من ٢ في المائة حاليا.

٥١ - وفيما يتعلق بمسألة الأموال التي يتم جمعها في البلدان الداخلة في البرنامج بحد أقصى قدره ٥ في المائة، أوضحت المراقبة المالية أن هذه النسبة هي لجمع الأموال على الصعيد المحلي بواسطة شعبة القطاع الخاص والمكاتب القطرية، وليست لجهود جمع الأموال المبذولة مع المانحين. وسأل أحد الوفود عن أثر التغيير المقترح على التمويل المقدم من اللجان الوطنية. وردّ نائب المدير التنفيذية بأن التمويل المقدم من اللجان الوطنية له قيمة عالية، سواء بالنسبة للموارد العادية أو بالنسبة للموارد الأخرى، مع استمرار اليونيسيف في تشجيع حصة الموارد العادية. ونظرا إلى أن جميع التمويل المقدم من اللجان الوطنية يُدفع مقدما، فإنها تحصل تلقائيا على تخفيض نسبته ٢ في المائة، ونسبة إضافية قدرها ١ في المائة عندما تتجاوز المساهمات ٥٠٠ ٠٠٠ دولار.

٥٢ - وأعرب أحد الوفود عن تحيذه لاسترداد كامل التكلفة نظرا لأن الموارد الأخرى نمت نوا كبيرا وأنها تزيد بصورة متسقة عن الموارد العادية. ومن شأن ذلك أن يكفل توفير مبادئ العالمية والنزاهة وإشراك البلدان الداخلة في البرنامج. وأوضحت المراقبة المالية أن معدل عام ١٩٩٨ يستند أيضا إلى استرداد التكلفة بصورة تدريجية وفقا للسياسة التي اعتمدها المجلس التنفيذي. ففي حين قد يكون معدل استرداد التكلفة الثابت ٢١ في المائة، فإنه لن يكون من الملائم استرداد ذلك المبلغ. وما زال المبدأ المفضل هو أنه سيلزم أن تكون التكاليف ثابتة حتى إذا لم يكن هناك أي تمويل من الموارد الأخرى.

٥٣ - وأعرب متكلم آخر عن قلق صغار المانحين الذين يتساءلون عما إذا كانوا سيتعرضون لجزاءات بفرض معدل أعلى. وأوضح نائب المدير التنفيذي أن الحجم ما هو إلا عنصر واحد، وأنه إذا تم الوفاء بالمعيارين الآخرين وهما الدفع مقدما والمساهمة في الأموال المواضيعية، فإن المعدل قد لا يتجاوز ٨ في المائة.

٥٤ - وشدد عدد من الوفود على أهمية التنسيق ووضع نموذج موحد للأمم المتحدة. وأكدت المراقبة المالية العملية الجارية داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن التنسيق. وذكرت أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة يتطلب تعليقات من مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وهو أيضا عمل يجري حاليا. ويترتب على الموارد الخارجة عن الميزانية أثر مشترك بين جميع الصناديق والبرامج، ومن الممكن أن يكون هناك مبدأ موحد ومنهجية موحدة، وإن كان بمعدلات مختلفة، مع مراعاة اختلاف الولايات وهياكل التكلفة. كما ذكر نائب المدير التنفيذية أن وحدة التفتيش المشتركة قد بحثت أيضا بصفة مبدئية إمكانية وجود معدلات موحدة، ولكنها أوصت بعد استعراض المسألة باتباع نفس المنهجية مع اختلاف المعدلات بسبب اختلاف الطرائق التنفيذية. ونظرا لأن اليونيسيف هي المنظمة الأولى التي قدمت سياسة لاسترداد التكلفة بعد صدور تقرير وحدة التفتيش المشتركة، فإن من المهم أن تحيط الصناديق والبرامج الأخرى بقرارها. كما أضافت المراقبة المالية أن اعتماد منهجية منسقة سيشكل حافزا إضافيا.

٥٥ - وأعرب بعض الوفود عن الارتياح إزاء الاستجابات بشأن التنسيق والحاجة إلى وضع سابقة للآخرين. وأشار عدد من الوفود إلى أن المسألة أصبحت واضحة تماما بشأن الحاجة إلى استخدام الموارد الأساسية في تحقيق أولويات المنظمة. وإذا لم تسترد تكاليف الدعم من الموارد الأخرى، فإن ذلك سيؤدي إلى تقويض سياسة اليونيسيف. وقد جاء الاقتراح أقرب ما يكون إلى استرداد التكاليف الفعلية ولم تقترح أية معاملة خاصة لفرادى المانحين. وكانت التخفيضات انعكاسا فعليا لتكاليف الإجراء.

٥٦ - وأعرب ممثل الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف عن قلقه إزاء الحاجة إلى فهم البيئة التنافسية للمنح المقدمة من القطاع الخاص، مضيفا أنها ينبغي ألا تعامل بنفس الطريقة التي تعامل بها المنح المقدمة من الحكومات. وأبرز الحاجة إلى تحسين الإبلاغ عن الموارد العادية وزيادة الاستجابة للمانحين، مقترحا وضع معدل ثابت للقطاع الخاص. كما أشار إلى غياب التشاور مع اللجان الوطنية بشأن سياسة استعادة التكاليف.

٥٧ - وأعربت المراقبة المالية عن القلق إزاء ورود رسائل متضاربة من هيئة الإدارة، وحثت المجلس على عدم إرسال إشارات خاطئة إلى مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى وعدم التأخر في اتخاذ قرار. ووجهت نائبة المدير التنفيذي، في ملاحظاتها الختامية، الشكر إلى الوفود على تعليقاتها القيمة مع الإشارة إلى وجود تناقضات في بعض التعليقات. وذكرت بأن السياسة القائمة ذات صبغة مؤقتة، مضيفة أن السياسة الجديدة لن تطبق إلا على الاتفاقات الجديدة التي سيستغرق ظهور أثرها الكامل بعض الوقت. كما أكدت على الحاجة الملحة إلى التوصل

إلى قرار حيث أن معدل الاسترداد سيؤثر على إعداد ميزانية الدعم لفترة السنتين المقبلة، التي تستعرضها اللجنة الاستشارية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ لكي ينظر فيها المجلس في دورة استثنائية تعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٥٨ - وأشارت المديرية التنفيذية إلى أن المانحين مهمون جدا وأن الأمانة ستفعل ما هو مطلوب منها للاضطلاع بولاية اليونيسيف. وذكرت أنه بالرغم من وجود بعض التناقضات، هناك توافق عام في الآراء بأنه ينبغي عدم استخدام الموارد العادية في إعانة الموارد الأخرى. فالموارد الأخرى أكثر تكلفة من الوجهة التشغيلية، وبالرغم من أنها تحظى بالتقدير، فإن الموارد العادية مهمة جدا بالنسبة لليونيسيف. وسلّمت بأن الاتجاه السائد ينحو نحو زيادة مستويات الموارد الأخرى وأن على اليونيسيف أن تسيّر أمورها في إطارها مع محاولة إضفاء الاستقرار على ذلك الاتجاه. كما أكدت أن سياسة استرداد التكاليف ليست مسألة محاسبية فقط، ولكنها مسألة أساسية لعمل اليونيسيف في مجال دعم الطفولة. واحتتمت كلمتها بالتشديد على الطابع الملح للقرار المتعلق بمراعاة الأسلوب الأمثل للاضطلاع بالبرامج القطرية لصالح الأطفال.

٥٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بورقة سياسة الاسترداد وتقرير اللجنة الاستشارية، وطلب من المديرية التنفيذية أن تواصل مشاوراتها مع جميع الأطراف المعنية بغية تقديم هذه المسألة إلى المجلس التنفيذي لكي يبت فيها في دورته السنوية لعام ٢٠٠٣ التي تعقد في حزيران/يونيه.

واو - استعراض وظيفة الإمداد في اليونيسيف

٦٠ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير بشأن استعراض وظيفة الإمداد في اليونيسيف في سياق الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل (E/ICEF/2003/7)، التي عرضها مدير شعبة الإمدادات. وأعرب بعض الوفود عن دعمه لوظيفة الإمداد، مسلّما بأهميتها لتنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل وأيضا في حالات الطوارئ.

٦١ - وردا على التعليقات بأن التقرير كان يمكن أن يتضمن تفاصيل أكثر تحديدا بشأن الأنشطة والأطر الزمنية عند معالجة التحديات التي تواجه وظيفة الإمداد، قال المدير إن الإجراءات المحددة التي ستتخذ ستتضح من خطط الأعمال التنظيمية. وأكد أن شعبة الإمدادات تجري تقييمها بصفة منتظمة من جانب مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين، وأنه قد أجري مؤخرا في سياق التحالف العالمي للقاحات والتحصين تقييم خارجي لشراء اللقاحات. وردا على استفسار آخر، أكد أن اليونيسيف لا تحصل على معونات مقيّدة.

٦٢ - وحث بعض الوفود اليونيسيف على مواصلة دورها القيادي في مجال أمن اللقاحات بالاشتراك مع الشركاء الآخرين، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية والوكالات الإنمائية الثنائية وصناعة اللقاحات. وأكدت المديرية التنفيذية التزامها والتزام المنظمة بهذه القضية. وأعرب مدير شعبة الإمدادات عن اتفاقه مع المتكلمين الذين يشجعون زيادة الاستفادة من صناعة اللقاحات في البلدان النامية، قائلاً إن شعبة الإمدادات بصدد زيادة اتصالاتها مع عدد من جهات تصنيع اللقاحات هذه لحفزها على الاشتراك في المناقصات التي تجريها اليونيسيف. وشدد على أن اليونيسيف تحتفظ بعلاقات عمل وثيقة مع منظمة الصحة العالمية من حيث ضمان نوعية اللقاحات ووافق على أن يعمل على تيسير التأهل المسبق لجهات تصنيع اللقاحات المهمة بالأمر.

٦٣ - وأعرب بعض المتكلمين عن تأييده لما تقوم به اليونيسيف من دور متزايد في مجال الإمداد بأدوية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما مضادات فيروسات النسخ العكسي، حيث قال البعض إن اليونيسيف لها وضع خاص يمكنها من دعم تعزيز الأمن داخل البلد في تلقي وتوزيع هذه المنتجات. وحث بعض الوفود اليونيسيف على استخدام نشاطها في مجال الدعوة للتأثير على اتفاقات منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتي تيسر إمكانية حصول البلدان على أدوية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. ورد المدير بأن من حق الحكومات أن تحدد أفضل كيفية لضمان إمكانية الحصول على أدوية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، ولكنها ستزيد من مشاركتها في المناقشات المتعلقة باتفاقات منظمة التجارة العالمية/جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة مع الشركاء ومع صناعة المستحضرات الصيدلانية.

٦٤ - وأعرب بعض الوفود عن تأييده لتعزيز أسلوب الشراء لامركزيا في اليونيسيف، بالرغم من تسليمه بالمستوى العالي لما تقوم به المنظمة بالفعل من الشراء على الصعيد المحلي. وشدد المدير على أهمية مركزي الشراء الإقليميين في أنقرة وبريتوريا، فضلاً عن أهمية العمل الذي تضطلع به مراكز الإمداد في مكاتب اليونيسيف في بيجين ونيودلهي ونيروبي. وأضاف أن اليونيسيف تقوم أيضاً، في سياق تأهبها لحالات الطوارئ، بدراسة إنشاء مراكز إقليمية لتخزين السلع الأساسية لتوزيعها على الفور في نقاط الأزمات.

٦٥ - وحث بعض المتكلمين أيضاً اليونيسيف على مواصلة الاستعانة بموردين جدد وتيسير إجراءات تسجيل الموردين. وقال المدير إن اليونيسيف ستواصل العمل على إيجاد موردين جدد عن طريق توفير معلومات كاملة من خلال موقعها على الإنترنت وعقد حلقات دراسية لاجتذاب موردين جدد وتزويدهم بالمعلومات. وأضاف أن شعبة الإمدادات تعمل

مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بالشراء عن طريق الفريق العامل المعني بالشراء والمشاركين بين الوكالات لتنسيق المعايير الموحدة لتسجيل الموردين باستخدام قاعدة بيانات الأمم المتحدة المشتركة للموردين. وبغية دعم تطوير النظم الوطنية للشراء والإمداد، توفر شعبة الإمدادات دعماً معلوماتياً وفنياً، وتعمل مع البلدان من أجل تحسين إمكانية تحديد احتياجاتها الطويلة الأجل المتعلقة بالإمدادات لبرامج معينة، بما في ذلك زيادة الاهتمام بتقييمات السلع الأساسية كجزء من خطط العمل الشاملة للمنظومة وورقات استراتيجية الحد من الفقر. ويختلف ما تقدمه اليونيسيف من دعم إلى مؤسسات بلد معين، مثل المستودعات الطبية المركزية، من بلد إلى آخر تبعاً للاحتياجات.

زاي - خطة عمل شعبة القطاع الخاص وميزانيتها المقترحة لعام ٢٠٠٣

٦٦ - كان معروضا على المجلس التنفيذي خطة عمل شعبة القطاع الخاص وميزانيتها المقترحة لعام ٢٠٠٣ (E/ICEF/2003/AB/L.3)، اللتين عرضهما مدير شعبة القطاع الخاص، وذلك للنظر فيهما واعتمادهما. وقد قدم في البداية تعليقا إيجابيا بشأن سنة شهدت رقما جديدا في إيرادات شعبة القطاع الخاص استنادا إلى المدخلات المؤقتة الواردة من اللجان الوطنية، دُعِمَت بمساهمة وحيدة قُدمت لمرة واحدة من مؤسسة Gaffé Legacy في فرنسا. ورغم وجود مناخ اقتصادي غير مشجع، تجاوز أداء الشعبة، عن السنة المنتهية لتوها خطة العمل ونتائج العام الماضي على السواء. وأشار إلى أن المجلس سوف يبدأ عام ٢٠٠٣ في متابعة مدى فائدة الاتجاه الاستراتيجي الجديد الذي سارت فيه الشعبة ومواصلة توحيد مهامها في جنيف.

٦٧ - وأعرب معظم الوفود التي تناولت هذا البند من بنود جدول الأعمال عن ارتياحه لامثال الشعبة لطلب المجلس بإدراج خطة شاملة للأعمال التجارية في التقرير، وارتأى أنه يتضمن كثيرا من المعلومات. وأعرب بعض الوفود عن سروره بملاحظة الإنجازات المحققة في جمع الأموال، خاصة إتمام استراتيجية جمع الأموال من القطاع الخاص، وتطلعها إلى بدء تطبيقها. بيد أنه تم أيضا التأكيد على الحاجة إلى مواصلة السعي إلى إيجاد فرص جديدة في مجال جمع الأموال بغرض تحقيق الأرقام المستهدفة.

٦٨ - وأشاد عدد من المتكلمين بالشعبة نظرا لما تحقق من كفاءة نتيجة لتوحيد المهام في جنيف، خاصة ما شهدته المصروفات التشغيلية من نقصان في مجال التسويق. وأشار أيضا إلى ما تحقق من إنجاز باهر خلال عام ٢٠٠٢ بالنظر إلى الإطار الزمني القصير.

٦٩ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء التفاؤل المعرب عنه في آخر التقديرات المتعلقة بمبيعات البطاقات والهدايا. وصرح الوفد ذاته بأن النفقات المدرجة في الميزانية لعام ٢٠٠٣

عالية للغاية مقارنة بالنفقات الفعلية لعام ٢٠٠١، وأن الإيرادات المتوقعة لعام ٢٠٠٣ غير واقعية. ورد المدير على ذلك قائلاً إن أرقام المبيعات الواردة في خطة العمل والميزانية موثوق بها لأنها مقدمة من اللجان الوطنية ومؤكدة منها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وسيجري إيجاز الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٢ وإبلاغه إلى المجلس في دورته العادية الثانية خلال أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٧٠ - ولاحظ متكلم آخر أن زيادة العائدات الإجمالية المتوقعة من المكاتب الميدانية بنسبة ١٣ في المائة قد تكون فرصاً تم التغاضي عنها في الماضي، وأشاد بما تبذله الشعبة من جهود لاستهداف جمهور أصغر عمراً في عمليات مبيعات البطاقات والهدايا.

٧١ - والعلاقة بين اللجان الوطنية والشعبة، حسب ما ذكره بعض الوفود، قد تحسنت إلى حد كبير. وتعد فرقة عمل جمع الأموال من القطاع الخاص مثلاً طيباً جداً على التعاون الجاري بين اللجان الوطنية والشعبة.

٧٢ - واعتمد المجلس التنفيذي خطة عمل الشعبة وميزانيتها المقترحة لعام ٢٠٠٣ (المقرر ٤/٢٠٠٣).

حاء - تقرير عن الاجتماع الثامن للجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

٧٣ - كان معروفاً على المجلس التنفيذي تقرير الاجتماع الثامن للجنة التعليم المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (E/ICEF/2003/8) وقد قدم التقرير نائب الرئيس السابق للمجلس التنفيذي، سعادة السيد كريستين غري - جونسون، الذي حضر الاجتماع نيابة عن الرئيس وانتُخب رئيساً له. وذكر أن لجنة التعليم المشتركة قد استعرضت التعاون بين الوكالتين في السنوات الأخيرة واتفقت على أن هذا التعاون قد تم دعمه على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني من خلال آليات من قبيل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجيات الحد من الفقر وخطط العمل الشاملة للمنظومة. ومن ثم، قررت اللجنة أنها قد أنجزت ولايتها الأصلية وينبغي أن تتوقف عن العمل، وذلك بالنظر إلى الاتفاقات المؤسسية الجديدة التي تكفل التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واليونسيف. وقدم هذه التوصية إلى المجلس التنفيذي لإقرارها. ويرد النص الكامل لتعليقاته في الوثيقة (E/ICEF/2003/CRP.4).

٧٤ - وأشاد بعض الوفود بما قامت به لجنة التعليم المشتركة من عمل منذ بدء عملها في عام ١٩٨٩، واتفق على أن التعاون بين اليونسكو واليونسيف مكفول الآن من خلال

آليات جديدة. ووافق ممثل اليونسكو على ذلك قائلا إن المدير العام لليونسكو سيقوم، افتراضا بأن المجلس التنفيذي لليونيسيف سوف يقر توصية لجنة التعليم المشتركة، بتقديم نفس التوصية إلى مجلسه التنفيذي خلال دورته القادمة التي تعقد في آذار/مارس ٢٠٠٣. وأضاف أن توقف لجنة التعليم المشتركة عن العمل سيعني ضمنا بالضرورة اضطلاع كلا الجانبين بمزيد من الجهود لإبلاغ المجلس التنفيذي لكل منهما أولاً بأول بما أُحرز من تقدم وبما ووجه من صعوبات سعيًا إلى مواصلة التعاون بين الوكالتين.

٧٥ - ووافق المجلس التنفيذي على توصية لجنة التعليم المشتركة بتوقف اللجنة عن العمل، وطلب إلى أمانة اليونيسيف أن تتعاون مع أمانة اليونسكو من أجل اقتراح سبل تعزيز التنسيق في إطار الهيكلين القائمين (المقرر ٥/٢٠٠٣).

طاء - اجتماع إعلان التبرعات

٧٦ - افتتحت المديرية التنفيذية الاجتماع الرابع لإعلان التبرعات حيث قالت إن توافر الموارد العادية وإمكانية التنبؤ بها أمر لازم لتمكين المنظمة من تنفيذ البرنامج القائم على النتائج المتوخى في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وأعربت عن تقديرها لإقرار الحكومات بما يشكله ركود الموارد العادية من تهديد لأنشطة اليونيسيف. وذكرت أنه قد حدث تحول طفيف إلى الاتجاه المعاكس خلال عام ٢٠٠٢، حيث تبين الأرقام الأولية اتجاهها تصاعديا في الموارد العادية المقدمة من الحكومات بنحو خمسة في المائة قياسا على عام ٢٠٠١.

٧٧ - وأعربت المديرية التنفيذية عن تقديرها للتبرعات التي قدمت إسهاما في الموارد العادية لليونيسيف لعام ٢٠٠٢. وقدمت الشكر إلى ٣٣ من البلدان المرتفعة الدخل، و ٣٨ من البلدان المتوسطة الدخل، و ١٧ من البلدان المنخفضة الدخل على ما قدمته من دعم، رئي أنه يعكس دعم حكومات تلك البلدان لعمل اليونيسيف وما تعلقه من أهمية عليه. وأوردت المديرية التنفيذية إشارة خاصة إلى ٢٧ من البلدان قامت بزيادة تبرعاتها، لا سيما الـ ١٩ بلدا التي زادت تبرعاتها بنسبة ٧ في المائة أو أكثر. كما أعربت كذلك عن شكرها للبلدان الداخلة في البرامج على ما تقدمه من دعم يتجلى فيه ما تتمتع به اليونيسيف من تأييد واسع وتقاسم الأعباء القائم بين جميع الشركاء.

٧٨ - وقد قدم ٣٥ من البلدان مداخلات: ١٨ من البلدان المرتفعة الدخل؛ و ٦ من البلدان المتوسطة الدخل؛ و ١١ من البلدان المنخفضة الدخل. وإلى جانب التعهدات الواردة قبل اجتماع إعلان التبرعات، تلقت الأمانة ٦٢ تعهدا بلغت قيمتها ٣٩١,٨ مليون دولار.

وقدم ٤٤ من البلدان تعهدات مؤكدة، و ١٨ من البلدان تعهدات ضمنية. وقدم ١٩ من البلدان جداول زمنية للسداد و ١٠ من البلدان تعهدات مؤقتة لسنوات مقبلة.

٧٩ - وأشارت عدة وفود إلى المناقشات التي جرت خلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة حول حالة مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية، وما تقرر من إرجاء اتخاذ قرار موضوعي في هذا الصدد إلى تاريخ لاحق. وأعرب أحد الوفود، نيابة عن عدة وفود أخرى، عن أسفه إزاء ما قرره الجمعية العامة من إرجاء اتخاذ قرار بشأن الدورات المشتركة لإعلان التبرعات مع صناديق وبرامج أخرى في إطار اجتماعات مجالسها التنفيذية المشتركة. وأعربت وفود أخرى عن آرائها بشأن أهمية توفير الموارد الكافية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة وعن رغبتها في مواصلة المناقشة بشأن طرائق آليات إعلان التبرعات.

٨٠ - وفي الختام، أعربت المديرية التنفيذية عن امتنانها لجميع الوفود على ما أدلت به من بيانات وما أعلنته من تبرعات خلال الدورة، وأوضحت أن نتائج الاجتماع ستعلن في تاريخ لاحق (انظر E/ICEF/2003/CRP.6).

باء - مسائل أخرى

٨١ - قدم ممثل كل من كولومبيا وغامبيا تقريراً عن الاجتماع الإقليمي الذي عقد في بلده لمناقشة تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل في الأمريكيتين ومنطقة البحر الكاريبي وفي غرب ووسط أفريقيا على التوالي (انظر الوثيقتين E/ICEF/2003/CRP.5 و E/ICEF/CRP.7 على التوالي). وقد ركز الاجتماعان على تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، والتعاون بين الحكومات واليونيسيف، والرصد، والتقييم، وركز الاجتماع الذي عقد في أفريقيا على العلاقة مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقالت المديرية التنفيذية إن الاجتماعين كانا مفيدتين جدا لليونيسيف ووفرا معلومات مفيدة عن الدروس المستفادة.

٨٢ - وتساءل أحد الوفود عن إمكانية تغيير مواعدي عقد الدورتين العاديتين الأولى والثانية كل سنة على أن يكون موعدهما بعد منتصف كانون الثاني/يناير وأوائل أيلول/سبتمبر بقليل. إذ أن تحديد موعديهما بعد فترة الإجازات مباشرة لا يتيح للوفود وقتاً كافياً للإعداد لهما. وردت المديرية التنفيذية قائلة إن تحديد مواعدي الدورتين يتوقف على عبء العمل في إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، لكن الأمانة ستنظر في الأمر.

٨٣ - واستفسر متكلم آخر عن المسائل التالية:

(أ) حالة المناقشات غير الرسمية بشأن أساليب عمل المجلس التنفيذي، التي بدأت خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٢، والتي يقترح مواصلتها خلال الدورة السنوية التي تعقد في حزيران/يونيه؛

(ب) حالة الاختصاصات المنقحة المتعلقة بالرحلات الميدانية للمجلس التنفيذي، التي أكدت ضرورة مناقشتها في المجلس قبل زيارات هذا العام؛

(ج) توجيه طلب إلى الأمانة لكي تقدم إلى المجلس تقريراً عن حماية الطفل؛

(د) توجيه طلب إلى الأمانة لكي تنظم مناقشة بشأن تعاون اليونسيف مع الشركات الخاصة.

٨٤ - وطلب وفد آخر إلى الأمانة أن تنظم إحاطة إعلامية عن مشاركة اليونسيف في جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، ولا سيما في قطاع الصحة.

٨٥ - وقالت المديرية التنفيذية إنها ستبحث كل هذه الأمور مع المكتب خلال الاجتماع الذي سيعقده في اليوم التالي.

كاف - اختتام الدورة

٨٦ - شكرت المديرية التنفيذية الرئيس وغيره من أعضاء المكتب والمجلس التنفيذي على حسن سير أعمال الدورة، وقالت إنها تتطلع إلى أن يواصلوا حوارهم خلال السنة.

٨٧ - وقال الرئيس إن الأسبوع شهد إجراء مناقشات جيدة بشأن مسائل هامة. وفيما يتعلق بالتقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كان من رأي بعض المتكلمين أن ثمة ضرورة لتطبيق نهج منظم على صناديق الأمم المتحدة وبرامجها من أجل تعزيز فعاليتها. وقد تبين من المناقشة التي جرت بشأن سياسة استرداد التكاليف أنه من المهم إجراء حوار مع جميع الشركاء. وقال إن البيانات غير الرسمية بشأن الشؤون الإنسانية وبشأن الحالة في أفريقيا كانت قيمة جداً، وأعرب عن أمله في أن تدرج مثل هذه القضايا في جداول الأعمال الرسمية للدورات المقبلة.

الجزء الثاني
الدورة السنوية لعام ٢٠٠٣
المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢ إلى ٦ و ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

أولا - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

٨٨ - لاحظ رئيس المجلس التنفيذي أنه منذ انعقاد دورة كانون الثاني/يناير اتبحت له فرصة متابعة أنشطة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن كثب وذلك بمساعدة المديرية التنفيذية وكثير من الزملاء في الأمانة، لا سيما أمين المجلس التنفيذي. وأضاف أنه ما زال معجبا بنوعية عمل موظفي اليونيسيف وحماهم. وقد اجتمع المكتب مرة كل شهر لاستعراض أنشطة الأمانة والتحضير لهذه الدورة.

٨٩ - وأضاف أنه تمكن، خلال رحلتين قام بهما إلى أمريكا اللاتينية، من ملاحظة التقدير الذي تتمتع به اليونيسيف لدى السكان المحليين الذين تعمل اليونيسيف من أجلهم على نحو طيب ولدى حكومات وإدارات البلدان المعنية. ولاحظ أيضا التزام الإدارة بمواجهة التحديات في مختلف أنحاء العالم والاستجابة لها، وأضاف أن دور المجلس التنفيذي هو دعم هذه الجهود بالاضطلاع بمسؤولياته وفقا لولايته.

٩٠ - وتناول الرئيس بعض أبرز نقاط الدورة. فسينظر المجلس لأول مرة في ١٣ وثيقة برنامج قطري استنادا إلى إجراء الاعتماد المتسق الجديد. وأشار، في هذا الصدد، إلى أنه يجري حاليا بذل جهود كبيرة في مجال تبسيط ومواءمة الممارسات والإجراءات فيما بين وكالات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي، بهدف تحقيق كفاءة متزايدة في الميدان.

٩١ - وأبلغت المديرية التنفيذية المجلس، لدى ترحيبها بالمشاركين في الدورة، أن نائبة المديرية التنفيذية، السيدة كارين شام بو، لم تتمكن من حضور الدورة لتعرضها لحادث مؤسف بوقوعها على الأرض، وأضافت المديرية التنفيذية أنها تعرف أن المجلس يشاركها في ثمنى الشفاء العاجل لنائبة المديرية التنفيذية.

٩٢ - وقالت إن صورة الساحة الدولية يُعاد تشكيلها مرة بعد أخرى مع ازدياد التوافق في الآراء بأن العالم أصبح مكانا أكثر خطورة، وضربت بعض الأمثلة الواضحة لذلك بما فيها دعم اليونيسيف والجهات المانحة لبعض الأنشطة في العراق. وشددت على أن مهمة ضمان حقوق الطفل في أفريقيا ما زالت أشق ولاية تضطلع بها اليونيسيف.

٩٣ - ومن بين بنود جدول الأعمال، أشارت إلى استكمال سياسة اليونيسيف لاسترداد التكاليف التي ستوجز عموما ردود الفعل الإيجابية الواردة من المجموعات الإقليمية واللجان

الوطنية لليونيسيف والمشاورات الثنائية العديدة. ووجهت الانتباه أيضا إلى وثائق البرامج القطرية، وعددها ١٣، وثيقة التي تتطلب موافقة المجلس على الميزانيات البيانية الإجمالية. ولاحظت المديرية التنفيذية أيضا أن جوهر اليونيسيف وعملها مع الأطفال قد جرى التركيز عليه بصورة أوضح نتيجة عملية الوسم الجارية التي تُشرف عليها شعبة الاتصالات. وفي الختام، قالت إن اليونيسيف ما زالت على العهد الذي قصده مؤسسوها بأنها "قوة معنوية لصالح الأطفال في جميع أنحاء العالم" - بتركيزها على "رفاه الطفل ككل". (يرد النص الكامل لبيائها في الوثيقة E/ICEF/2003/CRP.7).

باء - إقرار جدول الأعمال

٩٤ - قام أمين المجلس التنفيذي بعرض جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني المقترح وتنظيم أعمال الدورة (E/ICEF/2003/10 و Corr.1). وأشار إلى عدة تغييرات أيدها المكتب في ترتيب بعض بنود جدول الأعمال، فضلا عن تأجيل التقرير الشفوي عن تعاون اليونيسيف مع قطاع الشركات حتى الدورة العادية الثانية التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٩٥ - ووجه أحد الوفود انتباه الأمانة إلى الصعوبات التي تواجهه في الحصول على بعض الوثائق، والتأخر في تسلم المرفقات لتقرير المديرية التنفيذية السنوي (E/ICEF/2003/4 (Part II)). وطلب نفس المتكلم، في الوقت الذي أعرب فيه عن التقدير للتقارير الشفوية، من الأمانة أن تقدم موجزات مختصرة لكل عرض كي يمكن تقاسمها مع الزملاء في العواصم بغية تيسير الأعمال التحضيرية للدورة.

٩٦ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال، بصيغته المنقحة شفويا.

٩٧ - ووفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي ومرفقه، أعلن أمين المجلس التنفيذي أن ٦٣ وفدا من الوفود المراقبة قدمت وثائق تفويض لحضور الدورة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت وثائق التفويض من هيتين من هيئات الأمم المتحدة ووكالة متخصصة واحدة وأربع منظمات حكومية دولية و ١٢ لجنة وطنية لليونيسيف، وفلسطين.

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - تقرير المديرية التنفيذية (الجزء الثاني)

٩٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي التقرير السنوي للمديرية التنفيذية (E/ICEF/2003/4 (Part II)) الذي قدمته المديرية التنفيذية. وقالت وفود كثيرة إن التقرير

شامل وواضح وأكثر تركيزا على النتائج عما كان عليه الحال في الماضي. وأعرب أيضا عن التقدير للنهج القائم على حقوق الإنسان الذي اتضح في التقرير وبالصلوات مع جدول أعمال الألفية، و “عالم صالح للأطفال”، واتفاقية حقوق الطفل. واتفق المتكلمون عموما على أن الأولويات الخمس والأهداف المرتبطة بالخططة الاستراتيجية المتوسطة الأجل توفر إطار عمل أوضح وأكثر تركيزا لتقديم اليونسيف تقارير المنظمة عما كان عليه الحال في الماضي.

٩٩ - وأشار عدة متكلمين إلى تعزيز أهداف اليونسيف في مجال حماية الأطفال، بما في ذلك أثناء حالات الصراع، ولكنهم اتفقوا على أن يلزم إدخال تحسينات في المستقبل تشمل زيادة التركيز على تعزيز حقوق الأطفال المعوقين ومنع التمييز ضدهم. وجرى أيضا الإشادة باستراتيجية “العودة إلى المدرسة” ومبادرة التعجيل بالجهود المبذولة في بلدان رئيسية من أجل تعليم الفتيات وشراء اللقاحات والأمن والصلة بين حالات الطوارئ وإعادة التأهيل والتركيز على الأسرة. وفي نفس الوقت، شجعت اليونسيف على الحفاظ على اتباع نهج منظم إزاء بناء القدرات في جميع المجالات الخمسة ذات الأولوية.

١٠٠ - وكان هناك تسليم بأن الأمانة، فضلا عن كثير من الجهات المانحة، تمر بعملية اكتساب خبرات في تقييم النتائج والإبلاغ عنها. وأعرب المتكلمون عن الأمل في زيادة تحسن توجه نتائج التقرير مع مضي فترة الخططة الاستراتيجية المتوسطة الأجل قداما، لا سيما فيما يتعلق بالإبلاغ عن النتائج والآثار. وأوضحت عدة وفود أن مسألة المسؤولية عن النتائج أقل أهمية عن تقديم تقارير جيدة عن الإنجازات ذاتها. ورئي أيضا أن التحليل الواضح للشراكات التي تسهم في تحقيق نتائج محددة مهم، ولاحظ عدة متكلمين وجود تحسينات في مناقشة التقرير للعلاقة بين أولويات الخططة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ووضع أطر عمل من قبيل النهج المتبعة على نطاق القطاعات واستراتيجيات الحد من الفقر، ومع هذا، قيل إنه ينبغي للتقرير أن يقدم في المستقبل المزيد من التحليل لدور اليونسيف ضمن أطر عمل الشراكة. ووافقت المديرية التنفيذية على أنه ينبغي لليونسيف أن تواصل جهودها من أجل تحسين تقديم التقارير عن الشراكات والآثار. وأوضحت أيضا أن اليونسيف تضطلع حاليا بتقييم مدى تركيز استراتيجيات الحد من الفقر على الأطفال بما فيه الكفاية.

١٠١ - وحث بعض الوفود، في الوقت الذي أثبت فيه على التحليل الصريح الوارد في التقرير للتحديات الإنمائية وجوانب ضعف معينة في أداء اليونسيف، الأمانة على مواصلة تعزيز المحتوى التحليلي للتقرير. واقترح بعض المتكلمين أيضا أن تركز التقارير المقبلة تركيزا متزايدا على مواضيع مختارة بتعمق أو أن تدرج بمزيد من الوضوح نتائج عمليات التقييم

المواضيعية المفصلة. وفي هذا الصدد، رُئي أن التقارير المواضيعية الخمسة عن أولويات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، بالرغم من تعميمها قبل الدورة بفترة قصيرة فحسب، قد وفرت معلومات إضافية قيمة.

١٠٢ - وتساءل أحد المتكلمين عن مدى التركيز في بعض فروع التقرير على دعم اليونسيف لوضع السياسات الوطنية والدعوة. بيد أن وفودا أخرى أعربت عن التقدير للدور الذي تقوم به اليونسيف في دعم السياسات الوطنية بجملة وسائل منها دعم الموارد الموجهة للأطفال وعلى صعيد الحكومات المحلية. وشددت المديرية التنفيذية على أن هذا المجال من التعاون كثيرا ما ينطوي على تبادل الخبرات الإنمائية المشتركة بين الأقطار والمتصلة بالأطفال، وهو أمر بمقدور اليونسيف أن تيسره على نحو جيد. كما أن الدعوة للأخذ بمعايير دولية متفق عليها تمثل أيضا دورا هاما للمنظمة وتتمشى مع النهج الذي يتبعه الأمين العام إزاء تركيز الأمم المتحدة على حقوق الإنسان.

١٠٣ - وبالنظر إلى طبيعة أزمة متلازمة نقص المناعة البشرية/الإيدز الساحقة، جرت مناقشة هامة بشأن فعالية التنسيق بين المشتركين في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأفرقة الأمم المتحدة المواضيعية القطرية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقالت المديرية التنفيذية إن عمل الشركاء في هذا المجال قد تحسن بصورة كبيرة في حين أن التحدي الذي يطرحه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على جميع الشركاء في التنمية والحاجة إلى موارد إضافية ما زالا يتسمان بالجسامة. وجرى مؤخرا تقييم المشاريع النموذجية لمنع النقل الرأسي لفيروس نقص المناعة البشرية وستوفر نتائج التقييم أساسا لمضاعفة هذه الجهود. وستعطي اليونسيف أولوية عليا لدعم التوسع في الأنشطة المضطلع بها لصالح الأطفال اليتامى وستواصل تقديم دعم قوي للاقتصار على الرضاعة الطبيعية.

١٠٤ - واتفق على أن يقدم التقرير في المستقبل تحليلا للنفقات حسب الموارد العادية والموارد الأخرى بشأن كل أولوية من أولويات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وشملت الاقتراحات الأخرى استعراض بعض أهداف الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل بغية زيادة صقلها وإدراج مؤشرات أداء مختارة. ودعا بعض المتكلمين أيضا إلى إيلاء اهتمام منتظم في التقرير لمسألة المساواة بين الجنسين. وقدمت المديرية التنفيذية أمثلة للنهج الواعدة المشتركة بين القطاعات، من قبل الصحة العامة والمرافق الصحية والتثقيف في المدارس من أجل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وأثر التعاون بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان على اليونسيف.

١٠٥ - وشددت المديرية التنفيذية، رداً على الأسئلة المثارة بشأن البرمجة المشتركة، على أنه قد تحققت فعلاً نتائج واعدة للترتيبات من هذا القبيل (مثلاً، في العمل مع منظمة الصحة العالمية وغيرها بشأن التحصين المعزز). وينشأ قدر كبير من القيمة المضافة لهذه الترتيبات حيثما يوجد تقييم وبرمجة من نوعية رفيعة، مع اتخاذ الحكومات زمام المبادرة وإن لم يتعلق ذلك بالضرورة دائماً بتجميع الأموال. وأضافت أن الخبرة المتعلقة بالبرمجة المشتركة آخذة في التطور وسيجري التعرف على الممارسات الجيدة وتقاسمها.

١٠٦ - وأشار عدد من الوفود بصورة إيجابية إلى زيادة دخل اليونسيف في عام ٢٠٠٢، الأمر الذي لا يعزى إلى وصية بالتبرع لمرة واحدة وتحقيق مكاسب من أسعار الصرف فحسب بل أيضاً إلى الزيادة في مساهمات القطاع الخاص. وقد تحسن التوازن بين الموارد العادية والموارد الأخرى تحسناً طفيفاً، وأعربت الوفود عن الأمل في التعجيل بالسير في هذا الاتجاه. وشددت المديرية التنفيذية على أن الموارد العادية ما زالت هي الخيار المستصوب لأنها تعزز قدرة اليونسيف الأساسية على دعم الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل على الصعيد القطري. ولاستكمال هذه الموارد يتضح أن التمويل المواضيعي، الذي لا يفرض تكاليف معاملات مرتفعة، ثاني أفضل خيار، كما أن سياسة استرداد التكاليف الجديدة ستوفر حوافز للجهات المانحة المهتمة بطرائق التمويل من هذا القبيل.

١٠٧ - وشددت المديرية التنفيذية، لدى سؤالها عن السبب في انخفاض إيرادات الموارد الأخرى من مصادر القطاع الخاص لحالات الطوارئ، على أن القطاع الخاص كان مساهماً رئيسياً في تحسين الدخل عموماً في عام ٢٠٠٢ وأن اللجان الوطنية تعمل عن كثب مع اليونسيف في حملتها من أجل تحقيق الأرقام المستهدفة لتمويل الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل التي تشمل مساهمات متزايدة في قطاع الموارد العادية من الإيرادات.

باء - مشاريع وثائق البرامج القطرية

مقدمة

١٠٨ - قدم مدير شعبة البرامج لمحة عامة موجزة عن مشاريع وثائق البرامج القطرية المقدمة لأغراض الاستعراض والبالغ عددها ١٣ مشروعاً. وقال إنه يجري للمرة الأولى الأخذ بصيغة مشاريع وثائق البرامج القطرية في إطار الجهود المبذولة للتبسيط والمواءمة التي يشارك فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي واليونسيف، بوصفها الوكالات الأربع الأعضاء في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأضاف أنه قد تم إعداد خمسة من البرامج القطرية (إكوادور، وباكستان، وبنن، وكينيا، ونيجيريا) في إطار عملية ترمي إلى مواءمة وتبسيط عمليات الاعتماد من جانب

اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، على النحو الذي بدأ في عام ٢٠٠٢. وذكر أن البرامج القطرية لليونيسيف قد أُعدت على أساس التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، اللذين يركزان على الأهداف الإنمائية للألفية بوصفها المقاييس العامة للتنمية الوطنية، كما يركزان على أهمية الأخذ بنهج يستند إلى حقوق الإنسان فيما يتعلق بالبرمجة. وأضاف المدير أن مصفوفة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تستهدف العمل على تحسين الأثر المترتب على البرامج وزيادته، ستجري إضافتها إلى وثائق البرامج القطرية المنقحة، ونشرها على الشبكة الخارجية (اكسترانت) لليونيسيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وأشار المدير إلى أن عملية إعداد مشاريع برامج التعاون القطرية قد شهدت مزيداً من المشاركة من جانب الشركاء الآخرين والوكالات الأخرى، وإلى أن الوعي قد ازداد في أوساط الصناديق والبرامج بمجالات التعاون البرنامجي والبرمجة المشتركة.

شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

١٠٩ - كان معروضا على المجلس التنفيذي مشروعان لوثيقي برنامجين قطريين كاملين، هما برنامجا كينيا والصومال (E/ICEF/2003/P/L.2، و E/ICEF/2003/P/L.4، على التوالي) واثنان يتعلقان ببرنامجين تم تمديدهما لمدة سنة، وهما برنامجا أنغولا ومدغشقر (E/ICEF/2003/P/L.1، و E/ICEF/2003/P/L.3، على التوالي)، وذلك للمواءمة بينها وبين الدورات البرنامجية المقبلة لوكالات الأمم المتحدة، وقد تولت المديرية الإقليمية عرض هذه المشاريع. وأشارت المديرية إلى أن المنطقة ما زالت ترزح تحت عبء الجفاف، والفقر المتنامي، وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يلحق بها دماراً متزايداً.

١١٠ - وفيما يتعلق بمشروع وثيقة البرنامج القطري لأنغولا، أعرب وفد ذلك البلد عن شكره لليونيسيف على الأعمال الرائعة التي تقوم بها في بلده، وأشار بصفة خاصة إلى النجاح الذي أحرزته حملات شلل الأطفال والحصبة. وأشار المتكلم إلى الفقرة ٣ من الوثيقة، موضحاً أن الحرب وأعباء الديون قد حالت دون استثمار حكومته لموارد كافية في القطاعات الاجتماعية، وإلى أن هذا الوضع لا ينبغي أن يمنع الجهات المانحة من تلبية احتياجات الأطفال في أنغولا. وأشادت واحدة من المتكلمين بالتقدم المحرز في مجال التحصين الروتيني وبعمليات التنسيق التي تقوم بها الأمم المتحدة. وأثارت المتكلمة مسألة الانتقال من الأنشطة الإنسانية إلى برامج التنمية، وهو ما ردت عليه المديرية الإقليمية بقولها إن الاثنين لا بد من تنفيذهما جنباً إلى جنب. ورداً على سؤال بشأن تسجيل المواليد، أوضحت المديرية الإقليمية أن الهدف هو تسجيل جميع الأطفال ممن يقل عمرهم عن ١٨ سنة. وأكد وفد

آخر ضرورة معالجة وضع الأطفال الجنود وضحايا الألغام. وأجابت المديرية الإقليمية بأن اليونيسيف تشارك في هذه المسألة، وأن هذه المشاركة ستتجلى في الوثيقة البرنامجية الختامية.

١١١ - وأفاد أحد الوفود بأن عملية الإعداد البرنامجي لمشروع وثيقة البرنامج القطري **لكينيا** قد اتسمت بقدر كبير من المشاركة من جانب جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، مما شجع اليونيسيف على الاستمرار في هذه الممارسة الجيدة. وأشارت المتكلمة أيضا إلى أن البرنامج ينبغي أن يكون أقل تجزؤا وأن يركز على دعم السياسات، وأن يشتمل على استراتيجيات وأنشطة لحماية الأطفال. وأشار وفد آخر إلى وجوب إيلاء النماء المتكامل في مرحلة الطفولة المبكرة الأولوية العليا، وإلى ضرورة أن يكون من عناصرها الهامة تثقيف الآباء ومشاركة المجتمع المحلي.

١١٢ - وتعليقا على مشروع وثيقة البرنامج القطري **لمدغشقر**، قال أحد المتكلمين إن الأهداف البرنامجية مفرطة في طموحها. وأجابت المديرية الإقليمية بأنه ستبذل محاولة في إطار الوثيقة الختامية لتحديد أهداف أكثر واقعية.

١١٣ - وفيما يتعلق بمشروع وثيقة البرنامج القطري **للصومال**، اقترح وفد البلد أن يجري النظر في وضع برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالنظر إلى العدد الكبير من الأطفال الذين تجندهم جماعات الميليشيات. وأكد المتكلم أيضا ضرورة بناء قدرات المؤسسات الوطنية. وأجابت المديرية الإقليمية بأن أنشطة بناء القدرات تعد على صعيد المجتمع المحلي، وهو ما يناسب السياق الصومالي بصفة خاصة. وأعرب متكلمان عن دعمهما للاستراتيجية التي تركز على تدريب مجموعة من الموارد البشرية قبل الاستثمار في الخدمات. كما أشادا بوجود أنشطة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الوقت الذي ما زال فيه معدل انتشار هذا الوباء منخفضا.

١١٤ - ووافق المجلس التنفيذي على الميزانيات البيانية الإجمالية لمشاريع وثائق البرامج القطرية (انظر المرفق، المقرر ٦/٢٠٠٣).

غرب ووسط أفريقيا

١١٥ - كان معروضا على المجلس التنفيذي مشاريع وثائق البرامج القطرية لبنين وسيراليون والكونغو والنيجر (E/ICEF/2003/P/L.5-E/ICEF/2003/P/L.8)، التي قامت بعرضها المديرية الإقليمية. وقالت المديرية إن البرامج الأربعة قد أُعدت من خلال عمليات تشاركية أرستها حكومة كل من هذه البلدان، وضمت المجتمع المدني والأطفال. وذكرت أن الوثائق تركز على العلاقة بين البرامج القطرية لليونيسيف وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة

الإغاثية، ولا سيما بالنسبة لبنين والنيجر، وهما حالتان رائدتان فيما يتعلق بتنسيق عمليات البرمجة الخاصة بأعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإغاثية.

١١٦ - وفي معرض التعليق على مشروع وثيقة البرنامج القطري لبنين، ركز ممثل ذلك البلد على الاتجار بالأطفال والقضاء على عمليات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، فقال إن حكومته قد اعتمدت مؤخرا قوانين تعزيزية إضافية من المقرر أن تليها تدابير حازمة للقضاء على انتهاكات حقوق الطفل هذه. وعلق متكلمون آخرون أيضا على عمالة الطفل والاتجار بالأطفال، فشددوا على ضرورة العمل مع شركاء من قبيل منظمة العمل الدولية والاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. ونوهت بعض الوفود بالعملية الاستشارية القوية التي يجري الاضطلاع بها في أثناء إعداد البرامج وبالعلاقة بين إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإغاثية والأولويات البرنامجية المقترحة. وردا على سؤال بشأن الكيفية التي سيستفيد بها السكان المستضعفون في المناطق الريفية من الأنشطة البرنامجية، قالت المديرية الإقليمية إنه حسب الموضح في الفقرة ٣١ من وثيقة البرنامج القطري، سيجري التركيز في إطار الأنشطة البرنامجية على منطقة الشمال، وهي أضعف المناطق، وأن مكتب اليونيسيف في بنن يعتزم فتح مكتب فرعي في مدينة براكو.

١١٧ - وفيما يتعلق بمشروع وثيقة البرنامج القطري للكونغو، أشار بعض المتكلمين إلى أنه نظرا لقلّة الشركاء الدوليين في ذلك البلد، مما يؤثر على تعبئة الموارد، ينبغي لليونيسيف أن تقوم بإعداد خطة محكمة للاتصالات، وتحسين أنشطتها المتعلقة بالإبلاغ. وأشارت المديرية الإقليمية إلى وجود استراتيجية إقليمية لتعبئة الموارد من أجل مساعدة البلدان التي تعاني من نقص في الأموال، وإلى إحراز بعض النتائج الإيجابية في هذا الصدد. وقال متكلم آخر إنه يحسن تعزيز النهج المستند إلى الحقوق في وثيقة البرنامج القطري، بحيث يجري التشديد على عنصر البرنامج القطري المتعلق بحماية الطفل.

١١٨ - وتعليقا على مشروع وثيقة البرنامج القطري للنيجر، رأى بعض المتكلمين أن الشراكة الجديدة القائمة مع الزعماء التقليديين في مجال التعليم هي استراتيجية مبتكرة، تنطوي على إمكانات كبيرة تفسح المجال أمام زيادة سبل الحصول على التعليم وتحسين نوعيته. واقترح البعض أن تبين وثيقة البرنامج القطري المنقحة بمزيد من الوضوح الصلة بين البرنامج التعليمي المقترح وخطة قطاع التعليم الوطنية التي يدعمها المانحون الشائون. وقال أحد المتكلمين إن من الواضح أن البرنامج القطري المقترح قد أعد ضمن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإغاثية، واستفسر عن الآلية المتوخاة لرصد التقدم المحرز. وقالت المديرية الإقليمية إنه ستجري الاستعانة ببرنامج معلومات الطفل في ذلك الغرض. وردا على سؤال

بشأن الكيفية التي سيقوم بها البرنامج الجديد بالتشجيع على أعمال حقوق المرأة، قالت المديرية الإقليمية إن النيجر قد صدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في العام الماضي، وأن اليونيسيف سوف تدعم الحكومة في تنفيذ الاتفاقية، كما دعمتها في التصديق عليها.

١١٩ - وفيما يتعلق بمشروع وثيقة البرنامج القطري لـ **سيرا ليون**، شدد ممثل ذلك البلد على الملكية الوطنية للبرنامج الجديد. وقال إنه بالنظر إلى أن البلد يمر بفترة انتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة التأهيل، يلزم الاهتمام بقطاعات حيوية من قبيل الصحة والتعليم والعدالة، وهي جميعا قطاعات تؤثر تأثيرا مباشرا على رفاه الأطفال. وشدد متكلمون آخرون على أهمية إكساب الأنشطة البرنامجية الجارية في مجال حماية الطفل قدرا من التركيز عن طريق الأخذ بنهج متكامل، كما أعربوا عن دعمهم للاستراتيجية المقترحة لبناء قدرات المجتمعات المحلية ضمن سياق برنامج الإنعاش الوطني والاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر. واقترح وفد آخر أن تشير الوثيقة البرنامجية القطرية المنقحة إلى السياق المتعلق بالبعد الإقليمي.

١٢٠ - ووافق المجلس التنفيذي على الميزانيات البيانية الإجمالية لمشاريع وثائق البرنامج القطري (انظر المرفق، المقرر ٦/٢٠٠٣).

الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

١٢١ - كان معروضا على المجلس التنفيذي مشروع وثيقة البرنامج القطري لـ **إكوادور** (E/ICEF/2003/P/L.9) الذي تولت المديرية الإقليمية عرضه. وقد أعربت الوفود عن ترحيبها بالنهج المستند إلى الحقوق المأخوذ به في مشروع البرنامج القطري، بما في ذلك الدعم المقدم من اليونيسيف لقانون الطفل والمراهق في ذلك البلد، و “مرصد” حقوق الطفل. ووافقت المديرية الإقليمية على أهمية القانون الجديد وأهمية “المرصد”، وشددت على التحدي المتعلق بإصلاح المؤسسات من أجل توفير الحماية الفعلية للأطفال، ولا سيما أطفال السكان الأصليين والأطفال من أصل أفريقي/إكوادوري. كما اقترحت الوفود أن يضع البرنامج في اعتباره العوامل الخارجية التي تساهم في الفقر، من قبيل التأثير السلبي المترتب فيما يتعلق بالتجارة على أشكال الدعم الزراعي المقدم في البلدان المتقدمة النمو وعلى الهجرة. وأقر المدير الإقليمي بأهمية العوامل الخارجية، وشدد على التدابير الفعالة التي اتخذتها الحكومة السابقة والحكومة الحالية للتصدي لآثار هذه العوامل على الأطفال والمراهقين. وأشار المدير إلى دراسة أجريت في عام ٢٠٠١ بشأن الهجرة، وخلصت إلى أن الفوائد التي تتحقق فيما يتعلق بالدخل كثيرا ما تأتي على حساب انفصال عرى الأسرة، ولا سيما انفصال الأمهات عن أبنائهن. وردا على الأسئلة المتعلقة بمدى مشاركة الحكومة والمنظمات غير

الحكومية في التقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، قال المدير إن الحكومة والمجتمع المدني على حد سواء قد شاركا في هذه العملية وفي صياغة برنامج اليونيسيف القطري الذي تتجلى فيه مجالات للأولوية تم تحديدها بشكل مشترك. وردا على أحد الاستفسارات، قال المدير الإقليمي إن إكوادور تعكف على توسيع نطاق عملية التحصين، وإن الجهود المبذولة في مجال النماء المتكامل في مرحلة الطفولة المبكرة ما زالت في طور البداية. وقد وافق المجلس التنفيذي على الميزانية البيانية الإجمالية لمشروع وثيقة البرنامج القطري (انظر المرفق، المقرر ٦/٢٠٠٣).

شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

١٢٢ - كان معروضا على المجلس التنفيذي مشروعا وثيقتي البرنامجين القطريين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والفلبين (E/ICEF/2003/P/L.10 و E/ICEF/2003/P/L.11، على التوالي)، وقد تولت المديرية الإقليمية عرض الوثيقتين. وقالت المديرية إنه بالرغم من أن المساعدة الخارجية الموجهة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي في معظمها مساعدة إنسانية، فيلزم عمل المزيد في مجالي الصحة والتغذية. وفيما يتعلق بالفلبين، قالت إن مشروع البرنامج القطري هو تمديد للبرنامج الحالي لمدة سنة واحدة من أجل المواءمة بينه وبين دورات البرمجة الخاصة بالبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وكذلك بينه وبين خطة التنمية المتوسطة الأجل التي وضعتها الحكومة. وأوضحت أن البرنامج المقبل الذي سيغطي فترة خمس سنوات سيسند إلى عملية تخطيط تشترك فيها وكالات الأمم المتحدة المعنية بالجيل الثاني من التقييم القطري الموحد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١٢٣ - كما تكلمت المديرية الإقليمية بإيجاز عن المشاورة الوزارية التي أجريت مؤخرا في بالي في إطار متابعة الدورة الاستثنائية المتعلقة بالطفل. وقالت إن الاجتماع قد تمخض عن "توافق آراء بالي" الذي شدد في إطاره على أهمية التعليم، مع التركيز على الحد من معدلات سوء تغذية الأطفال ووفيات الأمهات، والخطر المتنامي الناجم عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاتجار بالأطفال واستغلالهم جنسيا.

١٢٤ - وفي معرض التعليق على مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أعربت واحدة من المتكلمين عن التأييد الشديد للجهود التي تبذلها اليونيسيف لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للأطفال الكوريين، وكذلك من أجل بقائهم ونموهم ونمائهم على الأجل الطويل. وأشارت إلى التحسينات المشجعة التي طرأت في مجال التغذية، بيد أنها أوضحت أنه يلزم بذل المزيد من الجهود. وأشارت إلى وجوب إيلاء مزيد من الاهتمام لعمليات الرصد والتقييم، وزيادة التركيز على صحة المرأة، نظرا لعدم إحراز تقدم

يذكر في هذا الصدد. كما أعربت المتكلمة ذاتها عن أملها في أن تشتمل التقارير المقبلة على مزيد من النتائج الملموسة. وقد أكدت المديرية الإقليمية للمتكلمة أن المسائل المتعلقة بالمرأة هي أحد الشواغل الأساسية لليونيسيف، لا سيما في ضوء الدراسة الاستقصائية التي أجريت فيما يتعلق بالتغذية والتي تبين منها أن ثلث النساء يعانين من فقر الدم. وأضافت أن مستويات سوء تغذية الأطفال ترتبط ارتباطاً لا ينفصم بما تحصل عليه المرأة من تغذية ومن تعليم وبما تمنحه للأطفال من رعاية، وأعربت عن ترحيبها بأن تقوم في أي فرصة مقبلة بمناقشة مسألة الكيفية التي يؤثر بها وضع المرأة تأثيراً مباشراً على أعمال حقوق الطفل.

١٢٥ - وأعرب أحد الوفود عن القلق بشأن إيصال السلع الإنسانية داخل البلد، مؤكداً أنه ينبغي أن تتاح للوكالات الإنسانية إمكانية الوصول بحرية ودون عوائق للمحتاجين. وأكدت المديرية الإقليمية للوفود أن اليونيسيف تقوم بانتظام برصد عمليات تخزين الإمدادات وإيصالها.

١٢٦ - وقد أعرب وفد ذلك البلد عن شكره للمديرية الإقليمية وغيرها من المتكلمين الذين أعربوا عن دعمهم للبرنامج، وأكد الوفد الأولوية التي يعطيها بلده للأطفال وحقوقهم. وذكر المتكلم أن الدراسة الاستقصائية التي أجريت في العام الماضي فيما يتعلق بالتغذية قد كشفت عن تحسن الحالة الغذائية للأطفال بفضل اليونيسيف والمجتمع الدولي.

١٢٧ - وعند تناول مشروع وثيقة البرنامج القطري للفلبين، عزى الوفد القطري التحسن الذي طرأ على بقاء الأطفال على قيد الحياة وتطورهم إلى تعزيز قدرات وحدات الحكومة المحلية على إدارة الخدمات الأساسية، والابتكارات التي اعتمدها نظم العدل الفلبينية لحماية الأطفال الذين يلقون معاملة سيئة، والشتراكات المكثفة بين الحكومة والمجتمع المدني، وجمع الأموال الناجح من القطاع الخاص. وأشار إلى بعض المسائل التي ينطوي عليها تحسين وثيقة البرنامج القطري في مجال حماية الأطفال، التي قال المدير الإقليمي بأنها ستدرج في وثيقة البرنامج القطري النهائية. كما وصف المتكلم نفسه قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٣ الذي وقع مؤخراً، والذي يهدف إلى ضمان بيئة آمنة للنساء والأطفال. وأثنى المدير الإقليمي على طريقة الحكومة المنتظمة في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

١٢٨ - وفي معرض الإعراب عن الرضا العام عن برنامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة في الفلبين، بما في ذلك إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، حث وفد آخر على استمرار علاقات التعاون القوية بين المنظمة والوكالات الأخرى مثل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، ومصرف التنمية الآسيوي، ورحب الوفد

بالجهود المقترحة لتعزيز عمليتي الرصد والتقييم، وحث أيضا اليونيسيف على زيادة إيلاء اهتمام لتحسين تقديم التقارير المالية، وخاصة على أساس سنوي.

١٢٩ - وأثنى وفد آخر على التركيز في مشروع وثيقة البرنامج القطري على قضاء الأحداث، وشجع على مواصلة بذل الجهود في هذا الصدد، بالتعاون مع الحكومة. واقترح أن يكون للبرنامج القطري روابط أوضح بين الأولويات والأنشطة الموضحة في البرنامج، بالإضافة إلى الإشارة إلى أنشطة الحكومة واتجاهات السياسة العامة لها. وأوضح المدير الإقليمي أن ذلك سيوضح في الوثيقة الختامية.

١٣٠ - ووافقت المديرية التنفيذية على الميزانيات البيانية الإجمالية لوثائق البرامج القطرية (انظر المرفق، المقرر ٦/٢٠٠٣).

جنوب آسيا

١٣١ - كان معروضا على المجلس التنفيذي مشروع وثيقة البرنامج القطري لباكستان (E/ICEF/2003/P/L.12)، الذي قدمه المدير الإقليمي. وقال إنه بلد واحد من خمسة بلدان رائدة في عام ٢٠٠٣ يمكن أن يستفاد من دروسها من عملية إصلاح الأمم المتحدة، وبخاصة في مجال إعداد التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد أكد البرنامج على قيمة الشراكات وارتكز على خطة السنوات الثلاث الوطنية وعلى غايات الأهداف الإنمائية للألفية، وعالم صالح للأطفال والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وذكر أن البرنامج يرتبط أيضا بروابط هامة مع ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وألقى المدير الإقليمي أيضا الضوء على بعض التطورات الهامة في المنطقة منذ انعقاد جلسة المجلس الماضية.

١٣٢ - وطلب أحد الوفود المزيد من التفاصيل عن صلة البرنامج القطري بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبخاصة الصلة المنطقية بمصفوفات النتائج. وأشار المدير الإقليمي إلى أن اليونيسيف قد شاركت في تصميم مشروع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وتأكدت من أن مجالات الأولوية الأربعة، وهي الحكم القائم على المشاركة وتخفيف وطأة الفقر والصحة والتعليم، قد شكلت إطار مسودة البرنامج القطري لليونيسيف. وسلم الوفد نفسه بالميزة النسبية لليونيسيف في مناصرة إدارة الموارد المائية على الصعيدين الاتحادي والإقليمي، إلا أنه قال إن هذا ينبغي أن يكون دور الوكالات الأخرى أو ربما الجهات المانحة الثنائية. وأكد المدير الإقليمي على أهمية دعم إنشاء مواقع للمياه والمراحيض الصحية في المدارس الابتدائية لتشجيع الآباء والأمهات على إرسال أطفالهم إلى المدارس، مضيفا أن

اليونيسيف تتعاون على نحو وثيق في هذا المجال مع إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة ومنظمة أوكسفام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٣٣ - وقال متكلم آخر إن الوثيقة الختامية ينبغي أن تحتوي على تأكيدات بأنه قد تم إضفاء الطابع المؤسسي على مبادرات اليونيسيف بغرض ضمان الاستدامة. وفيما يتعلق بمسألة الملكية والاستمرارية، بالإضافة إلى أهمية النهوض بها، قال المدير الإقليمي إن الدعوة أداة هامة للغاية وإن اليونيسيف ستسعى إلى مواصلة التأثير على وضع السياسات وتوزيع الموارد والعمل ذي الطابع اللامركزي عند تفاعلها مع الشركاء على المستويين الإقليمي والاتحادي.

١٣٤ - وأثنت عدة وفود على الدور المحوري الذي يؤديه اليونيسيف في تنسيق قيام علاقات جيدة فيما بين المانحين ووكالات الأمم المتحدة وحكومة باكستان، وشجعت المنظمة على مواصلة تعزيز وجود علاقات تعاونية قوية. وقال أحد الوفود إن توزيع الأدوار بين اليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة يحتاج إلى توضيح. وردا على ذلك، علقت المديرية التنفيذية بأن التفاعل بين المنظمين ظل يزداد، كما اتضح خلال عملية التشاور الرفيعة المستوى التي جرت مؤخرا بشأن توفير التعليم للجميع في جنوب آسيا، التي اشترك في تنظيمها اليونيسيف واليونسكو. وفيما يتعلق بتعليم البنات، أشار أحد المتكلمين إلى أن اليونيسيف كانت إيجابية على نحو خاص فيما يتعلق بتطوير المرحلة الجديدة من مشروع بالوشستان للتعليم بالمدارس الابتدائية للفتيات. ومع ذلك، فقد رئي أن هناك حاجة إلى إجراء تحسينات في عمليتي الرصد والتقييم. ورد المدير الإقليمي بأن جهودا ستبذل لمعالجة التأخير في تقديم التقارير، وأن المرحلة الثانية من المشروع قد تضمنت أنشطة رصد وتقييم في مقترح التمويل. وأثنى متكلم آخر على الجهود المتعددة القطاعات المبذولة لتقليل أوجه التباين بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس، وأيد الجهود التي تبذلها اليونيسيف لحشد الدعم المجتمعي لتعليم الفتيات عن طريق توفير المعلومات وهيئة بيئة مدرسية آمنة. وأعرب أحد الوفود عن رأيه بأن البرامج المصممة تصميما جيدا لبناء القدرات الأسرية والمجتمعية، بالإضافة إلى تعليم الآباء، يمكن بالفعل أن تحقق تحسنا في صحة الأم والطفل وتخفف من وطأة الفقر.

١٣٥ - وتساءل أحد المتكلمين عن الكيفية التي سيرتبط بها البرنامج بعمليات الحكومة وبرامج المانحين الأخرى من أجل تحقيق الغايات الطموحة الواردة في وثيقة البرنامج القطري. وأكد البلد أن مشروع البرنامج القطري قد أعد بعد إجراء المشاورات المناسبة مع جميع الشركاء الوطنيين، وأن مكوناته الرئيسية تعكس الأولويات الوطنية وتكملها. وذكر أن

حكومة باكستان تعترف أن تنفيذ البرنامج القطري بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية وأطفال المدارس. وأكد المدير الإقليمي للوفود بأن جميع التعليقات ستؤخذ في الاعتبار في وثيقة البرنامج القطري الختامية.

١٣٦ - وردا على طلب بتقديم المزيد من التفاصيل بشأن الأنشطة المحددة المضطلع بها في سري لانكا بهدف تحقيق عودة الجنود الأطفال إلى المدارس، أكد المدير الإقليمي على الأهمية التي توليها اليونيسيف، كجهاز راصد لتسريح الجنود الأطفال، لالتماس الطرائق الكفيلة بإدماج هؤلاء الأطفال في مجتمعاتهم المحلية. وفي ذلك الصدد، تنظر اليونيسيف حاليا في نموذج كفالة الأطفال، وستكون هناك حاجة لنحو ٣.٠٠٠ كفيل. وهناك بيئة مواتية لإدماج هؤلاء الأطفال مرة أخرى في المجتمع، مع اشتراك المجتمعات المحلية بالكامل.

١٣٧ - وقد وافق المجلس التنفيذي على الميزانية البيانية الإجمالية لمشروع وثيقة البرنامج القطري (انظر المرفق، المقرر ٦/٢٠٠٣).

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

١٣٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي مشروع وثيقة البرنامج القطري للأطفال والنساء الفلسطينيين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والأرض الفلسطينية المحتلة (E/ICEF/2003/P/L.13) الذي قدمه المدير الإقليمي. ورحب المتحدثون بالصلة بين البرنامج المقترح والأولويات الفلسطينية، وخاصة في مجالات التعليم؛ والصحة النفسية والاجتماعية؛ وحماية الأطفال من العنف؛ وتحسين إمكانية حصول أكثر الأطفال تأثرا على الخدمات والمعلومات؛ والمشاركة الإيجابية للمراهقين. وألقى عدد من الوفود الضوء على الحاجة إلى زيادة معدلات تغطية التحصين واستدامتها، وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الجيدة والوصول إلى مرافق رعاية الطفولة المبكرة والتعليم. وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء تدهور الأوضاع المعيشية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتقييد حركة المنظمات الإنسانية وفرصة الحصول على خدماتها مما أدى إلى إعاقة أعمال اليونيسيف والوكالات الأخرى.

١٣٩ - وسلط عدد من الوفود الضوء على أهمية المحافظة على التوازن السليم بين التدخلات الإنسانية الطارئة القصيرة الأجل والدعم الطويل الأجل للبرامج. وأثارت وفود أخرى تساؤلات عن مدة البرنامج البالغة سنتين والروابط بين البرامج المميزة الأربعة، وعمما إذا كانت السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني قادرين على الاستجابة لأهداف وغايات البرنامج في فترة زمنية قصيرة كهذه. وطلبت الوفود أيضا المزيد من البيانات الأساسية المستكملة. ورد المدير الإقليمي بأن برنامج السنتين سيسمح لليونيسيف بالتكيف مع المناخ السياسي

السريع التغير، وسيتيح التحضير لشكل من البرنامج يعتبر عاديا بدرجة أكبر في الدورة البرنامجية القادمة. وأضاف أن ضمان تحقيق توازن بين التنمية القصيرة الأجل والبعيدة الأجل يعتبر شاغلا رئيسيا. وفيما يتعلق بالقدرات الوطنية، فقد تركت نوعية الشركاء أثرا طيبا لدى اليونيسيف، وخاصة في مجالات التعليم، وكذلك التزام السلطات بتعزيز حقوق الطفل والتشريعات ذات الصلة. وقد قام المجتمع الفلسطيني بعمل طيب في مجال ضمان إكمال الدراسة وكان إيجابيا للغاية في ملاحقة المتسربين من الدراسة.

١٤٠ - ووافق المجلس التنفيذي على الميزانية البيانية الإجمالية لمشروع وثيقة البرنامج القطري (انظر المرفق، المقرر ٦/٢٠٠٣).

المكتب الإقليمي لأوروبا

١٤١ - قال المدير الإقليمي لأوروبا إنه ليس لدى اليونيسيف برامج قطرية في البلدان الصناعية، إلا أن لجانها الوطنية وعددها ٣٧ لجنة تؤدي مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك جمع الأموال والتوعية بالتنمية والدعوة لها. وقد ازداد مجموع الإيرادات الواردة من اللجان الوطنية بدرجة كبيرة في عام ٢٠٠٢ إلى أكثر من ٤٦٠ مليون دولار، وهناك دلائل على أن عام ٢٠٠٣ سيكون عاما منتجا آخر. ووردت معظم هذه الإيرادات من مانحين فردين، ويشكل مقدمو هذا الدعم قوة ضاربة تؤثر على السياسات التي تفيد الأطفال عالميا وداخل بلدانهم. وبالإضافة إلى جمع الأموال، طرحت اللجان عدة مبادرات حول مواضيع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، الأمر الذي جرى كثيرا بدعم من المكتب الإقليمي لأوروبا. ويؤدي مكتب اليونيسيف في بروكسل أيضا دورا يتزايد أهمية في توسيع نطاق شراكة التمويل مع الاتحاد الأوروبي.

جيم - البرامج المشتركة بين الأقطار

١٤٢ - كان معروضا على المجلس التنفيذي توصية بزيادة الحد الأقصى للموارد الأخرى المخصصة للبرامج المشتركة بين الأقطار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (E/ICEF/2003/P/L.14) قدمها مدير شعبة البرامج. وقال إن المجلس التنفيذي قد وافق، في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠١، على ما مجموعه ٢٠٣ ملايين من الدولارات في إطار التمويل من الموارد الأخرى للبرامج المشتركة بين الأقطار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (E/ICEF/2001/P/L.74) و E/ICEF/2001/6، المقرر ١٦/٢٠٠١). وحتى الآن، ورد مبلغ ١٩٠ مليون دولار في إطار التمويل من الموارد الأخرى، من خلال البرامج المشتركة بين الأقطار. واستنادا إلى ما يتوقع وروده خلال عام ٢٠٠٣ من أموال إضافية من الموارد الأخرى للبرامج المشتركة بين الأقطار، هناك حاجة إلى زيادة قدرها ١٠٠ مليون دولار في الحد

الأقصى للموارد الأخرى، من ٢٠٣ ملايين دولار إلى ٣٠٣ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ووافق المجلس التنفيذي على التوصية دون تعليق (انظر المرفق، المقرر ٧/٢٠٠٣).

دال - استعراض مسألة إنشاء احتياطي تشغيلي

١٤٣ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير عن مسألة إنشاء احتياطي تشغيلي (E/ICEF/2003/AB/L.4) بالإضافة إلى تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (E/ICEF/2003/AB/L.6)، قدمتهما المراقبة المالية. وقالت إن التقرير قد أعد استجابة لمقرر المجلس التنفيذي ٧/٢٠٠١ الذي كان قد قرر المجلس فيه أن تواصل اليونيسيف ممارستها الحالية بالنسبة للإدارة المالية القائمة على إدارة احتياجاتها من السيولة على المدى القصير على أساس التدفق النقدي، وألا تنشئ أي احتياطي تشغيلي ممول. كما قرر المجلس أيضا الإبقاء على المسألة قيد النظر والنظر فيها مرة أخرى خلال عام ٢٠٠٣.

١٤٤ - وقالت المراقبة المالية إن السياسة الحالية للمجلس التي وضعت في عام ١٩٨٧ تقضي بأن تحتفظ اليونيسيف بأرصدة نقدية من إيرادات الموارد العادية في نهاية السنة تعادل ١٠ في المائة تقريبا من إيرادات الموارد العادية للسنة اللاحقة. وقد اقتصر رصيد السيولة الإلزامي على إيرادات الموارد العادية، لأن إيرادات الموارد الأخرى يجب أن تكون ممولة ذاتيا. ومنذ أن ناقش المجلس التنفيذي مسألة الاحتياطي التشغيلي لآخر مرة في عام ٢٠٠١، تجاوزت اليونيسيف حد رصيد السيولة الإلزامي البالغ ١٠ في المائة، وهو ما درجت عليه منذ اتخاذ هذا التدبير. كما استوفت، علاوة على ذلك، نسبة السيولة غير الرسمية المذكورة في بياناتها المالية.

١٤٥ - ولئن كان وجود احتياطي تشغيلي قد يوفر آلية تصد قصيرة الأجل للتغلب على أي عجز غير متظر قد ينشأ في المقبوضات والإيرادات، ويهيئ أيضا الفرصة لكسب إيرادات متزايدة على الهامش من الفوائد عن طريق الاستثمارات الطويلة الأجل، فإنه يؤسس أصلا من أصول الميزانية العمومية على حساب برامج التمويل، وقد يؤدي إلى زيادة التكاليف إذا بات من الضروري فك الالتزامات الاستثمارية الطويلة الأجل من أجل الاستعانة بأموالها. ومن ثم، أوصت المديرية التنفيذية بأن تواصل اليونيسيف إدارة السيولة الخاصة بها وفقا لرصيد السيولة الإلزامي الذي أقره المجلس التنفيذي وبعدم إنشاء احتياطي تشغيلي ممول. ووافق المجلس التنفيذي على التوصية دون تعليق (انظر المرفق، المقرر ٨/٢٠٠٣).

هاء - سياسة اليونيسيف لاسترداد التكاليف

١٤٦ - قدمت المراقبة المالية عرضاً موجزاً للمقترحات الواردة في تقرير سياسة اليونيسيف لاسترداد التكاليف (E/ICEF/2003/AB/L.5) وعبرت الوفود عن تقديرها للمشاورات الواسعة النطاق التي نظمتها الأمانة منذ انعقاد الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي. وأقرت الوفود المبادئ التي تقضي بأنه ينبغي توفير موارد أخرى لدعم أولويات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وأن الموارد العادية ينبغي ألا تستخدم كمصدر دعم للموارد الأخرى. كما حثت الوفود أيضاً اليونيسيف على تطبيق إجراءات تعمل على تخفيض تكاليف المعاملات للبرامج الممولة من موارد أخرى.

١٤٧ - وكررت الوفود، في إطار تناولها لهذا البند من جدول الأعمال، إعرابها عن أهمية الموارد العادية باعتبارها أساساً لبرامج اليونيسيف للتعاون، وحثت المانحين على زيادة مساهمتهم في الموارد العادية. وأكدت الوفود أن الموارد الأخرى هي أيضاً ذات أهمية، ولكن باعتبارها عنصراً مكملاً للموارد العادية، وليس كعنصر بديل لها. وثمة حاجة إلى أن يواصل المجلس واليونيسيف معاً انتهاج هذه السياسة. واعتُبرت آلية التمويل المواضيعية الاختيار الأفضل الثاني للموارد العادية، وأقرت الوفود الحوافز الموضوعة لتوجيه الأموال إلى التمويل المواضيعي. ولوحظ أيضاً أن معدل الاسترداد للتمويل المواضيعي سيفيد من وفورات الحجم.

١٤٨ - ولاحظ المتكلمون استعراض اللجنة الاستشارية غير الانتقادي للمقترح المنقح، واقترح إجراء المجلس التنفيذي استعراض دوري، كما هو وارد في الوثيقة E/ICEF/2003/AB/L.6. وطُلب إلى اليونيسيف مواصلة السعي إلى تحقيق مواءمة المنهجيات بين الصناديق والبرامج في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مع مراعاة ما يمكن أن تتطلبه الموافقة على معدلات الاسترداد لليونيسيف باعتبارها سياسة انتقالية.

١٤٩ - وأشار مدير شعبة البرامج إلى أن المانحين المختلفين لديهم توقعات مختلفة بشأن توقعات الإبلاغ، الأمر الذي يشكل عبئاً ثقيلاً على مكاتب اليونيسيف القطرية، والسلطات الوطنية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية، مما يؤثر على تكاليف المعاملات. وأشار إلى أن الفريق العامل المعني بالمواءمة والتبسيط التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية يقوم أيضاً باستعراض ترتيبات الإبلاغ المتعلقة بالمانحين. وذكر أيضاً أن انخفاض تكلفة المعاملات ستحسن من جودة ما تقدمه اليونيسيف من تقارير عن النتائج المواضيعية.

١٥٠ - وكان مبدأ استرداد التكاليف الإضافية موضع تساؤل من أحد الوفود، إذ أن الموارد الأخرى كانت مرتفعة بشكل متنسق، مع وجود إمكانية نسبية للتنبؤ بها. وباستثناء هذا الغرض، فإن المساهمات من الموارد الأخرى تقارن بالموارد العادية من حيث عامل التنبؤ، إذ

أن النوعين هما مساهمات طوعية. ومشيرا إلى أن تمويل الموارد الأخرى لم يعد هامشيا بالنسبة لليونيسيف، أشار إلى وجود حاجة إلى المضي قدما تجاه الاسترداد الكامل للتكاليف باعتباره هدفا على المدى الطويل. ومن ناحية أخرى، ذكر وفد آخر أن الاسترداد الكامل للتكاليف غير ممكن التحقيق، وعبر عن دعمه للمقترح المنقح الذي قدمته الأمانة، والذي تضمن تدابير لتخفيض تكاليف المعاملات. وعبر معظم المتكلمين عن اتفاقهم مع الحاجة إلى الاسترداد الكامل للتكاليف الهامشية أو المضافة للأنشطة الممولة من موارد أخرى، على ألا يشمل ذلك التكاليف الأساسية الثابتة لعمليات اليونيسيف. وكررت المراقبة المالية أيضا الإعراب على أن الاسترداد الكامل للتكاليف لن يكون ممكنا، إذ أن اليونيسيف منظمة حكومية دولية، ذات تغطية عالمية من مواردها العادية.

١٥١- وفيما يخص مسألة المساهمات المخصصة، أعربت الوفود عن اتفاقها بأنه يتعين على المانحين بذل جهد لاستعراض إجراءاتهم الإدارية التي من شأنها تخفيض تكلفة المعاملات بالنسبة لليونيسيف. وينبغي ألا تضع المطالبات من المساهمين الآخرين في الموارد ضغوطا إضافية على الموارد العادية، وينبغي أخذ هذه المطالبات في الحسبان عند تحديد معدلات الاسترداد. ولاحظت الوفود أيضا أن المساهمات الكبرى يمكن أن تفيد من وفورات الحجم، ودعت إلى تبني آلية الاسترداد التي تتسم بالبساطة والشفافية والكفاءة.

١٥٢- وفي الوقت الذي أعرب فيه أحد المتكلمين عن تأييده للمقترح، أعرب عن قلق البلدان ذات المنح المرتفعة للفرد الواحد، مقابل إجمالي مساهمات صغير. ولاحظت المراقبة المالية أنه في الوقت الذي تستهدف فيه بعض الحوافز كبار المانحين بسبب وفورات الحجم، فإن صغار المساهمين قد يستفيدون من المعدل المخفض للمساهمات المواضيعية.

١٥٣- وفيما يخص موضوع المعدلات للمساهمات من الموارد الأخرى من البلدان التي يضطلع فيها بالبرامج، علقت المراقبة المالية أن اليونيسيف ليس لديها ترتيبات تقاسم التكاليف في هذه البلدان، على غرار ما لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفيما يخص جمع الأموال من القطاع الخاص في البلدان يضطلع فيها بالبرامج، قالت إن اليونيسيف تقدر الدعم الذي تتلقاه من الحكومات، مضيفة أنه سيتم الإبقاء على المعدل الحالي البالغ ٥ في المائة. وبينت أنه في حين أن جمع الأموال في القطاع الخاص عملية مكلفة، وأن المعدلات لا تغطي التكلفة الكاملة لإدارتها، فإن الدعم له ما يبرره كحافز لتشجيع جمع الأموال على الصعيد المحلي والتمويل المباشر للبرامج القطرية. وعبرت عدة وفود عن ارتياحها للمعدلات المقترحة للموارد التي تجمع من القطاع الخاص في البلدان التي يضطلع فيها بالبرامج، فضلا عن المراعاة الخاصة الممنوحة للجان الوطنية. ورحب ممثل اللجان الوطنية بالعملية التشاورية التي بدأتها

الأمانة في أعقاب انعقاد الدورة الأخيرة للمجلس، وأشار إلى دعمها للمعدلات الواردة في المقترح المنقح. وإثر مشاورات أخرى، وافق المجلس التنفيذي على مشروع القرار المتعلق بسياسة اليونيسيف لاسترداد التكاليف (انظر المرفق، المقرر ٩/٢٠٠٣).

واو - مسائل حماية الأطفال: تقرير شفوي

١٥٤ - قدم نائب مدير شعبة البرامج، ورئيسة قسم حماية الأطفال هذا العرض الشفوي. وقد وصفا حجم المشكلة وأوردا تحليلا يركز على عدد الأطفال الذين قتلوا أو جرحوا أو أصيبوا بإعاقات؛ والجنود الأطفال، والأطفال المفصولين عن ذويهم؛ ومسألة استغلال الأطفال والنساء وإساءة معاملتهم جنسيا. وتشمل استراتيجيات اليونيسيف للعمل في هذه المجالات الدعوة، والخدمات، وبناء القدرات والشراكات. وفي ختام العرض، تحدثنا عن تأثير تدابير الحماية، فضلا عما يوجد من تحديات.

١٥٥ - وبشأن موضوع الجنود الأطفال، أكدت المفودة القطرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن حكومتها قد استجابت بشكل إيجابي لقرار الجمعية العامة المتعلق بإنهاء تجنيد الجنود الأطفال، وأنها تحاول تعزيز جهودها في هذا الصدد. وحثت اليونيسيف على ألا تغفل وجود أشكال عديدة تضر بالأطفال جراء الحروب في البلدان النامية، بما فيها تلك الناجمة عن استخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب. وسلمت رئيسة قسم حماية الأطفال بأن حكومة الكونغو الديمقراطية قدمت مثالا جيدا عن إمكانية التسريح الناجح للجنود الأطفال دونما الحاجة إلى انتظار تسوية نهائية للسلام.

١٥٦ - وأثيرت عدة أسئلة تتعلق بتوفر البيانات الطويلة الأجل التي توثق نجاح عملية إعادة دمج الجنود الأطفال في سيراليون التي تمت في سنة ١٩٩٩. واستفسر المتكلمون عما إذا كان قد أمكن تحديد تحديات معينة. وأكد المستشار الأول لشؤون حماية الأطفال أهمية إجراءات المتابعة. وأضاف أنه يجري القيام بدراسة في سيراليون، وأنه سيتاح مزيد من المعلومات قريبا بشأن عملية إعادة الإدماج على المدى الطويل للمقاتلين الأطفال السابقين.

١٥٧ - وأعرب أحد المتكلمين عن شعوره بأنه يمكن لليونيسيف القيام بالمزيد للتأكيد على تأثير ما يُضطلع به من جهود في المجالات النفسية - الاجتماعية في سياق ما يتعرض له الأطفال من آثار جراء الصراعات المسلحة. وأجابت الرئيسة بأن اليونيسيف تعمل على وضع الأدوات، وتقديم التوجيه والتقييم في هذا المجال، كما أنها تفيد من خبرات البرامج والقطاعات الأخرى. وأوضحت أنه في ضوء الاحتياجات المحددة للبرامج النفسية - الاجتماعية، فإن الشراكات ذات أهمية بالغة. وقالت إن النقص الحاد في الموارد يضاعف من حجم التحديات.

١٥٨ - وعُلق أحد الوفود بأن “حقبة التطبيق” وتعميم المسائل المتعلقة بحماية الأطفال أمران أساسيان لضمان إحراز تقدم في هذا المجال، واستفسر عن مساهمة اليونسيف في “حقبة تطبيق” المعايير والأسس الدولية المتعلقة بالأطفال المتضررين جرّاء الصراعات المسلحة. واستفسر متحدث آخر عن الكيفية التي تتصور بها اليونسيف التعميم الناجح للمسائل المتعلقة بالأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة في نطاق منظومة الأمم المتحدة، على صعيد المقر، والصعد القطرية، على حد سواء. وفي هذا الصدد، يجدر تشجيع اليونسيف على إثارة مسألة حماية الأطفال في جميع البرامج القطاعية، وورقات استراتيجيات الحد من الفقر، والتقييمات القطرية المشتركة، وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والسياسات الوطنية. وأجاب مدير مكتب برامج الطوارئ بأن اليونسيف تقوم بدور نشط في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وعملية النداء الموحد، اللتين تمثل كلتاهما وسيلتين للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الرئيسية في ما يخص مسائل حماية الطفل. ويواصل العمل الذي يقوم به ممثل الأمين العام لشؤون الأطفال والصراعات المسلحة إدراج هذه المسائل على قائمة أعمال مجلس الأمن. وعلى المستوى القطري، عملت اليونسيف مع فريق الأمم المتحدة القطري للمساعدة في حماية حقوق الأطفال. وأضافت الرئيسة أن تعميم المسائل المتعلقة بحماية الطفل يتطلب إدراجها في التقييمات القطرية المشتركة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر، مؤكدة على أهمية ربط حماية الطفل بالخطة الإنمائية ذات النطاق الأوسع التي تمثلها هذه الآليات.

١٥٩ - وردا على سؤال يتعلق بتوضيح الصلة بين الأهداف الإنمائية للألفية وحماية الطفل، ساق المستشار الأول تعليم الفتاة مثلا. ويبيّن أن المسائل المتعلقة بحماية الطفل - لا سيما من الاعتداءات الجنسية والاستغلال الجنسي - تمثل عوائق رئيسية لتعليم الفتاة. وأوضح أن حماية الطفل ليست مسألة مستقلة، بل إنها جزء أساسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كما أفاد كذلك بأن قسم حماية الطفل يعمل على ربط حماية الطفل بالإدارة على أساس النتائج، وعلى تحديد النتائج وتلمس سبل قياسها.

١٦٠ - وأثيرت تساؤلات عن الطريقة التي تزمع اليونسيف اتباعها لتعبئة الموارد واجتذاب مزيد من الاهتمام بالمجالات التي تبلغ الاحتياجات فيها أقصاها. وأعلن مدير مكتب برامج الطوارئ أن اجتماعا بشأن سلوك الجهات المانحة سيعقد في ستهولم في الفترة من ١٦ إلى ١٧ حزيران/يونيه. وسوف تشارك اليونسيف في الاجتماع وستحاول لفت الانتباه إلى الحاجة لمزيد من الموارد لحماية الطفل وحالات الطوارئ المنسية.

١٦١- وعلق عدة متكلمين على مسألة الدعوة التي رأى بعضهم أنها ينبغي ألا تعتبر أحد خيارات البرمجة، بل وسيلة للإبلاغ عن كل جانب من جوانب البرمجة. وحث بعضهم اليونيسيف على تعميم الدعوة على جميع المستويات. فهناك في الوقت الحاضر نقص في البيانات اللازمة للإبلاغ عن الجهود المبذولة في مجال الدعوة. وردا على ذلك، أكدت الرئيسة بأن الدعوة تشكل عنصرا أساسيا من عناصر البرمجة، غير أنها ليست اختيارية. والخطوة الاستراتيجية المتوسطة الأجل توضح أن الدعوة ستشكل استراتيجية أساسية على الصعيد القطري.

١٦٢- وحث بعضهم اليونيسيف على الاستفادة من البحوث القيمة التي أجراها مركز إينوسينتي للبحوث لتحديد معالم النشاط على أرض الواقع، علاوة على تعزيز منشورات المركز المتعلقة بحماية الطفل في مجالات الاتجار بالأطفال وإساءة استعمال المخدرات والاستغلال الجنسي والعنف على وجه التحديد. وسلمت الرئيسة بما تتسم به الأعمال التي يقوم بها المركز من قيمة كبيرة. وأفادت بأن المنشورات المتعلقة بالاتجار بالأطفال وحماية الأيتام ورعايتهم مفيدة جدا.

١٦٣- وأثارت الوفود مسائل أخرى تتعلق بحماية الطفل. وقال أحد المتكلمين، معلقا على نهج اليونيسيف في تناول الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح، أن بإمكان اليونيسيف أن تحسن عملها في المجال الجنساني. وفيما يتعلق باهتمام اليونيسيف بمسألة البنت والمرأة فضلا عن دور الأولاد والرجال في استمرار الاعتداءات الجنسية والاستغلال الجنسي، فبالإمكان أن يعالج هذا الأمر على نحو أكثر منهجية. وأعرب عدد من الوفود عن قلقه بشأن ما تظلم به اليونيسيف من أعمال في مجال الأطفال المعوقين. ونوهت الرئيسة بالدعوة إلى تحسين الإبلاغ في هذا المجال وفي المجال الجنساني.

١٦٤- وشجع أحد المتكلمين اليونيسيف على التركيز على ما يلي: (أ) إقامة شبكات للسلام على الصعيد الاجتماعي؛ (ب) التزام الدولة بحماية الطفل؛ (ج) الإصلاحات القانونية؛ (د) فهم آثار العنف على الأطفال؛ (هـ) تسجيل المواليد. وحث بعضهم أيضا على إدراج عمل الأطفال وعدالة الأحداث وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والأطفال المعوقين في جدول أعمال اليونيسيف المتعلق بحماية الأطفال. وأفاد كبير المستشارين بأن العرض لم يكن يقصد به أن يكون شاملا ولم يرد فيه ذكر لجميع المسائل التي تنضوي تحت مظلة حماية الأطفال. وبدلا من ذلك، فقد ركز على ثلاث مسائل تتصل بالصراعات المسلحة. أما فيما يتعلق بتسجيل المواليد، فقد أبلغت الرئيسة الوفود بأن اليونيسيف تقوم بتسجيل المواليد

في ٧٥ بلدا. وفي حقيقة الأمر فإن تسجيل المواليد هو موضوع "يوم الطفل الأفريقي" لهذه السنة.

١٦٥ - وردا على سؤال يتعلق بموقف اليونيسيف بشأن تنفيذ عقوبة الإعدام بحق القصر، قالت المديرية التنفيذية إن اليونيسيف تسترشد بالمادة ٣٧ (أ) من اتفاقية حقوق الطفل التي "تكفل عدم تنفيذ عقوبة الإعدام على الجرائم التي يرتكبها أشخاص دون سن الثامنة عشرة من العمر". فقد ضمت اليونيسيف صوتها إلى آخرين في الدعوة لصالح هذه القضية.

١٦٦ - وعلق أحد المتكلمين قائلا بأن حماية الطفل، في سياق الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، لا تتناول التمييز بما فيه الكفاية. وردت الرئيسة على أن مسألة التمييز تعالج في جميع القطاعات وهناك إقرار واسع النطاق بأنها مسألة شاملة على جميع الصعد. وأضافت المديرية التنفيذية قائلة إن عدم التمييز يمثل أحد المبادئ التوجيهية للاتفاقية وإن بيان المهمة لليونيسيف يتضمن إشارات إلى الأطفال المعوقين.

١٦٧ - وفي الختام، قالت المديرية التنفيذية إن أعضاء المجلس يواجهون تحديا يتمثل في فهم الأدوار والمسؤوليات المنوطة بهم من حيث صلتها بحماية الطفل. وأكدت على أن لكل دولة مسؤولية تضطلع بها في مجال حماية الطفل. ولا يزال الطريق طويلا في هذا المجال الجديد نسبيا، وعلى اليونيسيف أن تواصل تحسين ما تبذله من جهود مع مجموعة من الشركاء. ويتمثل التحدي الكبير في معالجة مجموعة القضايا الواسعة التي تنضوي تحت مظلة حماية الطفل. وأعربت عن ترحيبها وتشجيعها فيما يتعلق بالدعم والموارد المقدمة من أعضاء المجلس.

زاي - أعمال اليونيسيف لصالح يتامي الإيدز: تقرير شفوي

١٦٨ - عرض رئيس قسم فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابع لليونيسيف وفريقه تقريرا شفويا عن حالة يتامي والأطفال الذين أصبحوا مستضعفين جرّاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشمل التقرير مدى انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأثره، لا سيما على الأطفال؛ وأهداف اليونيسيف واستراتيجيتها ودورها واستجابتها في هذا الصدد؛ وما ينبغي القيام به لتقديم الرعاية والدعم للأيتام والأطفال المستضعفين.

١٦٩ - واتفق المتكلمون على أن الأيتام والأطفال المستضعفين يشكلون عنصرا حساسا في مواجهة اليونيسيف لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأنهم بحاجة إلى مزيد من الاهتمام على جميع الصعد وأن الأيتام ينبغي أن يحتلوا مركزا محوريا في مجالات الوقاية والرعاية والدعم. أما المسائل التي حظيت باهتمام خاص لدى بعض الوفود فهي: إطالة عمر

الأمهات بتحسين الرعاية الصحية والتغذية المقدمة لهن وتيسير حصولهن على مضادات فيروسات النسخ العكسي، ودور الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في التصدي لأزمة الأيتام، وقدرة اليونيسيف على مساعدة البلدان في طلب الأموال؛ وأثر المسائل الجنسانية على الأيتام؛ وتدهور الرعاية المقدمة للأيتام وأثر ذلك على الجيل المقبل من الأطفال الذين يشبون لوحدهم؛ وشراكة اليونيسيف مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ والدعوة من أجل الأيتام والأطفال المستضعفين في إطار الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر؛ وأهمية القيام بحملات تعبئة اجتماعية - ثقافية ملائمة لإذكاء الوعي بأزمة الأيتام على الصعيد القطري.

١٧٠ - واستجابة لذلك، أقرت الأمانة بأن على الحكومات أن تضطلع بدور أكبر في مجال رعاية الأيتام وبأهمية إصدار تشريعات على الصعيد القطري وإقامة نظام لرصد كفاية استجابة الحكومات. أما من حيث التمويل، فقد أبدت الولايات المتحدة التزاما محددا بإزاء الأيتام والأطفال المستضعفين في معظم البلدان المتأثرة. ويمثل التعليم أولوية أساسية ومحورية فيما يتعلق بحقوق الأطفال. فإبقاء الأبوين على قيد الحياة مسألة أساسية أيضا في عملية المواجهة، وتمثل استراتيجية اليونيسيف في تقديم تغذية وعلاجا أفضل لمقاومة الإصابات العرضية بما في ذلك تقديم الفيتامينات للأطفال والآباء المصابين وخاصة النساء. وأكد الفريق على المبادرة المعززة لمكافحة انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل التي تعمل اليونيسيف بشراكة مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة *Medicins sans frontières* "أطباء بلا حدود" على تعزيزها والتي تشمل تقديم معلومات بشأن مصادر الأدوية المضادة للفيروسات وأسعارها.

١٧١ - وذكرت الأمانة أيضا أن المديرية التنفيذية شددت على أهمية إعطاء الأيتام والأطفال المستضعفين أولوية عليا في جدول أعمال الصندوق العالمي الذي رصد في ميزانيته مبلغ ١,٥ بليون دولار للعلاج، وإن كان يتعين عليه أيضا التركيز على جهود الوقاية. وفي حين تقدم اليونيسيف المساعدة إلى البلدان لتقديم طلبات إلى الصندوق، فإن هذا الأمر يتطلب نفقات وثمة حاجة إلى موارد جديدة لتغطية هذه التكاليف.

١٧٢ - وفيما يتعلق بالدور الريادي الذي اضطلعت به اليونيسيف بعقدها اجتماعات حول مسألة الأيتام والأطفال المستضعفين، أشارت الأمانة إلى متتدى الشراكة العالمي لليونيسيف الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وإلى الاجتماعات الإقليمية التي عقدتها اليونيسيف في العامين الماضيين. وأشارت إلى أن اليونيسيف اضطلعت بدور أساسي على الصعيدين الإقليمي والقطري بتنظيمها اجتماعات بين الشركاء. وكانت استراتيجيات الحد من الفقر وبرامج الاستثمار القطاعية والنهج القطاعية أدوات أساسية في عملية التنسيق.

واضطلع برنامج الأمم المتحدة المشترك والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بدور هام في مساعدة اليونيسيف على بناء قدرات على الصعيدين العالمي والإقليمي.

١٧٣ - أما فيما يتعلق بمسألة الجيل القادم من الأيتام وأثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الأجيال، أشارت الأمانة إلى الأدلة التي تشير إلى تزايد عدد الأيتام حتى في المناطق التي ينخفض فيها انتشار الوباء نفسه. وقد شددت اليونيسيف مع وكالات أخرى على دور المجتمعات المحلية وعلى تأمين موارد على مستوى المجتمعات المحلية بوصف ذلك استجابة هامة في معالجة المسائل المتعلقة بالجيل القادم من الأيتام. وأشارت إلى أن اليونيسيف تعمل مع منظمات دينية وبرلمانيين في تقديم الرعاية إلى الأطفال المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية.

١٧٤ - وقال عضو آخر في الفريق إن هناك اختلافات بين الأولاد والبنات وإن الأمر يصبح مختلفا إذا فقد الطفل أباه أو أمه. وأشار إلى أن اليونيسيف تقوم باستحداث طرق بحثية يمكن أن تستفيد منها الحكومات لمساعدتها في قياس الفوارق بين الجنسين لدى الأيتام، بما في ذلك دراسة في زمبابوي تناول ١ ٥٠٠ بنت يتيمة والحالات التي يعيش فيها والأخطار المحددة التي تحدد بها للوقوع فريسة لفيروس نقص المناعة البشرية.

١٧٥ - وردا على التعليقات العامة المتعلقة بالحاجة إلى عرض وثائق تتعلق بالسياسات على المجلس التنفيذي إضافة إلى التقارير الشفوية، قالت المديرية التنفيذية إن من الصعوبة بمكان تقديم معلومات مستكملة في الوقت الذي يتعين فيه تقديم تقارير خطية لترجمتها قبل شهرين من موعد تقديمها إلى دورة منعقدة للمجلس، غير أنها حثت على مواصلة النقاش بشأن تحسين مشاركة المجلس التنفيذي في الحوار المتعلق بالسياسات.

حاء - ضمان حقوق الطفل في أفريقيا: تقرير شفوي

١٧٦ - قدم مدير شعبة البرامج، في معرض تقديمه لهذا البند من جدول الأعمال، بعض المعلومات الأساسية المتعلقة بهذا السياق ضمن التقرير الشفوي وصلته بما أعرب عنه المجلس التنفيذي من قلق إزاء ضمان حقوق الطفل في أفريقيا والأولوية التي يوليها لهذه المسألة. وقال إن التقرير يستجيب لحالة القلق القائمة على أن الطفولة في أفريقيا ما فتئت تتعرض للمخاطر لما يزيد على عقد من الزمن، وأشار إلى أن الطفل والمرأة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يزالان مستضعفين إلى حد بعيد ويتعرضان لمجموع الآثار المترتبة على تقلص الاقتصاد العالمي والديون غير القابلة للسداد على الصعيد الدولي والصراعات المسلحة وانتشار العنف، يضاف إليها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وردا على ما أبداه المجلس من اهتمام بتقديم تقرير يركز على النقاط الرئيسية التي تحقق إنجازات بالنسبة للأطفال وتولد شعورا بالتفاؤل، قال المدير إن المعرض سيركز على بضعة إنجازات إيجابية تنعش الآمال وسط تلك

الحقائق القاسية المتمثلة في انتشار الفقر، والصراعات، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملازما. وأكد على أن إيلاء الاهتمام لأفريقيا على سبيل الأولوية أمر لا يزال مطلوباً وملزماً. والقصد من الأمثلة المطروحة هو إلقاء الضوء على الجهود الناجحة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي والرامية إلى تحقيق الأهداف، بدلا من التركيز على القضايا المروعة التي تعاني منها هذه القارة ككل. وضمن تغيير طفيف في الشكل الاعتيادي لعرض التقرير، دعا رئيس شعبة البرامج المديرين الإقليميين لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التابعين لليونيسيف إلى إلقاء كلمتين أمام المجلس شملتا المجالات الخمسة التالية. وكان معروضا على أعضاء المجلس أيضا تقرير عن الاجتماع الإقليمي لشرق أفريقيا وجنوب الأفريقي، المعقود في ماسيرو، ليسوتو، بشأن الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل (E/ICEF/2003/CRP.11)، وتقرير عن الاجتماع المشترك بين اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي المعقود في ليرفيل، غابون، بشأن الأطفال والفقر في غرب ووسط أفريقيا (E/ICEF/2003/CRP.13).

استجابة البرامج القطرية لأولويات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل

١٧٧ - أبرز مدير شعبة البرامج ارتفاع مستوى أنشطة الدعوة من أجل تحقيق التزام سياسي لأولويات، وتشمل هذه الأنشطة عقد اجتماعات مع رؤساء الدول في مختلف مؤتمرات ومنتديات القمة، بما فيها دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المتعلقة بالطفل، وتعزيز العلاقات مع الاتحاد الأفريقي بوجه عام واللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بوجه خاص. وذكر سياسات وطنية محددة، تهدف إلى ضمان أن يحصل الأطفال على أفضل ما يستحقونه في مراحل حياتهم الأولى. وقال المدير إن عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والورقات الاستراتيجية للحد من الفقر كانت أفضل طريقة لتأمين نقاط دخول ملائمة للبرامج القطرية وتحقيق أولويات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وتم التشديد أيضا على أهمية إقامة شراكات مع التحالفات الاستراتيجية والمناخين الثنائيين والمتعددي الأطراف، ومع الجهات الفاعلة الأخرى، في تحقيق أولويات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. أما في مجالات زيادة الاستثمار، فقد أشير أيضا إلى مثال تعليم البنات بوجه خاص. وأشير أيضا إلى استجابة البرامج القطرية إزاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك أنشطة منع انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل.

الأزمة في الجنوب الأفريقي

١٧٨ - أفاد المدير الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقية بأن الأزمة الإنسانية في الجنوب الأفريقي يمكن أن تؤثر على نحو ٤٠ مليون شخص. وعلى الرغم من أن الجفاف ونقص الأغذية هما السمتان الرئيسيتان لهذه الأزمة، فإن انتشار الفقر على نطاق واسع وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأسر المعيشية التي ترأسها إناث أو أطفال، والغياب أو الانقطاع عن الدراسة، وتدهور الهياكل الأساسية الوطنية وعدم وجود موظفين أكفاء، كل هذه تسهم في تفاقم هذه الحالة. وعلى الرغم من شدة التحديات التي توجه المنطقة، فإن اليونيسيف، بالتعاون مع شركاء عديدين، تقوم بتنفيذ أنشطة تحقق إنجازات هامة في حياة الناس. وركز المدير الإقليمي ملاحظاته على إنجازات وأمثلة ساقها في مجالي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعليم البنات في منطقة الجنوب الأفريقي.

شبكة المعلومات المتعلقة بالأطفال (ChildInfo) ورصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا

١٧٩ - أوضحت المديرية الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا أن الهدف من شبكة المعلومات المتعلقة بالأطفال هو مساعدة اليونيسيف في استخدام تكنولوجيا المعلومات لتتجلب بتغيير الحالة الراهنة التي كثيرا ما تتسم بانتهاك حقوق الأطفال، لبلوغ مرحلة يتم فيها إعمال حقوقهم. وبالعامل بنظامي شبكة المعلومات المتعلقة بالأطفال وشبكة معلومات التنمية (DevInfo)، بوصفهما مجموعتي برامجيات موحدين، تمكنت اليونيسيف من تنظيم وتوثيق البيانات الإحصائية بشأن حالة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة وتقديم مجموعة متنوعة من أدوات العرض مثل الجداول والرسوم البيانية والخرائط. وأضافت أن قاعدتي البيانات يمكن استكاملهما بانتظام وأنهما تشكلان أساس العديد من عمليات التقييم. وأبلغت الوفود بأن الاتحاد الأفريقي طلب دعم اليونيسيف من أجل إنشاء شبكة معلومات أفريقيا (AfricaInfo)، وهي تكييف على المستوى القطري لقاعدة بيانات شبكة المعلومات المتعلقة بالأطفال التي من شأنها المساعدة في رصد الإنجازات القطرية والإقليمية صوب تحقيق الأهداف المتفق عليها. وأعطت المديرية الإقليمية أمثلة على الكيفية التي استخدمت بها البلدان وجهات أخرى في أفريقيا قاعدة بيانات هذه الشبكة من أجل الرعاية الاجتماعية للسكان فيها.

مساهمة اليونيسيف في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١٨٠ - أوضح المدير الإقليمي لشرق أفريقيا وجنوبها بعض المساهمات الإيجابية التي تقوم بها اليونيسيف لكفالة تطور الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كي تصبح نوعا من الآليات

الإغائية التي توخاها رؤساء الدول الأفريقية والمجتمع الدولي. وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قال إن اليونسيف على استعداد للعمل مع برنامج الأمم المتحدة المشترك والمعني بالإيدز وغيره من الشركاء التقنيين لدعم إدماج استراتيجية تعنى بالمرض في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقال المدير الإقليمي إنه من المتوقع أن يمثل تطبيق استراتيجيات الحد من الفقر أحد الأساليب الرئيسية لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة والأهداف الإغائية للألفية، وإن اليونسيف تعمل مع مكاتبها الإقليمية على تعزيز تفهم المكاتب القطرية للقطاع الاجتماعي في ورقات استراتيجية الحد من الفقر ومشاركتها فيه.

اليونسيف والشراكات من أجل أفريقيا

١٨١ - أكدت المديرية الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا أن الحكومات المضيفة لا تزال من شركاء اليونسيف الرئيسيين في برامج التعاون التي تسعى إلى تحقيق أولويات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل والأهداف الإغائية للألفية. وأعطت المديرية الإقليمية تفاصيل عن النطاق المتسع الذي يمكن فيه تعزيز علاقات العمل مع طائفة واسعة من الشركاء. وقالت إن مبادرة عالم صالح للأطفال تتيح عددا من الإمكانيات لتوسيع نطاق الشراكات في جهود التخطيط والتنفيذ لتحقيق أولويات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وفي أنشطة المتابعة للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل وحملة قل نعم للأطفال، احتاج الشركاء في تنمية أفريقيا إلى استخدام نفوذهم لتعزيز أولويات الأطفال في عمليات مثل التقييمات القطرية المشتركة، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإغائية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر، والخطط الوطنية المتصلة بتحقيق أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

التعليقات التي أدلت بها الوفود

١٨٢ - أعرب المتكلمون الذين تعرضوا لهذا البند من جدول الأعمال عن ارتياحهم عموما لجمال التركيز ذي الأولوية لليونسيف بالنسبة لأفريقيا. بيد أن أحد الوفود أعرب عن رأي مفاده أنه في إطار الأولويات العديدة التي ورد ذكرها في التقرير الشفوي، يتعين القيام بانتقاء الأولويات التي سيجري التركيز عليها وتحديد الكيفية التي ستعالج بها. وفيما يتعلق بالمرحلة التالية للقضاء على شلل الأطفال، تساءل الوفد نفسه عما تقوم اليونسيف به - وما ستقوم به في المستقبل - لدعم الأنشطة والاستراتيجيات في القطاع الصحي. وقالت المتكلمة إن الأولويات ينبغي أن تشمل أيضا وفيات الأمهات المتصلة بالنفاس، وتحسين أنظمة الرعاية الصحية، وإصلاح المناهج التعليمية، وتوفير التدريب المتعلق بمراعاة نوع الجنس للأولاد في إطار تعليم البنات. وعلق وفد آخر على نقص المعلومات عن العملية، رغم إشارته إلى شمولية التقرير الشفوي، وطلب مزيدا من المعلومات عن عملية التنمية في أفريقيا الجنوبية. كذلك

أشاد المتكلم بعمل اليونيسيف في مجال بناء القدرات المؤسسية. وفيما يتعلق بتعليم البنات، أعلن المدير الإقليمي لشرق أفريقيا وجنوبها أن التحاق البنات بالمدارس ليس أمرا مهما فحسب، بل هو عامل هام في تحديد مدى تقدم البلدان. وقال إن الأولويات داخل إطار الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل تتعدد وفقا للحالات الخاصة بكل بلد. وفي أفريقيا الجنوبية، على سبيل المثال، من الملائم التركيز على الإيدز وتعليم البنات والملاريا. وذكر المتكلم المجلس بأن البقاء على قيد الحياة يمثل الشاغل الرئيسي للأفريقيين وأن الملاريا هي أشد الأمراض فتكا في القارة. وقال إن توجه الأنشطة التي تنفذ في المجال الصحي فيما بعد القضاء على شلل الأطفال ينبغي أن تأخذ في الحسبان الحاجة إلى مواصلة تعزيز التحصين الروتيني، كما ينبغي أن يكون دعم تنشيط الخدمات الصحية على رأس القائمة.

١٨٣- وركزت تعليقات عديدة على مسألة الحقوق. وطرح سؤال عن الكيفية التي أدى بها العمل من منظور يراعي أعمال الحقوق إلى تغيير طريقة عمل اليونيسيف والكيفية التي أثر بها في عمل الأمم المتحدة بوجه عام. وطلب إلى اليونيسيف أيضا أن تحدد دورها في خطة الإصلاح في الأمم المتحدة وفي مجال المساعدة الإنسانية. وفي مجال حماية حقوق الأطفال، أعرب متكلم عن رأي مفاده أن اليونيسيف تضطلع بدور خاص في الدعوة لصالح يتامى الإيدز وغيرهم من الأطفال المتضررين من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. علاوة على ذلك، يتوقع من اليونيسيف أن تقوم بدور تحفيزي داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز زيادة توافر العقاقير المضادة للفيروسات. وفيما يتعلق بالمساواة في مجال حقوق الإنسان، أشار المدير الإقليمي لشرق أفريقيا وجنوبها إلى أنه كثيرا ما يكون هناك افتقار للقدرات لدى الحكومات، وأن الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين يواصلون تقديم المساعدة في هذا المجال لسد الفجوة في القدرات. وهناك أيضا حاجة لرصد كيفية بناء القدرات هذا. وذكرت المديرية الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا أنه على المستوى القطري، تستخدم منظومة الأمم المتحدة آليات التعاون بين الوكالات لمعالجة الشؤون المتعلقة بالمساواة عن حقوق الإنسان. ويجري على نحو متزايد تنفيذ التقييمات القطرية المشتركة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من منطلق يقوم على أعمال الحقوق. ويمثل الاستعراض الدوري للبرامج القطرية من حيث علاقتها بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إحدى وظائف نظام المنسق المقيم.

١٨٤- وفيما يتعلق بممارسة بتر جزء من العضو التناسلي للإناث، أعلن أحد الوفود أن الممارسة تظل مشكلة تشهدها بلدان متعددة وتتصل بحماية الأطفال والإيدز، وأراد معرفة ما تقوم به اليونيسيف للمساعدة في القضاء عليها. وسأل الوفد أيضا عما تفعله اليونيسيف

لدعم الحقوق الجنسية والإنجابية للنساء. وسأقت المديرية الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا أمثلة على ما يحدث في السنغال وبوركينا فاسو والنيجر في هذا المجال.

١٨٥ - وقال أحد المتكلمين إنه، بغية وضع حد للاتجار بالأطفال وتعزيز سياسات العمل لحماية الأطفال، ثمة حاجة للتعاون مع الأجهزة القضائية، والشرطة، ومسؤولي الجمارك، والمساعدات الاجتماعيين، حيث يمكن البدء بتوعيتهم وتدريبهم. وأعرب عن رأي مؤداه بأن تسجيل المواليد يمثل إجراء هاماً آخر في الحملة لمكافحة الاتجار وغيره من أنواع الاستغلال. وتساءل الوفد عن الكيفية التي تستخدم بها الدروس المستفادة لزيادة تعزيز المنع في هذه المجالات. وأوضحت المديرية الإقليمية لغرب ووسط أفريقيا أن عدداً من البلدان في المنطقة الإقليمية يعمل على وضع تشريعات من شأنها تشديد العقوبة على من يدانون بتهمة الاتجار. ومثلت مراقبة الأطفال على مستوى الجماعات المحلية في مناطقهم أداة ناجحة لرصد أماكن وجود الأطفال. وأضافت المديرية الإقليمية أنه ينبغي أيضاً تشجيع تقاسم المعلومات بين المجتمعات المحلية.

طاء - الموارد البشرية في سياق الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل: تقرير شفوي

١٨٦ - قدم التقرير مدير شعبة الموارد البشرية الذي قال إن الموارد البشرية هي أهم موارد المنظمة. وإيلاء عناية كبيرة لتعيين الموظفين وتوزيعهم وتنمية قدراتهم وشروط خدمتهم أمر يتسم بأهمية عظيمة. وكما تعمل عملية إصلاح الأمم المتحدة والمبادرات المشتركة بين الوكالات على تحسين استراتيجيات اليونيسيف ونهجها لإزاء التنقل فيما بين الوكالات، وتوظيف الزوج، وترتيبات العمل المرنة، وأمن الموظفين وسلامتهم، والتصدي للإيدز في أماكن العمل. وعقب مشاورات عامة عقدت في برازيليا في عام ٢٠٠٢، وضعت شعبة الموارد البشرية خطة استراتيجية لتغيير الموارد البشرية وتحويلها ركزت على تحسين التخطيط الاستراتيجي على نطاق المنظمة في مجال الموارد البشرية للقيام على نحو أفضل بتحديد احتياجات الموارد البشرية الحالية والمستقبلية وتعريفها والتنبؤ بها؛ وتعيين الموظفين وانتقائهم وتنسيبهم لكفالة وجود الموظف المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب في اليونيسيف؛ والتطوير الوظيفي وتنمية قدرات الموظفين؛ وإدارة الأداء؛ ورفاه الموظفين.

١٨٧ - وفي السنة التي انقضت منذ وضع الخطة، عززت برامج التدريب والتعلم قدرات الموظفين في مجال البرمجة القائمة على أساس الحقوق، وزادت المعرفة بالمجالات ذات الأولوية في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وعززت القدرات على الاستجابة والتأهب لحالات الطوارئ، ووطورت مهارات القيادة والإدارة. ووضعت موجزات للكفاءات بوصفها من الأدوات الناجحة للتعيين وتنمية القدرات. وساهمت برامج تطوير القدرات الشخصية

والمهنية في تمكين الموظفين من إدارة حياتهم الوظيفية. وقد أدت الحملات العامة للتناوب والتعيين المستهدف، مثل برنامج الفنيين الشباب، إلى توفير الموارد البشرية اللازمة لمجالات عمل المنظمة ذات الأولوية. وأفضت شروط الخدمة وسياسات الحياة العملية المحسنة إلى تحسين قدرة المنظمة على استقطاب الكفاءة من الموظفين والاحتفاظ بهم، خاصة في مراكز العمل ذات الظروف القاسية.

١٨٨ - وشملت التحديات الحاجة إلى مواصلة الجهود لتعزيز إدارة الموارد البشرية بوصفها شأنًا يخص جميع المديرين، وتقريب إدارة الموارد البشرية إلى الموظفين عن طريق شبكة موظفي الموارد البشرية في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، وتحسين أنظمة المعلومات ذات الصلة لتحقيق المزيد من الفعالية.

١٨٩ - واستجابة لطلب الحصول على مزيد من المعلومات عن برنامج الفنيين الشباب، قالت الأمانة إن البرنامج صمم لتعيين الفنيين الشباب الموهوبين لإعدادهم من أجل تولي مناصب إدارية في المستقبل. وقد اختير الفنيون الشباب عن طريق تقييم تنافسي، مع إيلاء اهتمام لنوع الجنس والتنوع من حيث الجنسيات.

١٩٠ - وردا على سؤال عما إذا كانت اليونيسيف تقوم بتعيين من تحتاج إليهم من الأشخاص والكفاءات، خاصة في المواقع الميدانية، وعلى طلب بتفسير فعالية عملية الانتقاء، أكدت الأمانة أن اليونيسيف تقوم بتعيين الموظفين الذين تحتاجهم في أغلب الحالات. وساد رأي مفاده أن إدخال تحسينات على نهج المنظمة إزاء التعيين وتحسين شروط الخدمة سيؤدي إلى تحسين الأداء في هذا المجال.

١٩١ - واستجابة لطلب توضيح كيفية استفادة اليونيسيف من المواهب في وكالات الأمم المتحدة الأخرى بالنظر إلى أنها قد تخلت عن بعض من موظفيها، خاصة في الرتب العليا، في إطار برنامج التنقل فيما بين الوكالات، قالت الأمانة إنه إذا كانت اليونيسيف تتلقى عددا قليلا من الموظفين من الوكالات الأخرى، فإن المنظمة تشجع التنقل فيما بين الوكالات في الرتب المتوسطة والصغرى كوسيلة لتنمية الخبرات.

١٩٢ - وأوضحت الأمانة كيفية التي تعد بها اليونيسيف الموظفين للمهام الطارئة ومتابعتهم عند عودتهم. وسياسة التناوب المنقحة التي تستند جزئيا إلى مبادئ تقاسم الأعباء، وإدماج بناء القدرات للاستجابة الطارئة في أنشطة التعلم وتنمية القدرات يعدان الموظفين إعدادا فعالا للمهام الطارئة.

١٩٣ - وعند إعداد الموظفين للحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات، بالنظر إلى أنه يشكل أحد التوجهات الرئيسية للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، قالت الأمانة إنها قد بادرت

بوضع برامج لتنمية قدرات القيادة والإدارة لكبار الموظفين ونماذج تعليمية أخرى لتمكين موظفيها من تنفيذ الحوار بشأن السياسات على النحو المتوخى في الخطة الاستراتيجية.

١٩٤ - ولكفالة تحقيق التوازن بين الجنسين، أشارت الأمانة إلى أن ٤٥ في المائة من موظفي اليونيسيف هم نساء، وهو ثاني أعلى معدل في منظومة الأمم المتحدة. بيد أنه لا تزال هناك تحديات في هذا الصدد في الرتب العليا من الموظفين.

ياء - تقارير عن الزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء المجلس التنفيذي

١٩٥ - وكان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير عن الزيارة الميدانية لموزامبيق، التي جرت في الفترة من ١٠ إلى ١٩ آذار/مارس واشتملت على جزء مشترك مع أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي. وعرض نائب الرئيس والممثل الدائم ليسوتو لدى الأمم المتحدة التقريرين (E/ICEF/2003/CRP.9 و Add.1). وكان معروضا على المجلس أيضا تقرير عن الزيارة الثانية لطاجيكستان وأوزبكستان، التي جرت في الفترة بين ١٠ و ١٩ آذار/مارس (E/ICEF/2003/CRP.10). وعرض التقرير نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة. وعرض نائب الرئيس والممثل الدائم لسلوفينيا لدى الأمم المتحدة التقرير النهائي بشأن زيارة قام بها أعضاء المكتب لبوليفيا في الفترة من ٧ إلى ١١ نيسان/أبريل (E/ICEF/2003/CRP.12). وذكر أن الزيارة، وهي الأولى المخصصة صراحة لأعضاء المكتب، قد جرت بناء على مبادرة من الرئيس وتولت تمويلها حكومة سويسرا. وأوصى الفريق باستمرار الممارسة كل عام.

١٩٦ - وقال أحد أعضاء الفريق الذي قام بزيارة لموزامبيق إن الأعضاء كان في إمكانهم الاطلاع بصورة مباشرة على النهج المبتكرة التي تستخدمها اليونيسيف في تنفيذ برنامجها القطري، ولا سيما عملها في تعظيم أثر الشراكات على صعيد المجتمع المحلي. وتمثل أحد أكثر الدروس قيمة التي استخلصتها البعثة في أهمية تحقيق توازن جيد بين نتائج الأنشطة البرنامجية وعملية تنفيذ البرنامج عن طريق تقديم الدعم إلى الهياكل المجتمعية الراسخة، والذي ساعد على معالجة مسألة استدامة البرنامج وأداء الخدمات. وإذا ما واصلت اليونيسيف التركيز على بناء القدرات المحلية لدعم تنفيذ البرنامج، فإنه سيحري حل معظم الصعوبات المتصلة بالاستدامة. وفي الجزء المشترك من الزيارة، أصبح من الواضح أنه يمكن إيبلاء المزيد من الاهتمام لتحسين البرمجة التعاونية والمشاركة، على الرغم من أنه ينبغي تبسيطها قدر الإمكان، وأن يُبذل كل جهد لخفض تكاليف المعاملات.

١٩٧ - وقال عضو آخر بذلك الفريق إن الزيارة كانت مجهدة جسديا ومستنزفة عاطفيا لأنها تقدم وجها للبؤس والفقر. وعلى سبيل المثال، قام الفريق بزيارة مستشفى لمقاطعة مسؤولة عن ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة، ولكن مع وجود طبيين و ٣٤ ممرضة فقط. ويمكن مقارنة ذلك مع توافر ٣٦ طبييا و ٦٠٠ ممرضة فقط لتسعة ملايين نسمة يعيشون في مدينة نيويورك. وأظهرت الزيارة أيضا بعض الأسئلة بشأن مدى الاستدامة في بلد تأتي الأغلبية العظمى من ميزانيته من المنح الخارجية، وذلك في ضوء نقص قدرات موزامبيق. وحصل نحو ٦٠ في المائة من الموظفين العموميين على تعليم ابتدائي فقط، بل إنه لم يستكمل في حالات عديدة. وجرى كذلك استتراف القدرات من جراء الاشتراطات التي تفرضها البلدان المانحة على البلدان المتلقية. وفيما يتعلق بتعاون الأمم المتحدة، فإن آليات التنسيق قائمة وتعمل، ولكن يبدو أنها مستهلكة للوقت وتنطوي على افتراض أنه يتعين على من يريد المشاركة أن يوجد باستمرار في العاصمة. وفيما يتعلق بالبرمجة المشتركة، وافق على أنه يتعين تلافي وضع طبقات إضافية من تقديم التقارير والعبء الإداري.

١٩٨ - وقالت المديرية التنفيذية إنه في حين أن موزامبيق تعتبر بلدا فقيرا جدا، فإن لديها نموا إيجابيا في الإيرادات، مما شكل عاملا في صالحها. وأضافت إن زيارة طاجيكستان وأوزبكستان قد توافرت لها أدنى مستويات الموارد المتاحة للبرامج في وسط آسيا ويرجع ذلك جزئيا إلى أن المانحين غير مطلعين على أحوالها كما هو الحال مع المناطق الأخرى. وقد واجه هذان البلدان تحديات شديدة للغاية بسبب الفقر وآثاره على الأطفال. وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية الثلاث.

كاف - مسائل أخرى

١٩٩ - قال أحد المتكلمين، باسم وفود عديدة أخرى، إن المجلس التنفيذي قد أحرز تقدما حقيقيا في تحسين أساليب عمله. وأتاحت المناقشات غير الرسمية تفاعلا أكبر بين المجلس والأمانة بشأن مسائل هامة مثل الأطفال والصراع المسلح، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسائل الأوسع نطاقا المتعلقة بحقوق الطفل. وواجه المجلس تحديا جماعيا يتمثل في مواصلة تحسين أساليب عمله لمساعدة اليونيسيف على إحراز التقدم على طريق تحقيق أولوياته التنظيمية. وتمثل أحد الدروس المستفادة من الدورة السنوية في الحاجة إلى زيادة التركيز على “الصورة الكبيرة” للأولويات الخمس للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل والتقدم الإجمالي. وسيكون من المفيد لو أمكن تقديم التقارير الموضوعية بشأن أولويات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل كوثائق رسمية وتقديمها إلى المجلس قبل الدورة. وسيكون من المفيد أيضا لو تضمن تقرير المديرية التنفيذية والتقارير المواضيعية صفحة تتضمن موجزا

للمسائل الرئيسية من أجل المناقشة. وسيساعد هذا المجلس على تقديم المزيد من المشورة الاستراتيجية بشأن التقدم المحرز والقيود على التقدم والحلول المحتملة في المجالات الرئيسية للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

٢٠٠ - وعرض مندوب سويسرا مشروع المقرر بشأن خبرة اليونيسيف في مجال البرمجة المشتركة، والذي كان موضعاً لمشاوورات غير رسمية. وأقر المجلس التنفيذي مشروع المقرر بصيغته الواردة في الوثيقة E/ICEF/2003/CRP.15 (انظر المرفق، المقرر ١٠/٢٠٠٣).

لام - اختتام الدورة

٢٠١ - قالت المديرية التنفيذية، إن الدورة تميزت بمناقشات مفعمة بالحيوية وثرية جداً وأمن الأمانة تشعر بالتقدير للفرصة المتاحة لتقديم تقارير رسمية وغير رسمية إلى المجلس التنفيذي. وفي معظم الأحيان ركزت التقارير غير الرسمية المقدمة خلال هذا الأسبوع على المسائل الآخذة في التطور والعمل الجاري، وأعربت عن أملها في أن يتمكن الأعضاء من العودة إلى بعضها في الدورات المقبلة. وعلى سبيل المثال، ركز التقرير المتعلق بحماية الطفل على الأطفال في الصراع المسلح بهدف تقديم تقرير تفصيلي عن جانب واحد فقط من المسألة الأكبر. ويمكن مناقشة المسائل الأخرى لحماية الطفل في دورات مقبلة، كما يمكن مناقشة مجالات أخرى ذات أولوية للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

٢٠٢ - وأشادت المديرية التنفيذية في ختام كلمتها بروسلين جيبسون، عضو أمانة المجلس التنفيذي، التي تقاعدت من اليونيسيف بعد خدمة استمرت ٣٠ عاماً، منها ١٣ عاماً في المجلس التنفيذي.

٢٠٣ - ونوه الرئيس بالمشاركة الممتازة للوفود خلال الدورة، والتي كانت في غاية التفتح والتفاعل. وأسفرت الدورة عن عدد كبير من النتائج الإيجابية، لا سيما العمل الممتاز الذي جرى بشأن سياسة اليونيسيف لاسترداد التكاليف. وكان التقرير السنوي للمديرية التنفيذية بشأن التقدم المحرز في تحقيق الأولويات الخمس للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل غنياً جداً بالمعلومات، وكانت المناقشة بشأنه ثرية جداً. وأوضحت المناقشات أيضاً أن النهج الذي يستند إلى تحقيق النتائج هو الذي لا زال يُشكل تحدياً للجميع، ولا يزال يعتبر ضرورة يتعين زيادة استكشافها. ونوه بتبادل الآراء الممتاز بشأن مشاريع وثائق البرامج القطرية، وقال إن مختلف التقارير الشفوية توفر المزيد من العمق للمناقشات بشأن تلك المجالات. غير أنه كان يمكن للمناقشات أن تكون أكثر فائدة إذا جرى توفير مذكرات موجزة قبل المناقشات، وطلب إلى الأمانة أن تضع هذا في الاعتبار بالنسبة للتقارير المقبلة.

ثالثا - الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي

ألف - التبسيط والمواءمة

٢٠٤ - قدمت المديرية التنفيذية لليونيسيف لمحة عامة عن عملية التبسيط والمواءمة التي اضطلعت بها اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على مدى ١٨ شهرا تنفيذا لأحكام استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات (قرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١). واشتملت هذه على خطة العمل الجديدة للبرامج القطرية التي وفرت لكل وكالة من الوكالات نموذجا موحدا للتخطيط مع الشركاء طيلة الدورة البرنامجية. وشددت على أن الحك النهائي لجميع الجهود المبذولة في مجال التبسيط والمواءمة يتمثل في زيادة الفعالية وتخفيض تكاليف المعاملات.

٢٠٥ - وأوضحت رئيسة فريق البرامج التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الأهداف والمبادئ والنهج التوجيهية لعملية التبسيط والمواءمة؛ وقدمت تقريرا عن حالة التقدم المحرز لغاية الآن؛ وعرضت إحدى أدوات التبسيط والمواءمة - وهي مصفوفة نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وكانت خمسة بلدان هي: إكوادور وباكستان وبنن وكينيا والنيجر، بصدد تقديم برامجها القطرية إلى المجالس التنفيذية واختبار أدوات التبسيط والمواءمة.

٢٠٦ - وأوضحت رئيسة فريق الإدارة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المبدأ الذي تستند إليه طرائق نقل الموارد المشتركة فيما بين الوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية، والذي من شأنه تخفيف العبء الملقى على عاتق الحكومات الشريكة. وفيما يتعلق بالبرمجة المشتركة، كانت الأهداف تتمثل في تحسين الفاعلية، وتحسين النتائج، وتحسين الكفاءة، ولا سيما تخفيض تكاليف المعاملات بالنسبة للحكومات والجهات المانحة على حد سواء. وكان الهدف هو إصدار توجيه منقح بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. وشرحت الطرائق الثلاث لإدارة الموارد وهي: التمويل الموازي؛ والتحويل، والتمويل المشترك. ووصفت النهج المتبعة على نطاق القطاعات، وهي أحد طرائق الموارد الأخرى، بأنها شكل من أشكال التمويل المشترك.

٢٠٧ - وقدم كل من ممثل حكومة بنن والمنسق المقيم للأمم المتحدة في بنن تقريرا عن الخبرات المكتسبة حتى الآن في ذلك البلد.

٢٠٨ - ووافق المتكلمون على أن الأعمال المتعلقة بالتبسيط والمواءمة التي تكتسي أهمية أساسية لزيادة كفاءة وفعالية منظومة الأمم المتحدة، قد عرفت تقدماً ملحوظاً وتمضي قدماً على مسارها. وتكتسي الأعمال، في هذا المجال، أهمية أساسية لتنفيذ البرامج ومن شأنها أن تسهم في تخفيض تكاليف المعاملات وأن تمكن في الوقت ذاته، البلدان النامية من التحكم في أهدافها وأولوياتها الوطنية. واعتُبرت العلاقة بين التبسيط والمواءمة من ناحية واستراتيجيات الحد من الفقر وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من ناحية أخرى من الجوانب الهامة. وشدد المتكلمون على أهمية الصلات مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمؤسسات المالية الدولية.

٢٠٩ - وأعرب عدد كبير من المتكلمين عن تقديرهم لما حققته الصناديق والبرامج من أوجه التقدم في مجال البرمجة المشتركة رغم أن بعضهم أشار إلى ضرورة مواصلة البرمجة المشتركة كلما اقتضى الأمر ذلك وبالتشاور الوثيق مع الحكومة. وفي معرض الإشارة إلى قرار اتخذته المجلس التنفيذي لليونيسيف مؤخراً بشأن البرمجة المشتركة، اقترح المتكلمون ضرورة متابعة هذه المسألة من قبل وكالات أخرى أعضاء في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢١٠ - وتطرق عدة متكلمين إلى مسألة تعبئة الموارد وشجع عدد منهم تجميع الموارد والميزنة المتكاملة. وأثيرت مسائل أخرى من بينها: الحاجة إلى زيادة التنسيق؛ والحاجة إلى تعزيز بناء القدرات الوطنية؛ وأهمية الدروس المستفادة؛ والحاجة إلى تحسين الرصد والتقييم من أجل إثبات قدرة تلك المبادرات على أن تؤدي ثمارها على الصعيد القطري.

٢١١ - وأبدت تعليقات كثيرة بشأن دور الاجتماعات المشتركة التي تعقدها المجالس التنفيذية في المستقبل. واعتبرها عدد من الوفود بمثابة منتدى مناسب للحوار بشأن السياسات، وأشار بعض هذه الوفود إلى ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي عليها وضرورة اشتراك الأمانات ذات الصلة في إعداد التقارير وغيرها من الوثائق الأساسية في الوقت المناسب، وبضرورة تفويضها صلاحية اتخاذ قرارات رسمية. وأعرب عدد من الوفود الأخرى عن رأي مخالف لهذه المقترحات. ومن بين المقترحات الأخرى المقدمة لإدراجها كبنود في جدول الأعمال المقبل إجراء تقييمات للتقدم المحرز في مجال التبسيط والمواءمة، والزيارات الميدانية المشتركة.

باء - إحاطة بشأن العراق

٢١٢ - قدم ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي إحاطة إلى المجالس التنفيذية بشأن أنشطتها الجارية

والمعتزم القيام بها في العراق. وأفادوا جميعهم أن المنظمات تحرز تقدما كل في مجال اختصاصها، ويتضمن ذلك الصحة الإنجابية، والتعليم، وتحصين الأطفال، وتوزيع الأغذية، وإمدادات المياه والمرافق الصحية، وإمدادات الطاقة، وإيجاد فرص عمل، وتعزيز القدرات، لا سيما منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٤٨٣. وأفاد الممثلون أيضا أن عدد الموظفين الوطنيين والدوليين في العراق قد ازداد، ووسعوا نطاق خدماتهم لتشمل قطاعات جديدة على الرغم من استمرار المشاكل الأمنية.

٢١٣ - وأفاد الممثلون أن أنشطتهم يجري تنسيقها ومواءمتها بين منظماتهم من ناحية، ومع جهات معنية أخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، حرصا منهم على تأمين التماسك والكفاءة والفاعلية. فالیونیسف كانت تتعاون مثلا مع منظمة الصحة العالمية في تقييم القطاع الصحي؛ وكان صندوق الأمم المتحدة للسكان يقيم شراكة مع وكالات أخرى لتوفير المرافق الصحية للمرأة؛ وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتعاون مع برنامج الأغذية العالمي لدعم أنشطة جرف الأعماق. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتركز على إيجاد فرص العمل لدعم القطاعات التي تنشط بها الوكالات الأخرى من قبيل القطاع الصحي. وتشارك جميع الصناديق والبرامج في أعمال الفريق العامل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالانتعاش الاقتصادي والتعمير الذي ينسق تقييم الاحتياجات.

٢١٤ - وقدمت أيضا إلى المجالس التنفيذية إحاطة بشأن الاجتماعات المزمع عقدها يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن النداء الموجه من قبل الأمم المتحدة، وكذلك بشأن اجتماع غير رسمي تقني لتبادل المعلومات بشأن التخطيط التطلعي لتعمير العراق.

جيم - الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

٢١٥ - قدمت المديرية التنفيذية لليونسيف تقريرا مرحليا بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بقضايا الفترة الانتقالية التابع للجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد أنشئ هذا الفريق العامل لتعزيز التحكم على الصعيد الوطني في عملية الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، ولتوضيح دور كل من الأمم المتحدة والجهات المانحة في دعم هذه العملية. وشملت أولويات المرحلة الانتقالية دعم التماسك والاستقرار، واستعادة الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية، وتعزيز حقوق الإنسان، وبناء القدرات المحلية، ودعم اللاجئين والمشردين داخليا. وركز الفريق العامل على ثمانية بلدان و/أو مناطق دون إقليمية تعكس مختلف الأحوال، بما في ذلك البلدان التي أصدر مجلس الأمن ولايات بشأنها، التي لها مكاتب لحفظ السلام والتي عيّن بها ممثلون خاصون للأمين العام، كما ركز الفريق العامل على تكييف الأدوات القائمة مثل عملية النداءات الموحدة. وسوف يقدم الفريق العامل

تقريراً مرحلياً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه، ويقدم تقريره إلى الأمين العام في أيلول/سبتمبر.

٢١٦ - وقالت نائبة وزير الخارجية والتعاون في موزامبيق إن لبلدها تاريخاً طويلاً في مجال التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة ركز على كل من الاحتياجات الفورية ومقتضيات التنمية على المدى البعيد. وقد اتضح من الزيارة الميدانية الأخيرة التي قام بها أعضاء المجالس التنفيذية أن تبني الحكومة لهذه العملية يعتبر أساسياً وأن التنسيق بين الشركاء جميعهم يعد عاملاً رئيسياً لتحقيق نجاحها.

٢١٧ - ومن بين المسائل التي أثارها الوفود الأخرى: الحاجة إلى زيادة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة، ولا يقتصر ذلك على الصناديق والبرامج بل يشمل أيضاً مفوضية حقوق الإنسان، وإدارة عمليات حفظ السلام؛ والحاجة إلى النظر في الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان في أثناء هذه العملية؛ وضرورة تركيز الصناديق والبرامج على تعزيز قدرة المتضررين من الكوارث، والحاجة إلى معالجة الشواغل الجنسانية أثناء المرحلة الانتقالية.

٢١٨ - ورداً على سؤال بشأن مفهوم “الإعادات الأربع” (الإعادة إلى الوطن، وإعادة الإدماج، وإعادة التأهيل، وإعادة التعمير) الذي وضعته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبشأن عملية بروكينغز المتعلقة بالفارق الكبير القائم بين تمويل حالات الطوارئ واحتياجات التعمير على المدى الطويل قالت المديرة التنفيذية إن الفريق العامل يحاول استيعاب الدروس المستفادة من هذه المبادرات. وسوف يقدم تقييم للبعثات الأخيرة الموفدة إلى سيراليون وسري لانكا في تقاريره المقبلة.

٢١٩ - وأثار عدد كبير من المتكلمين مسألة التمويل الكافي. وقال أحد الممثلين إن حكومته خصصت ميزانية مستقلة للأنشطة الانتقالية، تم تخصيص ٧٠ في المائة من الأموال المرسدة فيها عن طريق الأمم المتحدة. ومن بين التحديات الأخرى في مجال التمويل عدم وجود تنسيق لدى الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، وعدم وجود جملة أدوات تكفل هذا التنسيق في إطار عملية النداءات الموحدة. وأشار آخر المتكلمين إلى الخبرة المستفيضة التي اكتسبتها حكومته مؤخراً في أفغانستان حيث كان يتعين إعادة بناء جزء كبير من الهياكل الأساسية، في الوقت الذي كان يتعين فيه أيضاً إطعام الناس وكانت فيه مشكلة الأمن لا تزال قائمة. ولكن بفضل التنسيق الجيد بين الوكالات، تم تحقيق نتائج جيدة، ويجري تطبيق هذه الدروس على المساعدة التي تقدم إلى العراق عن طريق المنظمات الدولية.

دال - الاستفادة من توافق آراء مونتيري

٢٢٠ - قالت الوفود إن توافق آراء مونتيري، الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، أكد ضرورة استمرار الجهات الفاعلة في الاضطلاع بأنشطة المتابعة بمساعدة المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة ومجالس إدارة المؤسسات الأخرى ذات المصلحة، وعليها أن تتبادل الخبرات فيما بينها لتنفيذ توافق الآراء ودججه في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة على الصعيد الوطني.

٢٢١ - وشددت الوفود أيضاً على ضرورة النهوض بأنشطة المتابعة على وجه السرعة، لا سيما ما يتعلق منها بالحد من الفقر والتهميش والعوز. وأكدوا أهمية عقد اتفاق جديد فيما بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية.

٢٢٢ - وأيدت وفود بشدة تصميم أدوات لقياس تنفيذ الهدف الإنمائي الثامن الوارد في الإعلان بشأن الألفية والمتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وناشدت الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وضع هذه الأدوات بالتشاور الكامل مع البلدان النامية. وأكدت أيضاً أهمية المسألة المتبادلة بين الشركاء المانحين والمستفيدين.

٢٢٣ - ووجدت الوفود تصميمها على دعم أنشطة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وشددت في الوقت ذاته على ضرورة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة ثابتة ويمكن التنبؤ بها. وأكدت أيضاً على أهمية تماسك الإجراءات والبرامج وتنسيقها وتبسيطها، وضرورة تفعيل الشراكة بين جميع الجهات الفاعلة لزيادة الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد. ولاحظت أيضاً أن الحكم الديمقراطي وسيادة القانون عنصران أساسيان في هئية بيئة مواتية لتعبئة الموارد المحلية وبناء القدرات المحلية لتمكين البلدان من تحمل مسؤولية تنميتها. وأعلنت بعض الوفود زيادة مساهمتها في المساعدة الإنمائية الرسمية مبرهنة بذلك على دعمها لأنشطة متابعة مؤتمر مونتيري.

٢٢٤ - وقدم ممثلو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، تقارير عن أنشطة منظماتهم كل في مجالها: الحكم الديمقراطي، والتطعيم، والصحة الإنجابية، وتمكين المرأة، والدعم الإنساني المقدم في البلدان التي يضطلع فيها بالبرامج في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإدماجه في أنشطتها. وقال ممثلو هذه المنظمات إنه على الرغم من أن مواردها لا تزال دون مستوى الحاجة، فإن مؤتمر مونتيري أدى إلى إعلان مساهمات للمساعدة الإنمائية الرسمية، لولاها لكانت الحالة أسوأ نتيجة للضغوط الانكماشية في البلدان المانحة الرئيسية. وأكدوا على ضرورة تحسين التنسيق

فيما بينهم وبين المانحين الثنائيين الآخرين، والمؤسسات المالية الدولية، لا سيما البنك الدولي، لاستخدام الموارد النادرة استخداما فعالا وكفؤا. وأيدوا أيضا ضرورة وضع أدوات لقياس الأداء ورصد الأثر على الصعيد الوطني.

هاء - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): بحث توصيات التقييم الذي يُجرى كل خمس سنوات لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٢٢٥ - قدم المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان عرضا عاما عن التقييم الذي يُجرى كل خمس سنوات لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأبرز النتائج التي تمخض عنها الاستعراض، وما يترتب عليها من آثار بالنسبة للوكالات، وتوصيات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكيف بدأت الوكالات في تنفيذها. وأبرز رئيس فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ملاوي التحديات التي تواجه منظمة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، مستخدما ملاوي بوصفها دراسة لحالة إفراية. وقدم منسق اللجنة الوطنية للإيدز في البرتغال، ممثلا رئيس مجلس تنسيق البرنامج، عرضا ركز فيه على المسائل المتصلة بالحكم والتي تهم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتوصيات التي تعني المجالس التنفيذية للوكالات المشاركة في رعاية البرنامج.

٢٢٦ - وأكدت الوفود على أهمية الاعتراف بالطبيعة الدينامية للوباء وبضرورة كسر جدار الصمت المحيط بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتخلص من وصمة العار المرتبطة به. وشددت الوفود على ضرورة عدم فك الارتباط بين الصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأشار المتكلمون إلى أنه عند التصدي لما يشكله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من تحد، لا بد من حشد موارد إضافية، مالية وبشرية معا، والتأكد من أن التصدي يقوم على أساس النتائج ويراعي وضع المرأة، مع التركيز بصفة خاصة على احتياجات النساء والفتيات. وأكدت وفود كثيرة على ضرورة تعزيز التعاون فيما بين الوكالات، لا سيما على الصعيد القطري وداخل المجموعات المتخصصة. وذكرت أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تسهل الجهود الوطنية المبذولة من خلال زيادة التنسيق ومن خلال المانحين الذين ينبغي أن يكونوا على استعداد لدعم آليات تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك تمويل جميع عناصر ميزانية البرنامج الموحدة وخطة عمله. وشجعت الوفود المشاركين في رعاية البرنامج على أن تتسم استجابتهم لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بمزيد من الاتساق.

٢٢٧ - وأوصت عدة وفود بضرورة أن يكون هناك بند دائم في جدول أعمال المجالس التنفيذية حول توصيات وقرارات مجلس تنسيق البرنامج. وشجع عدد من الوفود الوكالات على البرمجة المشتركة وأوصت هذه الوفود أيضا بأنه ينبغي تنظيم زيارات ميدانية مشتركة لأعضاء المجالس التنفيذية التي تركز على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأكدت الوفود على أهمية تقاسم، على نطاق المنظومة، الدروس المستفادة من برنامج الأمم المتحدة المشترك فيما يتعلق بتحسين منهجية عمل مجلس تنسيق البرنامج وشجعت على إقامة تعاون كامل واتصالات كاملة فيما بين المجالس التنفيذية ومجلس تنسيق البرنامج. وإذ أكدت الوفود على العلاقة بين الأمن الغذائي، والتغذية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فقد شددت أيضا على ضرورة تنسيق المعونة الغذائية مع أنواع أخرى من المعونة في التصدي للوباء. وأشارت الوفود أيضا إلى ضرورة الإسهام في المناقشة والحوار الجاريين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمسائل المتعلقة بالحكم كل في بلده.

٢٢٨ - وأشارت الوكالات إلى المشورة والتوصيات التي قدمتها الوفود، وقدمت أمثلة على ما تقوم به من أعمال متوائمة وتعاونية للتصدي لأزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جنوب أفريقيا وفي أماكن أخرى. ورحبت بما يولى من اهتمام لنوع الجنس وللعلاقة بين الصحة الإنجابية ومنع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووافقت على أنه ينبغي أن يكون الغذاء والتغذية عنصرا من عناصر استراتيجية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأكدت على انعدام الموارد البشرية أو نفاذها كنتيجة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأثره على القدرة الاستيعابية للبلدان. ووافقت الوكالات على ضرورة وضع خطط مبتكرة للتصدي للوباء وعلى أنه لا بد من اعتماد نهج قائم على أساس النتائج.

واو - الأهداف الإنمائية للألفية في نيبال

٢٢٩ - تركزت المناقشة على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في نيبال، مع عروض قدمها ممثلون عن الحكومة، والفريق القطري للأمم المتحدة، ومنظمة غير حكومية.

٢٣٠ - وأكدت الوفود على أن المسؤولية الرئيسية عن إدماج الأهداف في التيار الرئيسي للأنشطة التنفيذية وتقديم تقارير عنها تقع على عاتق البلد. وناشدت الوفود الأمم المتحدة تقديم الدعم الكافي في هذا الصدد.

٢٣١ - وقدمت الوفود تعليقاتها وطرحت أسئلة، أو طلبت توضيحات تضمنت: (أ) العملية الاستشارية؛ (ب) إدماج الأهداف في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وخطوة التنمية لمدة عشر سنوات وورقة استراتيجية الحد من الفقر؛ (ج) والعلاقة بين الأمم المتحدة

والبنك الدولي في سياسة التنمية وفي رصد الأهداف؛ (د) والمواءمة والتنسيق للأنشطة بين مختلف المانحين في قطاعات مثل بناء القدرات في مجال جمع البيانات؛ (هـ) والمواءمة بين المؤشرات والأهداف لتعكس خصوصية الحالات الوطنية؛ (و) ودور منظومة الأمم المتحدة في حل الصراعات؛ (ز) والعلاقة بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة من غير الحكومات؛ (ح) وتحديد تكلفة تنفيذ الأهداف على الصعيد الوطني.

٢٣٢- وقال الذين أجابوا عن الأسئلة إن مشاورات شاملة أجريت بين البرلمانيين، والعاملين في الخدمة المدنية، وجماعات المصالح الخاصة، والنساء، ومختلف الكيانات الأهلية والأقاليم ومجتمع المانحين. وتحدثوا عن الالتقاء بين تصميم الاستراتيجيات لصالح إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبين الأهداف. وتم بصورة واضحة شرح الأهداف والنتائج في مجالات مثل تعليم الفتيات، وتوفير مياه صالحة للشرب، والحد من الوفيات بين الأطفال والأمهات أثناء النفاس. وتم إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في عملية وضع ورقة استراتيجية الحد من الفقر، وقد عمل فريق الأمم المتحدة في نيبال على نحو وثيق مع البنك الدولي وغيره من أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر. وكانت العلاقة جيدة بوجه عام بين الأمم المتحدة والبنك الدولي على الصعيدين العالمي والوطني. وتم إرسال مذكرة مشتركة من رئيسي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي إلى جميع الموظفين حول علاقتهم أثناء العمل، لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة التي يقومون بها وتكمل بعضها البعض.

٢٣٣- وأعيدت مواءمة المؤشرات والأهداف من خلال إجراء مشاورات مستفيضة، دون إهمال الطابع العالمي للأهداف. وتم اعتبار عملية تحديد التكاليف أمراً أساسياً في تحديد المبالغ اللازمة لتحقيق الأهداف. وفي مجال التنسيق والمواءمة، عمل المانحون مع لبناء القدرات، على سبيل المثال، في مجال جمع البيانات وتحليلها وتعزيز الترابط المنطقي والكفاءة والفاعلية. وعزز برنامج الحكم الرشيد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال اللامركزية مشاركة المجتمعات المحلية في تنفيذ أهداف التعليم، بدعم من وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٢٣٤- وقال الفريق إنه فيما يتعلق بالصراعات، تعمل الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة معاً للتصدي لأسبابها الأصلية. وقد اعتمدت الأمم المتحدة استراتيجية، وتقوم بتعزيز قدرتها في هذا المجال. وتم إبلاغ أعضاء المجالس بأن المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية تعمل على نحو وثيق مع الحكومة والفريق القطري للتعريف بالأهداف الإنمائية للألفية من خلال رسائل الدعوة. واعتمد مؤتمر وطني للمنظمات غير الحكومية قراراً بتعزيز التوعية بالأهداف على جميع الصعد في البلد.

الجزء الثالث

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

أولا - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

٢٣٥- التزم المجلس التنفيذي الصمت دقيقة حدادا على ٢٢ من موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا في ١٩ آب/أغسطس في هجوم شُن على مقر الأمم المتحدة في بغداد، وكان من بينهم السيد كريس كلاين - بيكمان، منسق برنامج اليونسيف في العراق. وأعرب المجلس أيضا عن أفضل أمنياته بالشفاء العاجل للآنسة بولي برينان من اليونسيف في نيويورك، التي أصيبت بجراح في ذلك الهجوم.

٢٣٦- وأعرب الرئيس عن تعازيه، الذي شاركته في الإعراب عنه الكثير من الوفود، إلى حكومة وشعب السويد لمقتل وزيرة خارجيتهم، السيدة آنا ليند.

٢٣٧- وقال الرئيس إن الهجوم الذي وقع في بغداد أوضح المصاعب الجسيمة التي تواجه زملائنا من الأمم المتحدة العاملين في الميدان وهم يحاولون أداء المهمة الإنسانية التي أناطتها بهم المنظمة. ذلك أن الهجوم بالقنابل كان هجوما أيضا على شرعية الأمم المتحدة. ويجب على الدول الأعضاء أن تعزز تأييدها السياسي لوكالات الأمم المتحدة وأن تبذل قصاراها لضمان فعاليتها في العمل وتوافر الاحترام الأساسي للمنظمة.

٢٣٨- وقالت المديرية التنفيذية إن الزملاء الذين لقوا حتفهم في بغداد ماتوا جميعا وهم يخدمون مثلاً أعلى. وقالت إن كريس كلاين - بيكمان كان لديه إيمان عميق بقضية الأطفال، وإنه كان يعرف من تجاربه في إثيوبيا وكوسوفو أن بناء عالم صالح للأطفال يمكن أن يكون أمرا معقدا وخطيرا. واستدركت قائلة إنه بالرغم من هذه المأساة، فإن اليونسيف لن تنكص أبدا عن أداء مهمتها الإنسانية سواء في العراق أو في أي مكان آخر يتعرض فيه الأطفال للمعاناة.

باء - إقرار جدول الأعمال

٢٣٩- أقر المجلس التنفيذي جدول أعمال الدورة (E/ICEF/2003/11 و Corr.1) مع بعض التعديلات الطفيفة للجدول الزمني.

٢٤٠- وقال أحد المتكلمين إن وفده يشعر بالقلق إزاء إدراج بند في جدول الأعمال يتعلق بمشاركة اليونسيف في الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. وأضاف أن وفده يعترض على فكرة أن لليونسيف دورا في الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وأن القلق يعتوره من أن وقت المجلس التنفيذي، بدلا من المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية، يُستغل لمناقشة هذه المسألة. حقا إنه ينبغي لليونسيف أن

تؤدي دورا حيويا في تحسين نظم الصحة الوطنية، لكنها ينبغي ألا تستخدم أموالها للقيام بدعوة مُسيّسة بشأن موضوع الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

٢٤١- وفي بيان لاحق، أعرب الوفد نفسه عن بعض الشواغل من فقد التركيز على أنشطة اليونيسيف الأساسية، لا سيما ما يتصل منها ببقاء الأطفال، وشدد على ما للتقارير القائمة على النتائج من أهمية لوظيفة الإشراف التي يضطلع بها المجلس التنفيذي.

٢٤٢- ووفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي ومرفقه، أعلن أمين المجلس التنفيذي أن ٦١ وفدا من الوفود المراقبة و ٣ هيئات للأمم المتحدة و ٤ منظمات حكومية دولية و ٤ لجان وطنية لليونيسيف، وفلسطين، قد قدمت وثائق تفويض لحضور الدورة.

ثانيا - التكريم والجوائز

٢٤٣- قدم الرئيس، بالإصالة عن المجلس التنفيذي، جائزة خاصة إلى سعادة السيد أناند بانيراشون، رئيس الوزراء السابق لتايلند وسفير الخير لليونيسيف، اعترافا بعمله في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تايلند وفي جمع الأموال لليونيسيف.

٢٤٤- وأعلنت المديرية التنفيذية أن جائزة موظفي اليونيسيف لعام ٢٠٠٢ قد مُنحت على نطاق العالم للمكاتب الكثيرة التي اشتركت في الجهد الجماعي لدعم حملة العودة إلى المدارس في أفغانستان. وكان من بين من تلقى هذه الجوائز موظفون من المكتب القطري في أفغانستان، شعبة الإمدادات، والمكاتب الإقليمية لجنوب آسيا وأوروبا، والمقر، ومكاتب آسيا الوسطى.

ثالثا - بيانان من رئيسي برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية

٢٤٥- قال السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، إن هناك ٣٠٠ مليون طفل يعانون من الجوع في العالم اليوم، أكثر من نصفهم غير ملتحقين بالمدارس. وقال “يمكننا أن نغذي الطفل مقابل ٣٥ دولارا في السنة، ويمكننا أن نغذي الـ ٣٠٠ مليون طفل جميعا مقابل من ١٠ إلى ١٢ بليون دولار في السنة”. ويتعين على اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي أن يشكلا حجر الزاوية في الشراكة التي ستجمع هذه الأموال وتضمن أن يحصل كل طفل على التغذية، ويذهب إلى المدرسة، وتتاح له الفرصة كي يعيش حياته. وقد عملت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي سويا في ٤٥ بلدا في عام ٢٠٠٢. ووجدت دراسة للتغذية أجريت في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن برنامج العون الغذائي الذي يضطلع به برنامج الأغذية العالمي قد ساعد على خفض النسبة المئوية لأطفال كوريا

الشمالية الذين يعانون من نقص الوزن من ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٢. وشملت المبادرات المشتركة الأخرى برامج للتغذية المدرسية، أتاحت نقطة انطلاق لأنشطة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق اجتذاب الأطفال إلى المدارس.

٢٤٦- وشدد دكتور لي يونغ - ووك، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، على أهمية الشراكة التي دامت عقوداً بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، اللذين من الطبيعي أن يعتبراً شريكين في السعي لكفالة الصحة للجميع. ويشمل تعاونهما اليوم الحملة العالمية للقضاء على شلل الأطفال؛ ومقاومة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا؛ وبذل جهود لتحقيق امتناع الشباب عن التدخين؛ والوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل؛ واتخاذ المبادرات لجعل الحمل أكثر أماناً والتصدي بصورة متكاملة للأمراض الطفولية. ووعده بأن تظل منظمة الصحة العالمية، أثناء فترة ولايته، "أفضل صديق لليونيسيف، وأفضل صديق للأطفال في العالم".

رابعاً - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير شفوي

٢٤٧- قدم مدير مكتب شؤون الأمم المتحدة والعلاقات الخارجية تقريراً شفوياً عن القرارات التي اتخذت في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٣ التي لها صلة باليونيسيف. واستعرض أيضاً شتى أجزاء الدورة التي كُرسَت للتنمية الريفية (الجزء الرفيع المستوى)، والأنشطة التنفيذية، والتنسيق والشؤون الإنسانية. وإضافة إلى ذلك، فإن مجموعة من اجتماعات المتخصصين تضمنت حواراً مع الرؤساء التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، ومناقشة للتقييم على الصعيد الميداني ومناقشة مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري للسنغال وممثلي الحكومة.

٢٤٨- وحدد قرار المجلس ٣/٢٠٠٣، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، مجموعة شاملة من إجراءات المتابعة التي ينبغي أن يتخذها جميع أعضاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، التي بدأت تعمل بصدد إنجاز تلك المهام. وأنشأ القرار ٦/٢٠٠٣ إطاراً متعدد السنوات للجزء المتعلق بالتنسيق، وأيد اقتراحات الجمعية العامة بإجراء استعراض لتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية مستقبلاً - بما في ذلك مؤتمر رئيسي في عام ٢٠٠٥، واحتمال

إجراء استعراض شامل. وعالج القرار ٥/٢٠٠٣ التمويل، وقضايا الانتقال، وحماية المدنيين، والحصول على المساعدة الإنسانية، والمشردين داخليا، والمسائل الجنسانية في أنشطة المساعدة الإنسانية، وخطة العمل المتعلقة بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين في الأزمات الإنسانية.

٢٤٩- وقال المدير إن المديرية التنفيذية ستوسع في تناول هذه المسائل في الجزء الأول من تقريرها السنوي المقدم إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٤.

باء - استعراض النظام المعدل لتوزيع الموارد العادية

٢٥٠- كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير عن تنفيذ النظام المعدل لتوزيع الموارد العادية على البرامج (E/ICEF/2003/P/L.21)، كان قد عرضه مدير شعبة البرامج.

٢٥١- وأثنى المتكلمون على كون هدف تخصيص ٥٠ في المائة من الموارد العادية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد تحقق، وعلى حسن التوازن بين الاحتياجات العامة والخاصة. ولاحظ كثير من الوفود الحاجة إلى زيادة ذات شأن في مساهمات المانحين في الموارد العادية، وهي نقطة شددت عليها أيضا المديرية التنفيذية. وأثنى المتكلمون أيضا على التقدم الطيب المحرز - حدوث زيادة من ٤٦ إلى أكثر من ٥٤ في المائة - صوب تخصيص ٦٠ في المائة من الموارد العادية إلى أقل البلدان نموا، وشجعوا اليونيسيف على تحقيق هذا الهدف حتى قبل عام ٢٠٠٥.

٢٥٢- وأكدت عدة وفود أهمية وضع إحصاءات قطرية دقيقة في الوقت المناسب، لا سيما معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، وشجعوا المكاتب القطرية لليونيسيف على التعاون في جمع الإحصاءات الاجتماعية وتحليلها، لا سيما فيما يتعلق برصد النتائج والتقدم المحرز صوب تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل والأهداف الإنمائية للألفية. وقال المدير إن اليونيسيف قد نشطت بشدة مع شركائها من الوكالات في وضع تلك المؤشرات بغية تحسين رصد أوجه التباين داخل البلدان وفيما بينها.

٢٥٣- وشدد جميع المتكلمين على أهمية الموارد العادية لليونيسيف وشجعوا المانحين على زيادة مساهماتهم. وقالت عدة وفود إن حدوث زيادة كبيرة في مستوى الموارد العادية هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى جمع موارد كافية لتوفير مخصصات أكبر من الدولارات للمجالات التي لم يساندها النظام المعدل، مثل البلدان ذات الدخل الصغير أو المتوسط أو التي ينخفض فيها معدل وفيات الأطفال دون الخامسة.

٢٥٤- وأبرزت وفود عدة أهمية تمويل القطاع الخاص على المستوى القطري، والشراكات المحلية والتنسيق بين اليونيسيف ومنظمات القطاعين العام والخاص. واستشهدوا بمثال البرازيل حيث تم، بالإضافة إلى التوزيع الأدنى للموارد العادية، تجميع مساهمات من القطاع الخاص للبرنامج القطري لليونيسيف تزيد على أربعة ملايين من الدولارات. وشدد المدير على أهمية الشركاء الكثيرين لليونيسيف على المستوى القطري قائلاً إن المكاتب القطرية تواجه تحديات في العمل لضمان أن يكون البرنامج القطري مناسباً وتعاونياً (مثلاً داخل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) وداعماً لنهج قطرية، لا سيما استراتيجيات الحد من الفقر.

٢٥٥- وأكدت الوفود من جديد تأييدها المستمر للأولوية التي يعطيها النظام المعدل لأكثر البلدان احتياجاً، وشكرت عدة وفود اليونيسيف على تركيزها على الحد من الفقر. وقال المدير إنه يتوقع من اليونيسيف أن تواصل أداء دور هام في الجهود المبذولة للحد من الفقر، ولا سيما في أقل البلدان نمواً في أفريقيا.

٢٥٦- وطلب من المدير تقديم مزيد من المعلومات عن الكيفية التي استخدمت بها الحصة المخصصة البالغة ٧ في المائة، فأجاب بأن المعلومات المتعلقة بكل برنامج قطري تلقى مخصصاً قد أدرجت في الجزء الثاني من التقرير السنوي للمديرة التنفيذية المقدم إلى المجلس التنفيذي. واقترح بعض المتحدثين استخدام الحصة المخصصة لتعزيز التصدي لأولويات في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل مثل تعليم الفتيات وحماية الأطفال، وأن توزع المخصصات على أساس تقييم الاحتياجات. واقترحوا أيضاً استخدامها لمساندة الاتجاهات الجديدة التي يتم تحديدها في استعراض منتصف المدة للبرامج القطرية، وللإجراءات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، أو "لسد" الفجوات الحساسة في المساعدة الإنمائية. وأوضح المدير أن الحصة المخصصة البالغة ٧ في المائة قد استخدمت: (أ) لتحسين نوعية البرامج؛ (ب) وللعمليات المبتكرة؛ (ج) وللإستعاضة عن المساهمات التي لم تتحقق في الموارد حين يكون أحد المكاتب القطرية قد خصص موارد عادية كبيرة لبرنامج حيوي؛ (د) ولتجميع أموال إضافية (مثل الأموال المكافئة) لأولويات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وقال إن الأولوية قد أعطيت لأقل البلدان نمواً وللبرامج الحيوية (مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والقضاء على شلل الأطفال)، على الرغم من أن جميع البلدان تقع من حيث المبدأ داخل النطاق المسموح به من الحصة المخصصة. وتوزع المخصصات على أساس الحالات الفردية، أحياناً حسب البلد، وأحياناً حسب الموضوع، ولكنها تسترشد دائماً بالأولوية الغالبة المعطاة لأقل البلدان نمواً ولهدف الحد من الفقر.

٢٥٧- وطلب عدد من الوفود مزيدا من المعلومات عما إذا كانت المرونة البالغة نسبتها ١٠ في المائة كافية لتلبية الاحتياجات الحيوية، لا سيما للبلدان التي تعاني بشدة، واقترح أحد المتكلمين السماح بمرونة تزيد على نسبة ١٠ في المائة حيث أن النهج القائل بأن "مقدارا واحدا يصلح للجميع" لا يصلح لمكافحة الفقر.

٢٥٨- ووافق معظم الوفود على أن الاعتماد الأدنى البالغ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار كاف، إلا أن كثيرا منهم اقترح إيلاء النظر مستقبلا إلى زيادة هذا المبلغ حين يزداد مجموع الموارد العادية زيادة كبيرة. واقترح أحد المتكلمين تعديل المبلغ بحيث يتكيف مع التضخم. وأكد المدير أن تخصيص ٦٠٠ ٠٠٠ دولار لكل بلد كحد أدنى له أهميته من حيث أنه يتيح لليونيسيف الاشتراك في البرمجة الأساسية في كل برنامج تعاوني قطري على حدة.

٢٥٩- وطلبت عدة وفود مزيدا من المعلومات عن عملية رفع البلدان من قائمة البلدان الأقل نمواً، والكيفية التي تدير بها اليونيسيف هذه العملية على وجه التحديد، وكيف تحدد المبلغ الذي ينبغي أن يخصص لبلد معين بلغ المستوى المطلوب. وشدد بعض المتكلمين على أهمية استمرار اليونيسيف في أداء دورها لكفالة التقدم المطرد للأطفال في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وقال المدير إن المجلس التنفيذي قد أوعز إلى المديرية التنفيذية بأن تجري حوارا فرديا مع كل من البلدان التي رُفعت من قائمة البلدان الأقل نمواً لتحديد أنسب أشكال التعاون عقب التخرج، وإيجاد حلول تناسب كل بلد وتحقيق عملية انتقال سلسلة.

٢٦٠- وأعربت الوفود عن قلقها حول ما إذا كان سيتسنى الإبقاء على مخصصات الموارد العادية على مر الزمن، بالنظر إلى أن النظام يعتمد على التبرعات. وقال المدير إن المساهمات في الموارد العادية قد زادت تدريجيا بالدولارات في ظل الخطة المالية المتوسطة الأجل التي اعتمدها المجلس، وإن كانت الموارد العادية قد أصبحت تشكل في الآونة الأخيرة الجزء الأصغر من مجموع الإيرادات (بمقارنتها بالموارد الأخرى). وقال إن هذا يبدو سببا طيبا لتوقع استدامة مجموع مبلغ الموارد العادية، وإن من المأمول فيه أن يزيد زيادة كبيرة سواء من حيث الدولارات أو كنسبة من مجموع الإيرادات.

٢٦١- وقال كثير من المتكلمين إنه من الواضح أن تخصيص الموارد العادية على سبيل الأولوية للبلدان الأقل نمواً يكمل تحقيق أولويات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وقالت عدة وفود إن اليونيسيف لديها الكثير الذي تقدمه دعما لتحقيق تلك الأهداف، وإنهم يتوقعون أن يشهدوا أداء طيبا في أفقر البلدان، بما في ذلك في مجالي المياه والمرافق الصحية. وقال بعضهم إن من المستصوب تقييم مدى فعالية اليونيسيف فيما يتعلق بتلك المخصصات. وقال المدير إن البلدان التي يوجد فيها معدل جد مرتفع لوفيات الأطفال دون الخامسة

(أكثر من ١٤٠ لكل ١٠٠٠ مولود حي) تتلقى مخصصات أكبر كثيرا من الموارد العادية. وترتبط هذه الزيادة في المخصصات ارتباطا وثيقا بالخطوة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، مثلا من أجل خفض معدل الوفيات بسبب الملاريا أو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٦٢- وقال عدد من الوفود إن النظام المعدل قد أسفر عن انخفاض المخصصات للبلدان المتوسطة الدخل، وتساءلوا عن مدى إمكان تغيير هذا الانخفاض. ورد المدير قائلا بأن من الأفضل النظر إلى الفقر في كثير من تلك البلدان من زاوية الفوارق، وأن استراتيجية اليونيسيف هي الدعوة إلى تعبئة موارد وطنية إضافية والعمل على تخصيص تلك الموارد لأفقر الفئات في المجتمع. وقال إن بعضا من البلدان التي تجري حاليا حوارا بشأن عملية انتقلها يُعد مساهما صافيا في اليونيسيف، حيث أن مجموع المبالغ التي تسهم بها الحكومة والقطاع الخاص يزيد على ما تخصصه اليونيسيف لها من الموارد العادية. والسؤال الجوهرى هنا هو الطريقة المثلى لاستخدام هذه المخصصات المحدودة للحفز على تقديم مزيد من المساهمات المحلية.

٢٦٣- وقال عدد من الوفود إنه قد تكون ثمة حاجة إلى إيجاد معايير تؤدي إلى تخصيص مزيد من الاعتمادات للبلدان التي تعاني من مصاعب جسيمة، وإنه يمكن زيادة الأولوية الممنوحة للبلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أجل مساعدتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورد المدير على ذلك بأن الاحتياجات الخاصة للبلدان التي تعاني بشدة من الضيق كانت عاملا رئيسيا في إدراج قاعدة المرونة بحد أقصى قدره ١٠ في المائة في المخصصات. وردا على القول بأن من المستصوب تخصيص مزيد من الموارد الأخرى لأقل البلدان نموا، قال إن القرارات المتعلقة بتلك المخصصات هي من شأن المانحين في المقام الأول. وأضافت المديرية التنفيذية أن اليونيسيف نفسها ليس لديها تأثير كبير على المخصصات الأخرى من الموارد بالنظر إلى أن البرامج القطرية هي نتاج للتعاون مع الحكومات المضيفة، وأنها تُعتمد من المجلس.

٢٦٤- انظر المرفق، المقرر ١٣/٢٠٠٣ للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذته المجلس التنفيذي. وعقب اتخاذ هذا المقرر، قال عدد من الوفود إنه يجب على اليونيسيف أن لا تغفل، في الإطار العالمى، احتياجات البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتكلم أحد الوفود بالأصالة عن المجموعة الإقليمية فقال إن المجموعة تؤيد الجهود التي تبذلها اليونيسيف لمساعدة المنطقة، الأمر الذي يمكن بدوره أن يذكر الوعي في المجتمع الدولي بشأن المشاكل التي تواجه أطفالها.

جيم - الخطة المالية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦

٢٦٥- كان معروضا على المجلس التنفيذي الخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ (E/ICEF/2003/AP/L.7)، التي عرضتها نائبة المديرية التنفيذية، العمليات.

٢٦٦- وأعربت الوفود عن ارتياحها للتطور الإيجابي للإيرادات أثناء عام ٢٠٠٢، الناجم عن زيادة إيرادات الموارد العادية. وأعربت الوفود عن تقديرها لجهود اليونيسيف في تعبئة المساهمات الإضافية من القطاع الخاص، إلا أنها أعربت أيضا عن قلقها إزاء عدم التوازن بين إيرادات الموارد العادية والموارد الأخرى، حيث أن من المتنبأ به أن تبلغ الموارد العادية ٤٥ في المائة من مجموع الإيرادات في عام ٢٠٠٥. وشدد المتكلمون على أهمية الموارد العادية لليونيسيف، حيث أنها توفر أساسا حيويا لبرامج التعاون القطرية.

٢٦٧- واقترح عدد من الوفود أن تشمل الخطة المالية في المستقبل مزيدا من الروابط بين الأولويات التنظيمية الخمس للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ومخصصات الموارد المقترحة. وقالت نائبة المديرية التنفيذية إن الجزء الثاني من التقرير السنوي للمديرية التنفيذية يشمل معلومات مفصلة عن النفقات والنتائج، مع تحليلها وفقا للأولويات وعبر المناطق. وإضافة إلى ذلك، فإن المخصصات للأولويات داخل البرامج القطرية تستند إلى الأولويات الوطنية وتوزع على المستوى القطري. وأشارت إلى أن المجلس يحيط علما بهذه المخصصات عن طريق وثائق البرنامج القطري الذي يقدم للحصول على موافقته.

٢٦٨- وقالت نائبة المديرية التنفيذية، ردا على سؤال حول الأرصدة النقدية وسياسة السيولة التي تتبعها اليونيسيف، إن اليونيسيف تحتفظ في ظل سياستها للسيولة التي أيدها المجلس التنفيذي مؤخرا باحتياطي للسيولة يقابل نسبة ١٠ في المائة من الإيرادات المسقطه من الموارد العادية للسنة المقبلة. وذكرت أنه ليس لدى اليونيسيف مرفق للائتمانات في حال نشوء احتياجات متعلقة بالسيولة.

٢٦٩- وسئلت نائبة المديرية التنفيذية عما إذا كانت هناك خطط لتخصيص موارد إضافية لأمن الموظفين والمكاتب في ضوء الأحداث الأخيرة في العراق، فذكرت أن اليونيسيف كانت تعطي، حتى قبل وقوع الاعتداء، الأولوية لأمن الموظفين وأنها أصدرت مبادئ توجيهية تتعلق بتخصيص اعتمادات لهذه الاحتياجات داخل ميزانية الدعم. وقد بذل مزيد من الجهود في إطار ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لزيادة المخصصات لأمن الموظفين على نطاق العالم. وسيقوم المجلس التنفيذي بمراجعة الميزانية المقترحة في شهر كانون الأول/ديسمبر.

٢٧٠- وتساءلت وفود شتى على ما يترتب على سياسة استرداد التكاليف التي اعتمدت مؤخرًا من آثار على التنبؤات بالإيرادات، وما يمكن أن تحدثه من أثر على إطار الحوافز لتعبئة الموارد العادية. وقالت نائبة المديرية التنفيذية إنه على الرغم من أنه ستكون هناك بعض الآثار في السنوات المقبلة، إلا أنها لن تكون ذات شأن في عام ٢٠٠٣.

٢٧١- وردا على أسئلة بشأن ما يمكن أن يترتب على الاحتياطي الممول المقترح إنشاؤه للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من آثار على الالتزامات المالية لليونيسيف وعلى الموظفين، قدّرت نائبة المديرية التنفيذية الخصوم في ذلك المجال بأنها تقارب ٣٠٠ مليون دولار. وقد استردت اليونيسيف حتى الآن تلك الخصوم عن طريق مدفوعات من الموارد العادية. ويستهدف الاحتياطي المقترح توفير تمويل يمكن التنبؤ به ومخصص لتلك الخصوم، مع مساهمة أولية قدرها ٣٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ (أضحت ممكنة بفضل التحسّن في الإيرادات خلال هذا العام) ومخصصات متواضعة قدرها ١٠ ملايين دولار كل سنة أثناء ما تبقى من فترة الخطة المالية. وقالت نائبة المديرية التنفيذية إن اليونيسيف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة تعمل بناء على مشورة مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في إنشاء هذا الاحتياطي تقيدا بالتدابير الحصيفة لإدارة الخصوم. ولا يعني إنشاء هذا الاحتياطي ضمينا أي تدابير ذات أثر رجعي.

٢٧٢- وردا على سؤال بشأن استخدام الإيرادات المولّدة من القطاع الخاص، قالت نائبة المديرية التنفيذية إن إيرادات الموارد العادية من القطاع الخاص تخضع لصيغة موحدة للمخصصات. فالإيرادات من الموارد الأخرى المولّدة من القطاع الخاص توزع على أساس بيانات يعتمد عليها المجلس التنفيذي.

٢٧٣- وفيما يتعلق بالمسائل التي أثّرت بشأن فعالية التكلفة ونوعية الإدارة المالية، قالت إن اليونيسيف تولي هذه المسائل أهمية كبرى بوصفها جزءا من ممارساتها العامة، وإن مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين يتابعون هذا الأداء بدقة شديدة عن طريق استعراضاتهم الدورية. ومثال ذلك أن اليونيسيف، في مجال الاستثمار المالي، قد أنشأت مجلسا استشاريا ماليا، ترأسه المديرية التنفيذية، يكفل استثمار موارد المنظمة استثمارا حقيقيا وسليما، ويحقق عوائد آمنة ومعقولة للاستثمارات. وتحتل اليونيسيف وضعًا مرموقًا إذا ما قورنت بنظرائها في الأمم المتحدة في ذلك المجال.

٢٧٤- انظر المرفق، المقرر ١١/٢٠٠٣، للاطلاع على المقرر الذي اتخذته المجلس التنفيذي.

دال - موجز استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية للبرامج القطرية

مقدمة من مدير مكتب التقييم

٢٧٥- قبل أن يدلي المديرون الإقليميون بعروضهم الفردية، ناقش مدير مكتب التقييم النتائج التي حققها مكتبه في عام ٢٠٠٢. وفي المناقشة التي أعقبت ذلك حول استعراضات منتصف المدة والتقييمات الإقليمية، أعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء التقارير المقدمة عن التقييمات الرئيسية عموماً. وقالوا إنه رغم إدراكهم لضرورة تقديم تقارير موجزة إلى المجلس، فإن التقارير تتباين في الشكل تبانياً كبيراً جداً ويشوبها الاختلاف من حيث وصف السياق والمضمون. وفي بعض الحالات، تكون المعلومات مقتضبة إلى حد لا يتيح للوفود أن تفهم تماماً ما يترتب على المشاريع أو البرامج من آثار بالنسبة للتعاون بين اليونيسيف وشركائها مستقبلاً. وشملت المواضيع العامة التي أعرب عن القلق بشأنها الملكية، وفعالية التكلفة، والاستدامة، والتوسع في الأنشطة وإدراجها في المسار الرئيسي، وتعميم الدروس المستخلصة.

٢٧٦- وعموماً، قالت الوفود إن التقارير لا تقدم دليلاً كافياً على النتائج التي تحققت. وقال أحد المتكلمين إن النهج القائم على النتائج يجب أن يكون الأساس الذي تقوم عليه أعمال اليونيسيف إذا كان للمنظمة أن تُحدث أثراً حقيقياً في حياة الأطفال. وأنجع وسيلة لإعمال حقوق الأطفال هي ربطها على نحو واضح بنتائج وتقييمات قابلة للقياس. وينبغي استخدام نهج يقوم على الأدلة كأداة لتحديد التقدم وقياسه وتقييمه على النحو الوارد في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل وفي غيرها. بيد أن قلة قليلة من التقارير المقدمة فحسب هي التي تقدم مؤشرات ذات صلة تيسر قياس المؤشرات القائمة على السكان، كما أنها غالباً ما تتسم بطابع قصصي.

منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

٢٧٧- عرض المدير الإقليمي التقرير الإقليمي (E/ICEF/2003/P/L.22). وقال أحد المتكلمين إن معظم البرامج القطرية لليونسيف ترتبط، إلى حد كبير جداً، بالتقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأولويات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، والأهداف الإنمائية للألفية، ونهج يستند إلى الحقوق.

٢٧٨- وفيما يتعلق بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المنطقة، أعرب أحد الوفود عن تشككه في فعالية تدخلات اليونيسيف في التوعية بمهارات حفظ الحياة من حيث التغيرات في السلوك. وسلّم المدير الإقليمي بأنه إذا أُريد لهذه البرامج أن تتصف بالفعالية فإنه يتعين التصدي لعدد من العوامل الاجتماعية بصورة شاملة، مضيفاً أن اليونيسيف تعالج تلك المسائل في تدخلاتها البرنامجية. وطلب إليه تقديم المزيد من المعلومات عن التدابير المحددة التي

تتخذها اليونيسيف للتصدي للمساائل الجنسية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، بما في ذلك إحصاء بعض الأزواج عن الاشتراك طوعية في الفحوص والمشورة، فأشار إلى برنامج في زمبابوي تدعم فيه اليونيسيف تدريب ٥ ٠٠٠ مستشار لضمان توسيع نطاق شمول خدمات المشورة على صعيد المجتمعات المحلية. وعلى الرغم من أن هذه العملية لا تزال في مرحلة رائدة، فإن هناك أدلة على أن منهجيتها وإطارها الاستراتيجي يتصفان بالفعالية في تشجيع الأزواج على إجراء الفحوص والمشاركة في المشورة طوعية.

٢٧٩- وتساءل أحد الوفود عن الإجراءات التي تؤيد اليونيسيف اتخاذها، بالتعاون مع الحكومات الوطنية، للتصدي للمشاكل المتنامية لليتامى وإيذاء الأطفال وهجرهم وبغاء الأطفال، الناجمة عن أزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأجاب المدير الإقليمي بأن نهج اليونيسيف يتميز بالتعلم المستمر القائم على معرفة العناصر الاستراتيجية الفعالة التي تتمخض عنها أفضل الممارسات والتي تنفذ في عدد من البلدان في المنطقة. وقد التزمت اليونيسيف أيضا بأن تخصص ٥٠ في المائة من الموارد العادية لكل برنامج قطري في المنطقة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأضافت المديرية التنفيذية أن الأمين العام قد طلب إلى اليونيسيف أن تتأس فرقة عمل معنية بالنساء والفتيات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجنوب الأفريقي، تعمل بتعاون وثيق على الصعيد الميداني مع المنسقين المقيمين.

٢٨٠- وأجاب المدير الإقليمي على سؤال عن كيفية استجابة اليونيسيف لأزمة الأمن الغذائي المعقدة الحالية في الجنوب الأفريقي، فقال إن البرنامج القطري الجديد لزيمبابوي، الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٤، سيعكس استجابة طارئة مناسبة. وأشار أيضا إلى تقييم مشترك للأغذية الإقليمية، أجرته في وقت مبكر من هذا العام اليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ووفقا لهذا التقييم فإن ٢٤٠ ٠٠٠ طفل من الأطفال الذين استهدفتهم العملية على أساس التباينات الجغرافية يفيدون حاليا من برنامج للتغذية. واعترفت المديرية التنفيذية بتعاون اليونيسيف مع برنامج الأغذية العالمي وشركاء آخرين، مضيفة أن الأنشطة البرنامجية الرئيسية تشمل التغذية التكميلية العلاجية للأطفال، وإيجاد أدوات التقييم، ودعم لجنة تقدير الضعف، وتوفير التوجيه والدعم من أجل إشراك القادة الدينيين والبرلمانيين بصورة فعالة.

٢٨١- وقال أحد الوفود إنه ينبغي لليونسيف أن تولي مزيدا من الاهتمام إلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية في الصومال، كشرط أساسي للتعامل مع قضايا نوع الجنس والتعليم والصحة. وقال المدير الإقليمي إنه ينبغي لليونسيف أن تحول اهتمامها لينصب على بناء

القدرات والتنمية المؤسسية في الوقت الذي يبدأ فيه استقرار الحالة في الصومال، الأمر الذي يتبدى في البرنامج القطري الحديد الذي سيبدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٤.

غرب ووسط أفريقيا

٢٨٢- عرضت المديرية الإقليمية موجز استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية للمنطقة (E/ICEF/2003/P/L.23). وأعرب أحد الوفود عن تقديره لأن برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جمهورية الكونغو الديمقراطية يتيح للشباب الاشتراك في تنفيذ المشاريع. وقال وفد آخر إنه ينبغي التوسع في توعية الشباب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الجزء الشرقي من البلد. وأعرب أكثر من وفد عن مشاعر القلق إزاء تزايد عدد اليتامى وغيرهم من الجماعات المستضعفة نتيجة لانتشار الوباء. وطلب وفد واحد على الأقل مزيداً من المعلومات عن التعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وشركاء آخرين، حيث أن هذا لم يركز عليه في التقرير. ولاحظ عدة متكلمين أهمية العمل الذي تضطلع به اليونيسيف في مجالات مثل التثقيف عن طريق الأقران ومشاركة الشباب.

٢٨٣- وقال وفد آخر إنه يؤيد عملية التثقيف وإذكاء الوعي التي تضطلع بها اليونيسيف بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك دورة تدريبية عقدت في الآونة الأخيرة في غابون للبلدان الناطقة بالفرنسية. وأعرب أحد الوفود عن تقديره للإنجازات التي تحققت في مجال تغيير السلوك في إطار الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في غانا. وتساءل المتكلم عن الكيفية التي ستستغل بها اليونيسيف نتائج التقييمات من أجل تحقيق المزيد من المشاركة والوعي في المجتمعات المحلية. ووافقت المديرية الإقليمية على أن البلدان في المنطقة تحتاج إلى قدر أكبر من الدعم في بناء القدرات والحفاظ عليها. وأشارت إلى أن التعاون الذي جرى مؤخراً بين أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يعد دليلاً قوياً على التزامها ببناء القدرات. وستقوم البلدان ورؤساء الدول، كجزء من آليات استعراض الأقران في الاتحاد الأفريقي، بفحص التقدم الذي يحرزه كل منها صوب تحقيق الأهداف الإنمائية، وستسهم استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية في الإعداد لاستعراضات الأقران.

٢٨٤- وأشار أحد المتكلمين إلى استعراض منتصف المدة للنيجر فلاحظ أن هذا البلد هو أحد البلدان الرائدة في مواءمة أنشطة الأمم المتحدة، وتساءل عن الأثر الذي يمكن أن يحدثه مزيد من المواءمة على تحسين صحة الفتيات والنساء ومستوى تغذيتهن. وأعرب وفد آخر عن تقديره لمجموعة المشاريع المطبقة في النيجر والتي تستهدف تحسين حياة الأطفال والنساء،

بيد أنه قال إن مثل هذا البلد الفقير يحتاج إلى مزيد من التركيز على التحصين والأنشطة الأخرى المتعلقة ببقاء الطفل وصحة الأم، لا سيما أن المستويات الراهنة أبعد من أن تكون مقبولة. وقال إن هذا التركيز "على الخط الأساسي" ضروري حتى مع تمكين المجتمعات المحلية وإثارة وعيها.

٢٨٥- وردا على سؤال حول العمل مع المنظمات غير الحكومية، قالت المديرية الإقليمية إن هذه أولوية هامة لشركات اليونيسيف. وفيما يتعلق بالتركيز على العملية الأساسية لبقاء الطفل في البلدان الأفقر، ذكرت مبادرة صحة الطفل في غرب أفريقيا التي ترعاها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مع مانحين آخرين. واستشهدت أيضا بتدابير حماية الطفل التي تتخذ للأطفال في ليبيريا والتي سوف تُعَد اليونيسيف لها مقترحات شاملة وتلتزم بمساعدة المانحين.

الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٢٨٦- عرض المدير الإقليمي موجز استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية (E/ICEF/2003/P/L.24). وقالت عدة وفود أن البرامج المقيمة في التقرير تشكل تحارب إيجابية ينبغي تكرارها. وردا على أسئلة موجهة من الوفود، قدم المدير الإقليمي معلومات إضافية عن عناصر البرامج المطبقة في البرازيل وبوليفيا. وتساءل عدد من المتكلمين عن الكيفية التي تخطط اليونيسيف للتصدي بها للقيود التي تعترض تمويل البرامج في المنطقة، حسبما يتجلى في موارد اليونيسيف فضلا عن الدراسة المتعلقة بالاحتياجات المالية لخطة العمل الأيبيرية الأمريكية. وأبرز المدير الإقليمي أهمية الدور الذي تؤديه اليونيسيف في تيسير الشراكات والاتفاقات التي ترمي إلى زيادة الاستثمار الاجتماعي في المنطقة. وقال إنه سيشارك في الاجتماع الوزاري المقبل في سانتا كروز، بوليفيا، للتحضير لمؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي الذي سيعقد هناك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وقال إنه أجرى مؤخرا اتصالا مع رئيس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، أبدى عقبه رئيس المصرف اهتماما قويا بالعمل مع اليونيسيف، لا سيما فيما يتعلق بمسائل حماية الطفل. وذكر أيضا مثال الأرجنتين حيث تحاول اليونيسيف ضمان أن تأخذ المفاوضات بين الحكومة وصندوق النقد الدولي بعين الاعتبار الحاجة إلى حماية الجماعات المستضعفة.

شرق آسيا والمحيط الهادئ

٢٨٧- عرضت المديرية الإقليمية موجز استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية (E/ICEF/2003/P/L.25). وعلقت عدة وفود على تقييم البرنامج المتعدد الأقطار لجزر المحيط الهادئ والتحسين الذي طرأ على تركيزه. وأشارت إحدى المتكلمات إلى مشاركة

اليونيسيف مع أمانة منتدى المحيط الهادئ في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأنتت على جهودها كي تضرب بسهم أوفر على الصعيد الإقليمي. وشكرت اليونيسيف على مساعدتها في سد ثغرات السياسة العامة في عدد من البلدان، لا سيما في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقالت المديرية الإقليمية إن البلدان الجزرية الواقعة في منطقة المحيط الهادئ أكثر نشاطا بكثير، حيث أن كلا منها لديه خطة عملياته الرئيسية. وقد شاركت هذه البلدان مع المؤسسات الإقليمية في مشاوره بالي الوزارية التي عُقدت في شهر أيار/مايو.

٢٨٨- وأثنى أحد المتكلمين على مبادرة التوعية بالسلام في إندونيسيا، قائلا إنها تبني أساسا صلبا للشباب كي يعيش في انسجام وتسامح داخل بلد يتسم بكل هذا التنوع في الثقافة والخلفية. وقال إنه يؤيد الجهود المبذولة لتجنيد مزيد من الطالبات والمدرسات. وتعليقا على وقف المبادرة التي كانت تنفذ في مقاطعة سولاويزي، شدد على أهمية إضفاء الطابع المحلي على المفاهيم وتعزيز الحوار والمشاركة والتفكير الناقد فيما بين المجتمعات المستهدفة كيما يتسنى لها أن تتفهم البرنامج تفهما أفضل. ووافقت المديرية الإقليمية على أهمية برامج التوعية بالسلام، مؤكدة أنها رغم استغراقها للوقت فإنها تفضي في نهاية المطاف إلى تحسين التفاهم فيما بين المجتمعات المتنوعة.

٢٨٩- ورحب متكلم آخر بتقييم مشروع التعليم الأساسي للأقليات الإثنية ولأطفال آخرين مستضعفين في فييت نام، وذكر الصعوبات التي تكتنف استحداث التعليم الثنائي اللغة في ذلك البلد. وقالت المديرية الإقليمية إن هذه المسألة مركبة، لا سيما لأن هناك ٥٣ أقلية إثنية ولا توجد موارد كافية للتعليم في المناطق النائية حيث تعيش معظم هذه الأقليات. وقد التزمت الحكومة بتعليم الأقليات الإثنية بلغاتها، غير أن هناك افتقارا إلى المهارات التعليمية. وعليه، ونظرا لأسباب عملية، يجري تعليم اللغة الفيتنامية بصورة ثابتة كلغة أولى في كثير من المقاطعات. ويجري توفير قدر أكبر من التدريب لعلاج هذا الوضع، كما يجري توظيف عدد أكبر من مدرسي المدارس الأولية من السكان المحليين والأقليات الإثنية من أجل تشجيع إيجاد مضمون أنسب ثقافيا في المنهاج الدراسي. وأضافت أن وكالة التنمية الدولية الكندية ستشارك مع اليونيسيف في رعاية ندوة حول السياسات الوطنية المتعلقة بالبحث والتعليم الثنائي اللغة في شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل في جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية.

٢٩٠- وأدلى أحد الوفود ببيان عام أشار فيه إلى أن الدعم التقني لليونيسيف ينبغي أن يرتبط بالاحتياجات ذات الأولوية للبلدان المستفيدة وتحقيق أهداف عالم صالح للأطفال. وردا على ذلك، ذكرت المديرية الإقليمية مؤتمرا بشأن الاضطرابات الناجمة عن نقص اليود سيعقد في الصين في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

منطقة جنوب آسيا

٢٩١- عرض المدير الإقليمي التقرير المتعلق بالمنطقة (E/ICEF/2003/P/L.26). وعلق ممثل الهند على عدد من التقييمات المضطلع بها كجزء من البرنامج القطري للهند، فقال إن أنشطة واستراتيجية البرنامج الجديد تسترشد بممارسات سليمة للرصد والتقييم. وقال إن الاستراتيجية الخاصة بمجموعات المقاطعات الحدودية تركز على المشاركة والجهود المحلية من أجل تنسيق التدخلات الصحية والتغذوية، وإن الحكومة تود توسيع نطاقها. ويشدد برنامج التعليم اللامركزي على تعليم الفتيات ويرتبط بمبادرات شتى، من بينها توفير الكتب المدرسية مجاناً وكتب التوعية بالفروق بين الجنسين، وتعبئة المجتمعات المحلية، وتوعية المعلمين، وتعليم مجتمعات الأقليات، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والتصحيح المدرسي والتربية الصحية. وقد حقق برنامج الحد من إصابة الفتيات بفقر الدم، الذي بدأ تنفيذه في جوجارات، نتائج إيجابية ألقى عليها التقييم الأضواء. وعموماً، وبالنظر إلى تشابك المسائل في الهند، ينبغي أن تستمر التقييمات وأن تستند إلى المجتمعات المحلية وغيرها من أصحاب المصلحة.

٢٩٢- وقال أحد الوفود إن جميع التقييمات تبين أن مشاركة المجتمعات لازمة إذا أريد لليونيسيف إحراز تقدم في الميدان. وهذا له أهمية خاصة فيما يتعلق بالتحاق الفتيات بالمدارس، ولتحسين ظروف الصحة العامة والنظافة الصحية للسكان.

٢٩٣- وفيما يتعلق بالبرنامج الاجتماعي - النفسي في سري لانكا، تساءل أحد المتكلمين عما إذا كان يمكن تكراره في بلدان أخرى متأثرة بالصراع. وقال المدير الإقليمي إن اليونيسيف يسعدها أن تشارك بلداناً أخرى ما أسفر عنه البرنامج من نتائج وخبرات.

٢٩٤- وأثنى ممثل اليابان على التعاون بين حكومته واليونيسيف، ولا سيما في مجال الجهود المبذولة للقضاء على شلل الأطفال. وإضافة إلى ذلك، قال إن وكالة التعاون الدولي اليابانية هي أحد الشركاء الذين يتعاونون في تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بمجموعات المقاطعات الحدودية في الهند. وقال إن السيدة ساداكو أوغاتا، مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين سابقاً، قد عينت تولا لرئاسة وكالة التعاون الدولي اليابانية، وهو إعلان لقي الترحيب من المديرية التنفيذية.

منطقة أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق

٢٩٥- عرض المدير الإقليمي التقرير (E/ICEF/2003/P/L.27). وقال عدد من الوفود إن استعراضات منتصف المدة وغيرها من الاستعراضات أظهرت التقدم الكبير الذي أحرز في تنفيذ أولويات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل في المنطقة، ولا سيما تعليم الفتيات

والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة والتحصين. وأعربت وفود أخرى عن قلقها إزاء مشاكل متنامية، مثل عدم كفاية البيانات ونظم التسجيل الوطنية، والجوع والفقر المدقع، وانخفاض مستويات المعيشة، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاستدامة البيئية، وهي مشاكل تؤثر على أطفال الأقليات الإثنية، وتؤدي إلى انخفاض مستوى مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي، وأطفال الشوارع، واليتامى، والاتجار بالأطفال بل والهجمات الإرهابية. ووافق المدير الإقليمي على أن هناك أوجه تباين داخل البلدان وفيما بينها، وأكد من جديد التزام اليونيسيف بالقضاء عليها. وعلى سبيل المثال، تؤيد اليونيسيف قيام فريق إقليمي من المنظمات غير الحكومية باتباع برنامج "لعدم استبعاد أي طفل".

٢٩٦- وقال ممثل صربيا والجبل الأسود، إن السلطات واليونيسيف والمنظمات غير الحكومية، في بلده، قد أنشأت تحالفاً بنّاءاً لتلبية احتياجات الأطفال. فقد ساعدت اليونيسيف على الترويج لأهداف عالم صالح للأطفال، كما أسهمت في إعداد التقرير الأولي للجنة حقوق الطفل وخطة العمل الوطنية للأطفال. وقال إن حكومته ملتزمة بتحسين حالة الأطفال وجعل حقوق الأطفال أولوية من الأولويات المدرجة في جدول أعمالها.

٢٩٧- وقال ممثل كازاخستان إن التعاون الناجح بين اليونيسيف وحكومته يشمل مجالات التحصين والقضاء على شلل الأطفال، والقضاء على الاضطرابات الناجمة عن نقص اليود ونقص فيتامين ألف، وخفض الإصابة بفقر الدم ومعدل وفيات الأطفال دون الخامسة، وحماية الجماعات الضعيفة. وأضاف أنه يأمل في أن تؤدي زيارة المديرية التنفيذية المقبلة إلى كازاخستان إلى زيادة تعزيز التعاون بين اليونيسيف وبلده. وطلب أن تنظر اليونيسيف في إدراج مشروع بحر الآرال للمساعدات البيئية والإقليمية في البرنامج القطري التالي. وقال المدير الإقليمي إن كازاخستان قد أعدت تقريراً ممتازاً عن الأهداف الإنمائية للألفية، أعطى تقييماً أميناً للقضايا. وشدد على أن اتباع نهج جديد والالتزام بتعزيز الرعاية الصحية الأولية، مع التركيز على معدل وفيات الأطفال، من شأنه أن يساعد البلد على المضي قدماً إلى الأمام. وفيما يتعلق بمشروع بحر الآرال، قال إن اليونيسيف ستحاول أن تستجيب للحكومة على النحو المناسب.

٢٩٨- وطلب أحد الوفود من اليونيسيف أن توضح ما إذا كانت تعمل مع الكيانات الوطنية، وما إذا كان برنامجها مدرجاً في أطر التخطيط الوطني، وكيف تعمل على تحسين نوعية رصدها، وما الدروس المستفادة. وقال المدير الإقليمي إن اليونيسيف تتعاون مع الشركاء تعاوناً وثيقاً بشأن الأطر الوطنية، ومثال ذلك أن اليونيسيف، في ألبانيا، وافقت مع الحكومة والبنك الدولي، على أن تدرج في الأولويات الوطنية أجزاء من استراتيجية الحد من

الفقر تؤثر تأثيرا مباشرا على رفاه الأطفال. وفي آسيا الوسطى، تعمل اليونيسيف مع الحكومات والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي على وضع سياسات جديدة للمغذيات الدقيقة، ولا سيما من أجل إغناء الأغذية. وفي أذربيجان، تعمل اليونيسيف مع المصارف الإنمائية ووزارة التعليم من أجل إصلاح نظام التعليم. وفي بعض أجزاء الاتحاد الروسي، ساعدت اليونيسيف على إنشاء مكتب لأمن المظالم للأطفال، آملّة في تكرار هذه التجربة على الصعيد الوطني، إذا ما شاءت الحكومة ذلك. ونظرا لأنه لا يمكن الوثوق بالإحصاءات في بعض الحالات، عملت اليونيسيف مع البنك الدولي ومكاتب الإحصاءات الوطنية والوزارات التنفيذية على تحسين نوعية الإحصاءات في المنطقة.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٢٩٩- عقب عرض المدير الإقليمي للتقرير (E/ICEF/2003/P/L.28)، ناقش عدد من الوفود تعاونهم مع اليونيسيف، لا سيما في مجالات حماية الطفل ونمائه. وسلم المتكلمون عموما بجودة نوعية التقييمات التي تجرى في المنطقة، وأبرزوا أهمية التقييم والرصد اللذين يركزان على النتائج.

٣٠٠- وأشار ممثل جمهورية إيران الإسلامية إلى استعراض منتصف المدة لبرنامج ذلك البلد، فشدّد على أهمية التعاون الوثيق بين اليونيسيف والحكومة في التصدي على نحو فعال لمسائل مثل حالة اللاجئين، ونوع الجنس، وتحسين إمكانية حصول الفتيات على التعليم الابتدائي. وقال إن حكومته تتوقع من اليونيسيف أن تدعم تنفيذ أولويات التنمية الاجتماعية على الصعيد الوطني، بما في ذلك الجهود الحكومية الرامية إلى زيادة إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية في المناطق النائية، ومشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في البرامج الخاصة بالأطفال. وقال المدير الإقليمي إن اليونيسيف تعمل مع الحكومة فيما يتعلق ببرامج محو الأمية التي تستهدف الشباب والفتيات في مجتمعات اللاجئين. وأضاف أنه تم تحقيق إنجازات هامة في مجال التثقيف بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٠١- وأشار عدة متكلمين إلى تقييم مشروع يتصدى لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في مصر، فتساءلوا عن الدور الذي يؤديه المجلس الوطني للمرأة، وعن إجراءات المتابعة المحددة التي تتخذ على أساس التوصيات التي وضعها التقييم، وعن تنسيق الجهود مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وأشار المدير الإقليمي إلى القيادة التي توفرها السيدة الأولى والمجالس الوطنية للأطفال والمرأة. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريك هام في هذه الجهود، وإن بلدانا أخرى، من بينها جيبوتي والسودان واليمن، تطلّعون ببرامج وطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٣٠٢- وفيما يتعلق بتقييم برنامج اليونيسيف للفلسطينيين في مخيمات اللاجئين بلبنان، أعرب عدد من الوفود عن ترحيبهم بالعلاقة الفعالة القائمة بين اليونيسيف والسلطات الفلسطينية ذات الصلة، وكذا بالتنسيق مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في رصد حقوق الأطفال. ورد المدير الإقليمي قائلاً إن الأطفال الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين يحتاجون إلى قدر كبير من المساعدة، وإنه قد حدثت أوجه تحسن في حالتهم. وستواصل اليونيسيف العمل بتعاون وثيق مع الأونروا، وإنه تم إنشاء العناصر الرئيسية للبرنامج الجديد للأطفال والنساء الفلسطينيين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك لجنة التنسيق بين اليونيسيف والحكومات المعنية.

٣٠٣- وفيما يتعلق بتقييم مشروع التعليم للبدو في ولاية كوردوفان، بالسودان، قال أحد المتكلمين إن التعليم، لا سيما للفتيات، هو شرط لا غنى عنه لتنمية تلك المنطقة. وقال المدير الإقليمي إن توفير التعليم والخدمات الصحية للبدو أمر هام لا للسودان فحسب، بل لجميع بلدان الساحل. ولقد أظهر التقييم أن مشروع التعليم قد حقق بداية طيبة، على الرغم من أن الأمر يتطلب تعاوناً أفضل فيما بين البلدان.

٣٠٤- وأشار أحد الوفود إلى تقييم عمل الأطفال في الجمهورية العربية السورية، فشدّد على أهمية تدابير المنع واستحداث نهج جديدة عن طريق التعاون بين الحكومة واليونيسيف والشركاء الآخرين. وقال المدير الإقليمي إن الدراسة توصلت إلى وجود صلات قوية بين تكرار الفشل في الفصول الدراسية ومعدلات التشرّد والأطفال الذين يبدأون العمل في سن مبكرة، بجانب نظام صارم للامتحانات قد يؤدي إلى عمل الأطفال لأنه يسبب تسرب الأطفال من الدراسة.

٣٠٥- وقال وفد آخر إن الدراسة المتعلقة بالشباب الأردني هي نتاج هام لتعاون اليونيسيف مع الحكومة. ورد المدير الإقليمي بأن برنامج الشباب في الأردن، الذي يجمع الشباب معاً كي يضعوا منهمجاً دراسياً يستخدمه الشباب أنفسهم ومديرو المدارس والمعلمون، يمكن أن يكون مثلاً طيباً يحتذى في بلدان أخرى.

هاء - اقتراحات متعلقة بالتعاون البرنامجي لليونيسيف

٣٠٦- كان معروضا على المجلس التنفيذي مجموعة من التوصيات المتعلقة بالبرامج، على النحو التالي:

(أ) توصية بالتمويل من الموارد الأخرى بدون تمويل من الموارد العادية (توصية "قائمة بذاتها") لطاجيكستان (E/ICEF/2003/P/L.15). وبعد عرض قدمه المدير الإقليمي، اعتمدت التوصية دون تعليق؛

(ب) توصية قائمة بذاتها للبرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج (E/ICEF/2003/P/L.16)، اعتمدت أيضا. وقال أحد الوفود إنه ينبغي أن يكون هناك تعاون أوثق بين البرنامج دون الإقليمي والبلدان الأخرى في منطقة الخليج الفارسي؛

(ج) توصية قائمة بذاتها للبرنامج القطري لعمان (E/ICEF/2003/P/L.17). وبعد اعتماد التوصية، قال ممثل عمان إن البرنامج الجديد يمثل بداية نوع جديد من التعاون بين حكومته واليونسيف، لأن هذه هي المرة الأولى التي لن يتلقى فيها البرنامج موارد عادية لكن الذي سيتولى تمويله بدلا من ذلك هو الحكومة. وقال إن هذا نموذج يمكن أن تحتذيه البلدان الأخرى التي ستخرج أيضا من إطار تلقي الموارد العادية، ولكنها تظل تقدر شراكتها مع اليونسيف.

٣٠٧- انظر المرفق، المقرر ١٢/٢٠٠٣، للاطلاع على المقرر الذي اتخذته المجلس التنفيذي.

واو - المياه والتصحاح في سياق الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل: تقرير شفوي

٣٠٨- عرض التقرير الشفوي مدير قسم المياه والتصحاح البيئي، الذي قال إن مئات الملايين من الأطفال في سائر أرجاء العالم محرومون من فرصة الحصول على المياه النقية والتصحاح. وفي عام ٢٠٠٠، لا يزال هناك نحو ١.١ بليون شخص، أي حوالي سدس سكان العالم، يفتقرون إلى فرصة الحصول على مياه الشرب المأمونة. ولا يزال هناك حوالي ٢,٤ بليون شخص، يوجد ٨٠ في المائة منهم في آسيا، يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الصرف الصحي المحسن. وما فتئت أفريقيا تشكل التحدي الأكبر من حيث التعجيل بشمول نطاق المياه والتصحاح بسبب السكان المشردين واللاجئين، والصراع، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتركز اليونسيف حاليا على البلدان التي ينخفض فيها معدل شمول نطاق المياه والتصحاح إلى أدنى حد، ويرتفع فيها معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وذلك بهدف خفض الأمراض عن طريق التركيز على تحسين النظافة الصحية، ومبادرات مثل الإدارات المتكاملة لأمراض الطفولة وأنشطة الحد من الملاريا وربطها بالتعليم عن طريق تحسين مرافق المياه والصرف الصحي في المدارس.

٣٠٩- وأعرب متكلمون عن تأييدهم لما تقوم به اليونيسيف من عمل في مجال المياه والتصحاح البيئي وأهميته في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشارت الوفود إلى جهود الحد من الزرنوخ في بنغلاديش، ومبادرة توفير المياه والصرف الصحي في المدارس وجهود القضاء على الدودة الغينية بوصفها أمثلة إيجابية على العمل الذي تضطلع به اليونيسيف في هذا القطاع. وسئلت الأمانة عما إذا كان يجري استخدام النهج المستند إلى الحقوق في برامج المياه والصرف الصحي، فقالت إن جميع برامج المياه والتصحاح البيئي التي تضطلع بها اليونيسيف تتسق مع النهج القائم على الحقوق كجزء من مجموعة البرامج المعيارية التي تطبقها اليونيسيف لكل بلد. وسلط أحد الوفود الضوء على المناقشات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي التي أجريت كجزء من اجتماع قمة مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية في إيفيان، فرنسا، والحاجة إلى دعم الحكم الرشيد، وتعبئة الموارد وتمكين المجتمعات المحلية. وأشار ممثل اليابان إلى المنتدى العالمي الثالث للمياه، الذي عقد في كيوتو في شهر آذار/مارس ٢٠٠٣، وأثنى على اليونيسيف لإسهامها في نجاحه.

زاي - تصدي اليونيسيف للملاريا: تقرير شفوي

٣١٠- عرض التقرير الشفوي رئيس قسم الصحة وكبير المستشارين الصحيين لشؤون الملاريا. وشدد على أن الملاريا هي السبب الرئيسي لارتفاع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في أفريقيا، وأنها تسبب مضاعفات حادة أثناء الحمل فضلا عن أنها سبب رئيسي للفقر. وثمة حاجة إلى التزام سياسي ومالي مستدام من جانب الحكومات الأفريقية والمالين، بما في ذلك خفض الضرائب والتعريفات الجمركية على الناموسيات. وتشمل الإجراءات الفعالة من حيث التكلفة والتي يلزم توسيع نطاقها على الصعيد الوطني استخدام الناموسيات المضادة للحشرات؛ والتشخيص والعلاج المبكرين للملاريا؛ والوقاية من الملاريا وعلاجها أثناء الحمل؛ وكشف انتشار وباء الملاريا ومكافحته في وقت مبكر. ويتعين تعزيز شراكة الحد من الملاريا على الصعيد القطري، مثلما يتعين تعزيز إشراك القطاع الخاص في توسيع نطاق إنتاج الناموسيات المضادة للحشرات وتوزيعها. وتركز اليونيسيف على زيادة شراء واستخدام هذه الناموسيات للأطفال دون سن الخامسة وللحوامل، بحيث تجعل الأدوية المضادة للملاريا وعلاجها متاحين على مقربة من المنزل عن طريق الإدارة المتكاملة للأمراض الطفولة في المجتمعات المحلية، ويربط مكافحة الملاريا بالبرامج الأخرى التي تتعلق بصحة الأمهات والأطفال.

٣١١- وأعربت الوفود عن تقديرها لإسهام اليونيسيف في برامج مكافحة الملاريا، وطلبت زيادة توفير ما يسهل شراؤه من الناموسيات المضادة للحشرات والعقاقير المضادة للملاريا

للأسر الفقيرة. وشددت على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما الحاجة إلى إيجاد التوازن بين الاستراتيجيات الممولة والاستراتيجيات التجارية، وتشجيع زيادة مشاركة القطاع الخاص في مكافحة الملاريا. وأشار بعض المتكلمين أيضا إلى الحاجة إلى مكافحة الملاريا في حالات الصراع والطوارئ؛ وإلى استراتيجيات مكافحة الملاريا على المدى الطويل، بما في ذلك البحث عن لقاح صالح ضد الملاريا وغيرها من الطرق الحديثة لمكافحة ناقلات العدوى. ونادوا أيضا بمزيد من عمليات نقل التكنولوجيا المتعلقة بالناموسيات الجديدة المتينة المضادة للحشرات من البلدان المصنعة من أجل دفع عجلة إنتاجها في أفريقيا.

حاء - مشاركة اليونيسيف في الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية

٣١٢- قال مدير شعبة الإمدادات إن هذا العرض يقدم استجابة لطلب محدد من أحد الوفود، أثناء الدورة العادية الأولى في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، بتنظيم جلسة إحاطة بشأن مشاركة اليونيسيف في الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، لا سيما في القطاع الصحي. وفي حين أن اليونيسيف تشتري أساسا أدوية عامة غير مشمولة ببراءات، فإن مشاركتها في شراء أدوية مشمولة ببراءات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، ولعلاج الملاريا ذات المناعة من العقاقير، يعني أن اليونيسيف معنية بمسائل حماية البراءات من وجهة نظر جدّ عملية. ويتطلب هذا فهم اتفاقات منظمة التجارة العالمية/الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وكيفية تأثيرها في قدرة اليونيسيف على توفير أدوية لازمة مشمولة بالبراءات لشركائها الحكوميين وغير الحكوميين.

٣١٣- واستعرض نائب مدير شعبة الإمدادات ما تبذله اليونيسيف عموما من جهد لتوفير الأدوية كوسيلة لتعزيز النظم الصحية. ونظرا لأن أثر الإيدز على وفيات الأطفال كبير جدا، فإن مضادات فيروسات النسخ العكسي تعد حيوية سواء للوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، أو لعلاج الأمهات والأزواج من أجل إطالة عمرهم وخفض عدد اليتامى. وقد قدمت اليونيسيف بالفعل دعما في مجال شراء وإمداد مضادات فيروسات النسخ العكسي لمشاريع محددة، بما في ذلك عقد اتفاق مع جامعة كولومبيا لتوفيرها لثمانية بلدان نامية. وثمة بلدان تخاطب اليونيسيف كي تساعد على شراء مضادات فيروسات النسخ العكسي للاضطلاع بأنشطة يدعمها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

٣١٤- وليس ثمة ريب في أن أسعار مضادات فيروسات النسخ العكسي قد خفضت وأصبحت ميسورة عن طريق المنافسة بين شركات البحث والتطوير المنتجة “للأدوية

الأصلية” والشركات المنتجة للأدوية “العامة”، فضلا عن المنافسة فيما بين الشركات المنتجة للأدوية “العامة”. ويتمثل التحدي الهام في التوصل إلى توازن بين الإبداع، الذي يتبدى في الحماية بالبراءات، وإمكانية الحصول على الأدوية الميسورة، وذلك في سياق التمويل الكافي والمستزايد، ورغبة المصنعين في ضمان إنتاجهم. والشاغل الرئيسي لدى اليونيسيف هو ضمان إتاحة الفرصة للأطفال والأسر للحصول على ما يحتاجون إليه من الأدوية. وفي هذا السياق، أيدت اليونيسيف مقصد إعلان الدوحة، والاتفاق الذي عقد مؤخرا بالسماح للبلدان غير المصنعة باستيراد الأدوية غير المحمية ببراءات. وليس لدى اليونيسيف تأثير يذكر على أعمال منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وسوف تتعاون تعاوننا وثيقا مع منظمة الصحة العالمية والوكالات الشريكة التي لها نشاط أكبر في ذلك المضمار.

٣١٥- وأبرز عدد من الوفود أهمية توفير إمكانية الحصول على الأدوية الميسورة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وطلبوا إلى اليونيسيف أن تنظر في استخدام حملات الدعوة من أجل دعم زيادة إمكانية حصول البلدان النامية على الأدوية. وأوضح أحد الوفود الطابع الإيجابي، للاتفاقات الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية/جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، التي ركزت على احتياجات الصحة العامة وزيادة المرونة للبلدان التي تتاح لها إمكانية الحصول على الأدوية، وأشار إلى أنه ينبغي ألا تتخذ اليونيسيف موقفا مستقلا، بالنظر إلى أن الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة لديها الولاية المحددة التي تكفل لها إقامة تلك الاتفاقات. وأكدت المديرية التنفيذية من جديد أن الشاغل الرئيسي لليونيسيف هو ضمان إتاحة الفرصة للأطفال والأسر للحصول على ما يحتاجونه من الأدوية، الذي سيكون محور العمل المستمر في سياق تعزيز النظم الصحية.

طاء - تقرير عن استخدام أموال الدعم المقدم من اليونيسيف إلى الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

٣١٦- كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير عن استخدام أموال الدعم المقدم من اليونيسيف إلى الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (E/ICEF/2003/AB/L.12)، عرضته نائبة المديرية التنفيذية، العمليات. وقد أحاط المجلس علما بالتقرير.

ياء - تعاون اليونيسيف مع القطاع الخاص: تقرير شفوي

٣١٧- عرض التقرير الشفوي المستشار الرئيسي للمديرية التنفيذية، الذي قدم هذا التعاون في السياق الكلي لالتزام الأمم المتحدة المتجدد بالعمل مع قطاع الشركات، على النحو الذي يمثل الاتفاق العالمي الذي اقترحه الأمين العام. ولاحظ التاريخ الطويل والناجح للتعاون بين

اليونيسيف وقطاع الشركات سواء في جمع الأموال أو العمل المتصل بالبرامج، والدور الهام الذي تؤديه اللجان الوطنية في هذه الجهود. وتشمل أمثلة التعاون الناجح جهود اليونيسيف الرامية إلى ضمان إضافة اليود إلى الملح على الصعيد العالمي بدعم منتجي الملح في البلدان المشمولة ببرنامج إضافة اليود إلى الملح؛ وبرنامج "قروش للخير"، الذي يجمع أموالاً ذات شأن لليونيسيف بجمع العملات غير المستخدمة من ركاب الطائرات، والذي يعد أيضاً أداة هامة من أدوات الدعوة. ولا يهتم اليونيسيف أن تعمل إلا مع المنظمات التي يبدى مسلكها دليلاً على الاستعداد لممارسة المسؤولية الاعتبارية. وقد أقامت المديرية التنفيذية عملية متابعة هذه العمليات التعاونية، بما في ذلك مجموعة من المبادئ التوجيهية (التي تطبق مع المبادئ التوجيهية للأمم العام)، ودعمت القدرات داخل شعبة القطاع الخاص، ووثقت التعاون مع اللجان الوطنية وأنشأت لجنة من كبار موظفي اليونيسيف لاستعراض عمليات التعاون المقترحة.

٣١٨- وقال ممثل الأمانة رداً على الأسئلة التي طرحت إن هناك تعاوناً غير رسمي وثيقاً بين مختلف أجزاء الأمم المتحدة بشأن العمل مع قطاع الشركات. وأكد أيضاً أهمية الدعم الذي تقدمه الحكومات المضيفة للتعاون مع قطاع الشركات في البلدان المشمولة بالبرنامج فضلاً عن أهمية النص على هذا العمل في وثائق البرنامج ذات الصلة.

كاف - شعبة القطاع الخاص: التقرير المالي والبيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

٣١٩- عرض مدير شعبة القطاع الخاص التقرير المالي والبيانات المالية للشعبة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (E/ICEF/2003/AB/L.8).

٣٢٠- وأثنى عدد من الوفود على اليونيسيف لزيادة المساهمات التي تلقتها من عملياتها مع القطاع الخاص وتحسن ربحية تلك العمليات، ولتحسين التعاون مع اللجان الوطنية لليونيسيف ولزيادة تركيزها على جمع الأموال. وسلط بعض المتكلمين الضوء على أهمية مشاركة اليونيسيف مع المجتمع المدني وما يضيفه ذلك من بريق على صورة اليونيسيف في بلدانهم. وشدد أحد المتكلمين على المساهمة المالية الكبيرة التي تقدمها اللجان الوطنية لبرامج اليونيسيف ودورها الهام في مجال الدعوة والاتصال والتثقيف من أجل التنمية. وأجاب المدير، رداً على سؤال لأحد الوفود حول زيادة النفقات المتصلة بحسابات القبض غير القابلة للتحصيل، بأنه تم علاج السبب في ذلك واستحدثت ضوابط لمنع حدوثه في المستقبل. ورداً على ما أعرب عنه من شواغل بشأن انخفاض حجم مبيعات البطاقات، أبرز مبادرة الشعبة

الحالية لمجابهة هذا الانخفاض بالعملية الأخيرة الناجحة للتوسع في بيع مزيج من منتجات الهدايا الأعلى سعرا.

٣٢١- وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير.

لام - التقرير المالي المؤقت والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

٣٢٢- عرضت نائبة المديرية التنفيذية، العمليات، التقرير المالي المؤقت والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وأحاط المجلس علما بالتقرير.

ميم - تقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠٠٢

٣٢٣- عرض مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات التقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠٠٢ (E/ICEF/2003/AB/L.11).

٣٢٤- ولاحظت الوفود أوجه التقدم التي أحرزت في تغطية مراجعة الحسابات ونهجها في عام ٢٠٠٢، وفي اهتمام الإدارة بتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. وأعرب الكثير من الوفود أيضا عن قلقهم إزاء ارتفاع عدد درجات التقييم التي أعطيت في عدد من المجالات التي روجعت حساباتها، ولا سيما ضوابط إدارة البرامج الأساسية، وطلبوا معلومات عن الإجراءات التي اتخذت لمعالجتها. وقال المدير إن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات وإدارة اليونيسيف تطبق مستوى عاليا للأداء المتوقع يشترط للمكاتب أن تحققه قبل أن تحصل على درجة تقييم مرضية، وإن درجة التقييم غير المرضية لا تعني سوء الإدارة أو فقد الموارد. وأكد من جديد أن الإدارة ينبغي أن تعزز دعم المكاتب الإقليمية للمكاتب القطرية، وأن تحسن رصد الأداء على الصعيدين الإقليمي والعالمي لخفض عدد المكاتب التي يتبين أنها تتبع ممارسات غير مرضية في معالجة الأخطار.

٣٢٥- وأضافت نائبة المديرية التنفيذية، العمليات، أن القضايا التي يشيع نشوءها تعالج بواسطة لجنة مراجعة الحسابات وأثناء اجتماعات فريق الإدارة الإقليمي. وقالت إن فريق الإدارة العالمي قد شكل فريقا يتولى تحليل نتائج مراجعة الحسابات المتعلقة بمسائل إدارة البرامج وللتصدي لها. ويجري متابعة المسائل المتصلة بمكاتب معينة عن طريق تعليمات باتخاذ إجراءات تصدرها هي والمدراء الإقليميون، ويصدرها كبار المديرين أثناء زيارتهم للمكاتب القطرية.

٣٢٦- وأشار عدد من الوفود إلى قائمة الأسباب الكامنة التي وجد مكتب المراجعة الداخلية للحسابات أنها ترتبط بارتفاع نسبة ملاحظات مراجعة الحسابات، وطلبوا معلومات عن

الإجراءات التي تتخذها اليونيسيف لمعالجتها. وقال المدير إنه في حين أن ٢٦ في المائة من ملاحظات مراجعة الحسابات في عام ٢٠٠٢ ترجع إلى افتقار إلى التوجيه في اليونيسيف، فإن هذا العدد المرتفع يرجع إلى عاملين رئيسيين يمكن أن يكونا قد أديا إلى بعض البلبلة في التفسير. أولاً، وجدت جميع عمليات مراجعة الحسابات تقريباً أوجه ضعف في أنشطة الرصد الميداني، مما أدى إلى ملاحظات، في معظم عمليات مراجعة الحسابات، على إدارة البرامج والمساعدة النقدية والمساعدة في تقديم الإمدادات. وكان السبب الكامن وراء الملاحظات المتصلة بالرصد الميداني هو ضعف التوجيه، وأدى مجموع عدد الملاحظات في ذلك المجال وحده إلى نسبة كبيرة من مجموع عدد الملاحظات التي صدرت في ذلك العام. ثانياً، تضمن هذا الإحصاء حالات أصدرت فيها اليونيسيف توجيهات على الصعيد العالمي، إلا أن المكاتب القطرية لم تتبع تلك التوجيهات على نحو وافي واتخذت إجراءات تشغيلية على مستوى المكاتب القطرية. وقد قدمت اليونيسيف عموماً توجيهات طيبة فيما يتعلق بمجموعة المسائل التي كان كل مكتب قطري مسؤولاً عنها، كما أن الإدارة عاجلت في عام ٢٠٠٣، كما لوحظ في التقرير، ضعف التوجيهات بشأن الزيارات الميدانية.

٣٢٧- وطلب أحد الوفود أن تأخذ اليونيسيف بعين الاعتبار الأداء الإيجابي لمراجعة الحسابات في توفير التمويل للبرامج القطرية، وأن تشاطر اليونيسيف الحكومات المضيفة توصيات مراجعة الحسابات من أجل دعم أوجه التحسن في البرامج القطرية. وقالت نائبة المديرية التنفيذية إنه لا ينتظر أن يتسنى تعديل صيغة تخصيص الموارد العادية كي تشمل الأداء، إلا أن تقريراً إيجابياً لمراجعة الحسابات يوضح أن البرنامج يتبع ممارسات قوية في الإدارة، مما يدعم تحقيق نتائج برنامجية. وهذا بدوره خليف أن يؤثر في قدرة المكتب على الحصول على تمويل بموارد أخرى من المانحين. ووسيلة الاتصال مع الحكومات المضيفة بشأن المسائل المتعلقة بإدارة البرامج هي المكاتب القطرية، التي تُشجّع على العمل مع نظرائها بشأن تنفيذ المسائل التي تقترحها عمليات مراجعة الحسابات لدعم الأداء.

٣٢٨- وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير.

نون - تقرير مقدم إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وإلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٣٢٩- عرضت نائبة المديرية التنفيذية، العمليات، التقرير المقدم إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة وإلى اللجنة الاستشارية (E/ICEF/2003/AB/L.10). وقدمت معلومات مستكملة عن التقدم الذي أحرز بشأن عدة توصيات منذ نشر التقرير، على النحو التالي:

(أ) فيما يتعلق بالتوصية ١٤ ألف، تشاورت اليونيسيف مع الوكالات الأخرى في الأمم المتحدة. وكانت موافقة المجلس التنفيذي على إنشاء احتياطي ممول للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (انظر المرفق، المقرر ١١/٢٠٠٣) استجابة إيجابية للتوصية؛

(ب) وفيما يتعلق بالتوصية ١٤ واو، ستنتهز اليونيسيف فرصة استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لإجراء المقارنة بين سياستها لتقديم المساعدة النقدية مع سياسات وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وتهدف خطة الأمين العام للإصلاح بشأن التبسيط والمواءمة فرصة قيمة للنظر في شتى الطرائق لإجراء التحويلات النقدية إلى الحكومات. وترأس اليونيسيف فريقاً عاملاً مشتركاً بين الوكالات معنياً بطرائق نقل الموارد، وقد ناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي التقدم المحرز بشأن التبسيط والمواءمة في دورته الموضوعية المعقودة في تموز/يوليه، بما في ذلك مسألة تقديم المساعدة النقدية. وقد قطعت الوكالات المشاركة في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية شوطاً بعيداً في وضع توصياتها النهائية التي من المقرر أن تكون معدة في نهاية العام وتقدم في تقرير إلى المجلس؛

(ج) وفيما يتعلق بالتوصية ١٤ حاء، التي تغطي أربعة مجالات لإدارة الخزنة، كلفت اليونيسيف أمانة اللجنة الإدارية رفيعة المستوى بإجراء دراسة استقصائية شاملة لوكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن نواح شتى لإدارة الخزنة ونتائجها. وستكون هذه النتائج بمثابة الأساس الذي يسترشد به في معالجة توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

٣٣٠- وطلب أحد الوفود أن تعطي الأمانة في المستقبل مزيداً من الأهمية لهذا التقرير بإعطائه مرتبة أعلى في جدول أعمال المجلس التنفيذي وبجعله بنداً يتخذ المجلس بشأنه قراراً. وقالت نائبة المديرية التنفيذية إن المكان الذي يشغله بند ما في جدول الأعمال لا يشكل دليلاً على أهميته، غير أن الأمانة ستحاول مستقبلاً معالجة هذه النقطة. وفيما يتعلق بموقع قرار يتخذه المجلس، فإن هذا من شأنه أن يشكل ورطة لأن تقارير اليونيسيف المالية والمتعلقة بمراجعة الحسابات تستعرضها اللجنة الخامسة للجمعية العامة. وذكرت أن هذا هو السبب في أن التقرير قدم إلى مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية، اللتين تقدمان تعليقاتهما مباشرة إلى اللجنة الخامسة، وأن التقرير قُدم إلى المجلس التنفيذي للعلم فحسب.

٣٣١- وسُئلت نائبة المديرية التنفيذية عن الكيفية التي تتوقع اليونيسيف أن تنفذ بها توصيات مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بمواءمة الإجراءات الخاصة بالنفقات مع الإجراءات التي تتبعها الوكالات الأخرى في الأمم المتحدة، فقالت إن الوكالات المختلفة لا تزال تعمل بصدد هذه المسألة؛ وإن عليها أن تكفل استخدام الإجراءات نفسها في كل بلد، على الرغم

من أن من السابق لأوانه تحديد ما الذي ستكون عليه هذه الإجراءات، التي سوف تدرج في تقرير يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٤.

٣٣٢- وسُئلت عن سبب عدم مناقشتها في العرض الذي قدمته للتقدم المحرز بصدد التوصيات الأخرى، فقالت إنها لا تقدم عادة هذه المعلومات المستكملة، ولكنها فعلت ذلك لتغطي عناصر ذات أهمية خاصة. بيد أن هذا لا يعني أنه لم يحدث تقدم بصدد مجالات أخرى أيضاً، وأنها ستغطي في تقرير العام المقبل.

٣٣٣- وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير.

سين - برنامج عمل المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٤

٣٣٤- عرض أمين المجلس التنفيذي مشروع برنامج العمل (E/ICEF/2003/13). وعقب المناقشة والتعليقات، وافق المجلس على برنامج العمل المنقح لعام ٢٠٠٤ (انظر المرفق، المقرر ١٥/٢٠٠٣ للاطلاع على النص النهائي).

عين - طرائق عمل المجلس التنفيذي

٣٣٥- كان معروضا على المجلس التنفيذي مذكرة من الأمانة (E/ICEF/2003/12)، عرضها أمين المجلس التنفيذي. وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، قال عدد من الوفود إن المجلس يمكنه أن يعمل على نحو أكثر فعالية. وقالوا إنه ينبغي أن تجري مناقشات أفضل تتناول النواحي الاستراتيجية وتوجه نحو السياسات، وأن تقوم علاقة أكثر دينامية مع الأمانة بصدد المسائل التي تتطلب التوجيه، وأن تتصف التقارير الخطية بصياغة أفضل وطابع أكثر تحديداً، وأن تتسم التقارير الشفوية بتركيزها على السياسات، وأن يتم ترشيد طرائق العمل. واقترحوا أيضاً أن يقدم المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي معلومات مستكملة عن مشروع تحسين إدارته. وقالت وفود أخرى إن طرائق عمل المجلس تتحسن تدريجياً، شأنها شأن نوعية الكلمات التي تدلي بها الوفود. وقال أحد المتكلمين إنه ينبغي أن يسبق المزيد من المناقشة لتحسينات التوصل إلى توافق في الآراء حول أي نقائص قائمة قد يكون من الممكن معالجتها عن طريق الآليات الحالية (انظر المرفق، المقرر ١٤/٢٠٠٣ للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذته المجلس التنفيذي).

٣٣٦- وأشار عدد من المتكلمين أيضاً إلى الصلاحيات المقترحة للزيارات الميدانية التي يقوم بها المجلس التنفيذي والتي أدرجت في التقرير، على الرغم من أن المجلس ارتأى ألا يتخذ قراراً بشأن هذه المسألة في الدورة.

فاء - مسائل أخرى

٣٣٧- أبرز رئيس الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف أهمية أمن الموظفين وسلامتهم، لا سيما في سياق الاعتداء الذي وقع مؤخرا في بغداد، وأعرب عن تأييده لبرنامج الإصلاح الذي اقترحه الأمين العام. وقال أيضا إن الأهداف الإنمائية للألفية تمثل عاملا حافزا على التغير الإيجابي، وشدد على أهمية دور الرقابة الذي يؤديه المجلس في ضمان أداء اليونيسيف لمهمتها.

صاد - اختتام الدورة

٣٣٨- ذكرت المديرية التنفيذية أعضاء الوفود بأنهم قد استهلوا الأسبوع بتذكّر فقد الموظفين الذين قتلوا في الهجوم الذي وقع على مقر الأمم المتحدة في بغداد وخسارة جهودهم في بناء عالم يسوده السلام. وأعربت أيضا عن تقديرها للجهود غير العادية التي يبذلها جميع موظفي وكالات الأمم المتحدة قاطبة.

٣٣٩- وأعرب الرئيس عن امتنان المجلس التنفيذي لموظفي اليونيسيف لعملهم، مضيفا أن المجلس يشاطر أسر الموظفين الذين لقوا حتفهم في بغداد أساهم وألمهم.

الجزء الرابع

دورة الميزانية غير العادية لعام ٢٠٠٣

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١ إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

أولا - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

٣٤٠- قال الرئيس إنه على الرغم من أن هذه فترة صعبة بالنسبة لجميع الوفود، بسبب العمل المستمر للجمعية العامة، فإن ميزانية الدعم لليونيسيف موضوع هام. وشكر الأمانة على أعمالها التحضيرية الشاملة، لا سيما جلسات الإحاطة التي نظمت لجميع المجموعات الإقليمية.

٣٤١- وقالت المديرية التنفيذية إن جودة الميزانية لا تقاس إلا بجودة البرامج التي تدعمها. وفي سياق اليوم العالمي للإيدز، أفادت عن الأنشطة التي تضطلع بها اليونيسيف لمكافحة هذا المرض. وقالت إن اليونيسيف، وهي عضو نشط في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تركز على الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، وتعليم الشباب، ودعم يتامى وغيرهم من الأطفال المستضعفين. ووفقا لتقرير جديد، أدى "الإيدز" إلى تيسم ١٤ مليون طفل أو جعلهم مستضعفين، يوجد ١١ مليون منهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتتعرض الأسر الممتدة لضغط شديد، ومن الأهمية بمكان محاولة إبقاء والد واحد على الأقل حيا لأطول فترة ممكنة، وتعزيز شبكات الدعم المحلية لهؤلاء الأطفال. ومنذ بضع سنوات قلّ، أنفقت اليونيسيف ٣٠ مليون دولار على مدى فترة سنتين على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلا أن هذا الرقم قد ارتفع الآن ليلبلغ ١٣٠ مليون دولار.

باء - إقرار جدول الأعمال

٣٤٢- أقر المجلس التنفيذي جدول أعمال الدورة (E/ICEF/2003/14). ووفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي ومرفقه، أعلن أمين المجلس التنفيذي أن ١٦ من الوفود المراقبة قدمت وثائق تفويض لحضور الدورة.

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - ميزانية الدعم التكميلية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

٣٤٣- كان معروضا على المجلس التنفيذي ميزانية الدعم التكميلية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (E/ICEF/2003/AB/L.13)، عرضتها نائبة المديرية التنفيذية، العمليات. وقد ووفق على اقتراح الميزانية دون تعليق (انظر المرفق، المقرر ١٦/٢٠٠٣ للاطلاع على نص مقرر المجلس).

باء - ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

٣٤٤- كان معروضا على المجلس التنفيذي ميزانية الدعم المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (E/ICEF/2003/AB/L.14)، التي عرضتها نائبة المديرة التنفيذية، العمليات، ومراقبة الحسابات. وكان معروضا على المجلس أيضا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (E/ICEF/2003/AB/L.15). وإضافة إلى ذلك، قدمت الأمانة عرضين داعمين بشأن الإدارة المستندة إلى النتائج في اليونيسيف وبشأن قاعدة بيانات نظام معلومات التنمية.

٣٤٥- وأثنت الوفود عموما على الأمانة لعملية الإعداد الدقيق لوثيقة الميزانية، وارتفاع نوعيتها، وعرضها الشفاف والاستراتيجي، ولساعات الإحاطة والمشاورات غير الرسمية التي رتبها الأمانة. وأعربت بعض الوفود عن قلقها إزاء إسقاطات الإيرادات في الوقت الذي سلّمت فيه بتحسين المسار العام للإيرادات والزيادات في مساهمات الموارد الأخرى في ميزانية الدعم الإجمالية. وأكدوا أيضا الحاجة إلى مواصلة الجهود من أجل عكس اتجاه زيادة الموارد الأخرى لصالح الموارد العادية. وطلبت الوفود من الأمانة مواءمة إعلام المجلس التنفيذي فيما يتعلق بتحقيق إسقاطات الإيرادات كي لا يؤثر أي نقصان على مخصصات الموارد العادية للبرامج القطرية. وقالت نائبة المديرة التنفيذية إن إسقاطات الإيرادات تستند إلى تقديرات محافظة، وتقوم على أساس النمو الفعلي في السنوات الأخيرة وآخر المعلومات المتاحة، وأن المجلس سيزود بمعلومات مستكملة كل عام عن طريق الخطة المالية.

٣٤٦- ورحبت وفود عدة بالعمل الدائب بصدد الإدارة القائمة على النتائج وتقديم التقارير، وعملية المواءمة والتبسيط فيما بين الصناديق والبرامج، والتعاون مع نظام التنسيق المقيمين وتقديم الدعم له، والعمل مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وأكدت الحاجة إلى ربط الميزنة بالنتائج. وسئلت نائبة المديرة التنفيذية عن الوفورات التي يمكن أن يتمخض عنها التبسيط والمواءمة، فقالت إن هذه الوفورات ستتحقق على مستوى الحكومة المستفيدة.

٣٤٧- وتساءلت بعض الوفود عن الزيادة الكبيرة في التكاليف المقترحة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وعن مجالات التعاون الممكنة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وأشارت إلى أن الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات ينبغي أن تدعم نهج الإدارة القائمة على النتائج. وتساءلت بعض الوفود أيضا عما إذا كانت اليونيسيف قد نظرت في إمكانية اقتسام التكاليف، مثلا فيما يتعلق بمشروع نظام المعلومات الإنمائية، الذي يمكن أن تستخدمه الفرق القطرية للأمم المتحدة. وأوضحت نائبة المديرة التنفيذية أن اليونيسيف هي أول منظمة داخل الأمم المتحدة تستخدم نظام تخطيط موارد المشاريع، وهي تستخدم في هذه الحالة نظم وتطبيقات ومنتجات تجهيز البيانات (SAP) الذي خرج إلى حيز الوجود في عام ١٩٩٩.

وقد استخدمت نظام SAP عدة وكالات أخرى. وتعمل اليونيسيف أيضا مع منظومة الأمم المتحدة لإيجاد نظم ملائمة لمعايير الأمن الدنيا اللازمة لجميع المكاتب الميدانية.

٣٤٨- وأعربت عدة وفود عن رغبتها في إعادة النظر في توقيت استعراض المجلس التنفيذي لميزانية الدعم لفترة السنتين، بالنظر إلى تعارضه مع الجمعية العامة في شهر كانون الأول/ديسمبر. وردت نائبة المديرية التنفيذية بأن المجلس قد استعرض هذه المسألة في عام ٢٠٠٠ وأن التوقيت الحالي تقرر لضمان أن “تحرك الخطة الميزانية”. وقالت إن الأمانة سوف تستعرض هذه المسألة مرة أخرى، وستعرض على المجلس التنفيذي ما تقترحه من خيارات في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤.

٣٤٩- وفيما يتعلق بمسألة الصلة بين دور مكتب الشراكات العامة المنشأ حديثا ودور شعبة الاتصالات وشعبة القطاع الخاص، أوضحت المديرية التنفيذية تحديد المسؤوليات فيما بين هذه المكاتب. فقالت إن شعبة الاتصالات مسؤولة عن الاتصالات التنظيمية، وإن شعبة القطاع الخاص مسؤولة عن جمع الأموال من مصادر غير الحكومات. وقد أنشئ مكتب الشراكات العامة عقب انعقاد الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل لاتخاذها ركيزة لبناء وتعزيز العلاقات مع المنظمات غير الحكومية لصالح الأطفال. ويعمل هذا المكتب حاليا مع أربعة شركاء رئيسيين: المنظمات الرئيسية الدينية وذات الأساس الديني؛ البرلمانين؛ منظمات المجتمع المدني؛ والمنظمات الرياضية. ولا يقوم مكتب الشراكات العامة بجمع الأموال.

٣٥٠- وطلب أحد الوفود مزيدا من المعلومات عن الأولويات في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق، واقترح أن تكون البرمجة مستندة إلى الاحتياجات. واقترح هذا المتكلم أيضا إنشاء اللجان الوطنية في بعض البلدان في المنطقة لاستشراف الموارد الخاصة الجديدة والمتنامية. وردت المديرية التنفيذية بأن اليونيسيف يرصد التحديات الإنمائية في المنطقة ببرامج متطورة مثل برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا يجري تصنيف البلدان بصورة صارمة على أنها بلدان مشمولة بالبرنامج أو بلدان مانحة وإنما تصنف استنادا إلى الحقائق الواقعة في المنطقة والمبادئ التوجيهية المعتمدة من المجلس التنفيذي وصيغة تخصيص الموارد العادية. وقال الوفد نفسه، في وقت لاحق من الدورة، إنه لا يشكك في أنشطة اليونيسيف في المنطقة بل يود أن تركز اليونيسيف على البلدان الأكثر احتياجا وأن تنأى بنفسها عن تنفيذ برامج في بلدان ذات مؤشرات اجتماعية طيبة. ومثال ذلك أن البلدان التي في طريقها إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يمكن أن تتجه صوب تشكيل لجنة وطنية. وأوضحت نائبة المديرية التنفيذية أن أنشطة اليونيسيف في المنطقة تتبع سياسات المجلس بشأن تخصيص الموارد وتركز فعلا على البلدان التي لديها أكبر

الاحتياجات. وإضافة إلى ذلك، فقد عقدت الأمانة مؤخرًا مناقشات مع اللجان الوطنية حول فرص جمع الأموال في المستقبل. وهناك فعلاً لجان وطنية في المنطقة، على النحو الوارد في التقرير السنوي لليونيسيف.

٣٥١- وطرح عدد من الوفود أسئلة عن مسائل متعلقة بملاك الموظفين. وتشمل هذه المسائل المبرر المنطقي لإعادة تصنيف وظائف معينة من رتبة مد-١ ومد-٢، وتزايد عدد الموظفين في رتب أعلى من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة، والحاجة إلى وظائف أصغر في الفئة الفنية، والحاجة إلى الاستعانة بالخبراء الاستشاريين الوطنيين واستخدام أموال البرنامج في التوظيف. وقالت نائبة المديرية التنفيذية إن الأمانة قد استخدمت المنهجية المعتمدة من المجلس التنفيذي. وفيما يتعلق بالوظائف العليا، فإن المستوى الثالث الذي تستخدمه لجنة الخدمة المدنية الدولية معياراً لإعادة تصنيف الوظائف العليا لا يستخدم الاعتبارات المالية فقط بل ويشمل أيضاً اعتبارات هامة أخرى مثل التعقيد وبيئة العمل واستمرار التغيير. وفيما يتعلق بمستوى الوظائف الأخرى ("هرم" الوظائف)، قالت إن الأهمية التي توليها اليونيسيف إلى إنشاء الوظائف الفنية في مستوى التعيين قد أسفرت عن متوسط لمستوى الرتب انخفض من ٤,٣٧ في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى ٤,١٦ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ولدى اليونيسيف تصنيف لملاك الموظفين في المكاتب الميدانية، وتتوقف الاستعانة بالخبراء الاستشاريين الوطنيين وأموال البرنامج المخصصة للتوظيف على أولويات البرنامج القطري، وتستعرض على المستوى الإقليمي. وإجمالاً، لدى اليونيسيف ١ ٥٨٦ وظيفة من الفئة الفنية الدولية، و ٤٧٨ ١ وظيفة من الفئة الفنية الوطنية و ٣ ٤٨٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة في كل أجزاء المنظمة. وقد انخفض عدد موظفي فئة الخدمات العامة في المقر بسبب ما تحقق من تقدم في الكفاءة نتيجة للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، بينما زاد في المكاتب الميدانية نتيجة لزيادة حجم أنشطة البرنامج.

٣٥٢- وقال رئيس قسم التخطيط الاستراتيجي والتوجيه البرنامجي، في بيانه عن الإدارة القائمة على النتائج، إن هناك ثلاث مراحل للإدارة القائمة على النتائج: (أ) التخطيط الاستراتيجي، الذي تصاغ عن طريقه الأهداف والاستراتيجيات وتحدد الأرقام المستهدفة وتختار المؤشرات؛ (ب) وقياس الأداء، الذي يجري عن طريقه رصد الأداء واستعراضه والإبلاغ عنه؛ و (ج) إدارة الأداء الذي تستخدم عن طريقه التقييمات والدروس المستفادة في صنع القرارات. وبين التحديات التي تواجه اليونيسيف في تعزيز الإدارة القائمة على النتائج الحاجة إلى وضع أهداف عالية النوعية والإبلاغ عنها بصورة منهجية؛ وكون تنوع المشاكل التي تواجه الأطفال تطرح دوماً تحدياً من حيث محور التركيز الاستراتيجي؛ والتحديات المتصلة بالمؤشرات، بما في ذلك صعوبة القياس المباشر في مجالات مثل السياسة

الاجتماعية وحماية الأطفال؛ والتحديد الدقيق لتوزيع النتائج فيما بين الشراكات. وردا على سؤال حول العلاقة بين الإدارة القائمة على النتائج والبرامج القطرية الراهنة، ذكر أن الإدارة القائمة على النتائج ليست بالأمر الجديد بالنسبة لليونيسيف، بل تمثل استخداما أفضل وأكثر منهجية للأدوات والممارسات والموارد. وسُئل عن المؤشرات التي تتعلق بالأطفال تحديدًا، فقال إنها تشمل معدلات الاعتلال والوفيات والالتحاق بالمدارس والشمول بتغطية الخدمات الأساسية، وإن التغير السلوكي يشير إلى التغيرات في ممارسات رعاية الطفل.

٣٥٣- وأوضح ممثل شعبة السياسات والتخطيط أن برنامج المعلومات الإنمائية هو نظام لقاعدة بيانات تجمع البيانات العالمية والإقليمية والوطنية ودون الإقليمية التي يمكن استعادتها وتحليلها بيسر، سواء من حيث الاتجاهات المتغيرة على مرور الزمن أو علاقات البيانات. ويستند هذا النظام أساسًا إلى برنامج “المعلومات المتعلقة بالطفل”، الذي استحدثته اليونيسيف كأداة للرصد. ويدعم برنامج المعلومات الإنمائية ما تطلع به منظومة الأمم المتحدة والحكومات من رصد للأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد القطري. وطلب إلى الأمانة أن توضح الوقت والموارد اللازمين للتنفيذ المرحلي لبرنامج المعلومات الإنمائية، فقالت إنه سيجري اقتسام التكاليف فيما بين وكالات الأمم المتحدة. وردا على سؤال حول جمع البيانات وصحتها، قال المتكلم إنه يجري الحصول على البيانات، حيثما أمكن، من مصادر حكومية من قبيل التعدادات والإحصاءات الوطنية، وتعزيزها بمصادر أخرى مثل تقارير التنفيذ.

٣٥٤- انظر المرفق، المقرر ١٧/٢٠٠٣، للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذته المجلس التنفيذي. وقبل اتخاذ المقرر، قال أحد المتكلمين إنه في حين أن وفده يقبل المقرر، فمن المهم التركيز على أهمية تنفيذ البرنامج. ونظرا للمطالب المتزايدة التي تواجهها اليونيسيف، فإن البرامج تحتاج إلى مزيد من الموارد وينبغي على الأمانة أن تراعي هذا لدى تنفيذ الميزانية. وطلب وفد آخر إجراء استعراض عام لعدد ومستوى الموظفين في المقر والمكاتب الميدانية، قائلا إن هذا سيكون مفيدا في المستقبل حيث يتيح للمجلس إجراء مناقشة استراتيجية عن كيفية توزيع موارد اليونيسيف في إطار أولويات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وقالت نائبة المدير التنفيذية إن المعلومات متاحة في وثيقة الميزانية، وإنه يمكن توفير أية معلومات إضافية.

جيم - البرامج المشتركة بين الأقطار

٣٥٥- كان معروضا على المجلس التنفيذي اقتراح بشأن البرامج المشتركة بين الأقطار (E/ICEF/2003/P/L.29) عرضه مدير شعبة البرامج. وردا على سؤال عن توزيع الموارد

العادية بين مكاتب المقر/المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية في إطار البرامج المشتركة بين الأقطار، قال المدير إن المقر والمكاتب الإقليمية حصلت في فترة السنتين الحالية على ٣ في المائة من ميزانية الموارد العادية، وحصلت المكاتب القطرية على نسبة الـ ٩٧ في المائة المتبقية. وقال إن الصيغة نفسها ستطبق على البرامج المشتركة بين الأقطار لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وردا على سؤال بشأن دعم المكاتب الإقليمية للمكاتب القطرية، قال إن مسؤوليات المكاتب الإقليمية قد حُددت بوضوح، وإن ثمة عملية جارية لتعزيز دعمها للمكاتب القطرية كجزء من تبسيط ومواءمة عمليات برمجة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وسُئل عن حجم الموارد العادية المخصصة لجنوب آسيا، فأكد الدعم الذي تقدمه المكاتب الإقليمية إلى البرامج القطرية والأولوية التي تعطى لتخصيص الموارد العادية للبرامج القطرية. وإضافة إلى ذلك، قال إن ثمة إمكانيات لزيادة الموارد الأخرى على الصعيد الإقليمي دعما للبرامج القطرية (انظر المرفق، المقرر ١٨/٢٠٠٣ للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذته المجلس).

دال - اختتام الدورة

٣٥٦- قالت نائبة المديرية التنفيذية، العمليات، إن موافقة المجلس على ميزانية الدعم لفترة السنتين والبرامج المشتركة بين الأقطار للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ستتيح لليونيسيف أن تبدأ فترة سنتين جديدة وهي في مركز قوة، وأن تزيد التقدم المحرز للأطفال في البلدان والأقاليم الـ ١٥٨ التي تضطلع فيها ببرامج للتعاون.

٣٥٧- وشكر الرئيس المجلس على حسن أعماله أثناء الدورة. على أن عددا من الوفود تساءل عن فائدة وفعالية عقد دورة الميزانية غير العادية في شهر كانون الأول/ديسمبر، حيث أن تزامن انعقاد الدورة مع اجتماعات اللجنتين الثانية والثالثة قد حال بين بعض الوفود والاشتراك في دورة المجلس اشتراكا كاملا. وهناك عامل آخر يحول دون مشاركة الوفود مشاركة كاملة يتمثل في اشتراكها في المداولات غير الرسمية للمجموعات الإقليمية.

المرفق

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٣

المقرر	الصفحة
الدورة العادية الأولى	
١/٢٠٠٣ التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
٢/٢٠٠٣ تقرير عن أنشطة وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة باليونيسيف	
٣/٢٠٠٣ التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات	
٤/٢٠٠٣ خطة عمل شعبة القطاع الخاص وميزانياتها المقترحة لعام ٢٠٠٣	
٥/٢٠٠٣ توقف لجنة التعليم المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف عن العمل	
الدورة السنوية	
٦/٢٠٠٣ مشاريع وثائق البرامج القطرية	
٧/٢٠٠٣ زيادة الحد الأقصى للموارد الأخرى اللازمة للبرامج المشتركة بين الأقطار في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣	
٨/٢٠٠٣ إنشاء احتياطي تشغيلي	
٩/٢٠٠٣ سياسة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لاسترداد التكاليف	
١٠/٢٠٠٣ خبرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مجال البرمجة المشتركة	
الدورة العادية الثانية	
١١/٢٠٠٣ الخطة المالية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦	
١٢/٢٠٠٣ التعاون البرنامجي لليونيسيف	
١٣/٢٠٠٣ تنفيذ النظام المعدل لتوزيع الموارد العادية على البرامج	
١٤/٢٠٠٣ طرائق عمل المجلس التنفيذي	
١٥/٢٠٠٣ برنامج عمل دورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٤	
دورة الميزانية غير العادية	
١٦/٢٠٠٣ ميزانية الدعم التكميلية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣	
١٧/٢٠٠٣ ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥	
١٨/٢٠٠٣ البرامج المشتركة بين الأقطار	

الدورة العادية الأولى

١/٢٠٠٣ - التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علماً بـ "تقرير المديرية التنفيذية: التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي" (E/ICEF/2003/4 (Part I))؛ ويطلب إلى الأمانة إحالة التقرير، مشفوعاً بموجز التعليقات التي أبدت خلال المناقشة، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي ينظر فيها في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣

الدورة العادية الأولى

١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

٢/٢٠٠٣ - تقرير عن أنشطة وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة باليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علماً بتقرير الأمانة عن "أنشطة وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة باليونيسيف" (E/ICEF/2003/5).

الدورة العادية الأولى

١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

٣/٢٠٠٣ - التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علماً بـ "التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونيسيف عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات" (A/57/5/Add.2).

الدورة العادية الأولى

١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

٢٠٠٣/٤ - خطة عمل شعبة القطاع الخاص وميزانياتها المقترحة لعام ٢٠٠٣

ألف - النفقات المدرجة في ميزانية شعبة القطاع الخاص لموسم ٢٠٠٣ إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق، بالنسبة للسنة المالية الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، على النفقات المدرجة في الميزانية، والبالغة ٨٠,٩ مليون دولار على النحو المفصل أدناه والموجز في العمود الثاني من الجدول ٧ من الوثيقة E/ICEF/2003/AB/L.3:

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)	
١,٤	العمولات - المكاتب الميدانية
٢٩,٧	تكاليف السلع المسلمة
١٩,٧	نفقات التسويق
١٥,٩	خدمات الدعم
١٤.٢	صناديق الاستثمار
٨٠,٩	مجموع النفقات، موحدة

٢ - يأذن للمديرة التنفيذية بما يلي:

(أ) تكبد نفقات، بالصورة الموجزة في العمود الثاني من الجدول ٧ في الوثيقة E/ICEF/2003/AB/L.3، وزيادة النفقات حتى المستوى المبين في العمود الثالث من الجدول نفسه إذا اتضح أن حصيلة مبيعات البطاقات والمدايا و/أو من تدبير الأموال من القطاع الخاص قد ارتفعت إلى المستويات المبينة في العمود الثالث، وبالتالي تخفيض النفقات، بالقدر اللازم، إلى ما دون المستوى المبين في العمود الثاني في حالة انخفاض الحصيلة الصافية؛

(ب) نقل الموارد بين مختلف اعتمادات الميزانية (على النحو المفصل في الفقرة ١ أعلاه) إلى حد أقصى قدره ١٠ في المائة من المبالغ الموافق عليها؛

(ج) إنفاق مبلغ إضافي بين دورات المجلس التنفيذي، عند الضرورة، بالقدر الذي تسبب فيه تقلبات العملات، وذلك لتنفيذ خطة العمل المعتمدة لعام ٢٠٠٣.

باء - الإيرادات المدرجة في الميزانية لموسم ٢٠٠٣ إن المجلس التنفيذي،

يخطط علماً بأن الحصيلة الصافية لشعبة القطاع الخاص للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ مدرجة في الميزانية بمبلغ ٢٧٦,٨ مليون

دولار (الموارد العادية) على النحو المبين في العمود الثاني من الجدول ٧ من الوثيقة E/ICEF/2003/AB/L.3.

جيم - قضايا السياسة العامة إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحدد برنامج الاستثمار بميزانية قدرها ١٤,٢ مليون دولار لعام ٢٠٠٣؛
- ٢ - يأذن للمديرة التنفيذية بتكبد نفقات في الفترة المالية ٢٠٠٣ تتصل بتكاليف السلع المسلمة (إنتاج/شراء مواد خام وبطاقات ومنتجات أخرى) للسنة المالية ٢٠٠٤. مبلغ يصل إلى ٣٠,٥ مليون دولار على النحو المبين في الخطة المتوسطة الأجل لشعبة القطاع الخاص (انظر الجدول ٦ من الوثيقة E/ICEF/2003/AB/L.3).

دال - الخطة المتوسطة الأجل إن المجلس التنفيذي،

يوافق على الخطة المتوسطة الأجل لشعبة القطاع الخاص؛ بصيغتها الواردة في الجدول ٦ من الوثيقة E/ICEF/2003/AB/L.3.

الدورة العادية الأولى
١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

٥/٢٠٠٣ - توقف لجنة التعليم المشتركة بين اليونسكو واليونسيف عن العمل إن المجلس التنفيذي،

يوافق على توصية لجنة التعليم المشتركة، على النحو الوارد في تقريرها عن الاجتماع الثامن (E/ICEF/2003/8)، والتي تدعو إلى أن تتوقف اللجنة عن العمل، وتطلب إلى أمانة اليونسيف أن تتعاون مع أمانة اليونسكو من أجل اقتراح سبل تعزيز التنسيق في إطار الهيكلين القائمين.

الدورة العادية الأولى
١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣

الدورة السنوية

٢٠٠٣/٦ - مشاريع وثائق البرامج القطرية

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على الميزانيات البيانية الإجمالية لبرامج التعاون القطرية التالية:

الوثيقة:	المنطقة/البلد	الفترة	الموارد العادية	الموارد الأخرى	E/ICEF/2003/
	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي				
P/L.1	أنغولا	٢٠٠٤	٥ ٥٣٧ ٠٠٠	١٨ ٤٠٠ ٠٠٠	
P/L.2	كينيا	٢٠٠٤-٢٠٠٨	٢٤ ٦٥٩ ٠٠٠	٣٢ ٥٠٠ ٠٠٠	
P/L.3	مدغشقر	٢٠٠٤	٤ ٠٩٩ ٠٠٠	٤ ٨٥٠ ٠٠٠	
P/L.4	الصومال	٢٠٠٤-٢٠٠٨	٢٢ ٧٧٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	
	غرب ووسط أفريقيا				
P/L.5	بنن	٢٠٠٤-٢٠٠٨	٩ ٤٢٦ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠ ٠٠٠	
P/L.6	الكونغو	٢٠٠٤-٢٠٠٨	٤ ٨٧٩ ٠٠٠	٧ ٥٠٠ ٠٠٠	
P/L.7	النيجر	٢٠٠٤-٢٠٠٧	٢٥ ٠٢٤ ٠٠٠	٢٦ ٤٩٤ ٠٠٠	
P/L.8	سيراليون	٢٠٠٤-٢٠٠٧	١١ ٧٩٤ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠ ٠٠٠	
P/L.9	إكوادور	٢٠٠٤-٢٠٠٨	٣ ٩١٢ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	
	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ				
P/L.10	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٢٠٠٤-٢٠٠٦	٣ ٣١٠ ٠٠٠	٩ ٠٠٠ ٠٠٠	
P/L.11	الفلبين	٢٠٠٤	٢ ١٩٨ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	
	جنوب آسيا				
P/L.12	باكستان	٢٠٠٤-٢٠٠٨	٦١ ٦١٦ ٠٠٠	٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠	
	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا				
P/L.13	الأطفال الفلسطينيون، والمرأة في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والأرض الفلسطينية المحتلة	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٣ ٢٠٠ ٠٠٠	٩ ٢٣٠ ٠٠٠	

الدورة السنوية

٣ و ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

٧/٢٠٠٣ - زيادة الحد الأقصى للموارد الأخرى اللازمة للبرامج المشتركة بين الأقطار في الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على زيادة الحد الأقصى للموارد الأخرى اللازمة للبرامج المشتركة بين الأقطار بمقدار ١٠٠ مليون دولار، أي من ٢٠٣ ملايين دولار إلى ٣٠٣ ملايين دولار، في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وذلك وفقاً لما ورد في الوثيقة E/ICEF/2003/P/L.14.

الدورة السنوية

٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

٨/٢٠٠٣ - إنشاء احتياطي تشغيلي

إن المجلس التنفيذي،

يوصي بأن تواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إدارة السيولة الخاصة بها وفقاً لرصيد السيولة الإلزامي الذي أقره المجلس التنفيذي وبعدم إنشاء احتياطي تشغيلي ممول، وذلك حسبما ورد في الوثيقة E/ICEF/2003/AB/L.4.

الدورة السنوية

٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

٩/٢٠٠٣ - سياسة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لاسترداد التكاليف

إن المجلس التنفيذي،

وقد استعرض سياسة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لاسترداد التكاليف على النحو الوارد في الوثيقة E/ICEF/2003/AB/L.1، والوثيقة E/ICEF/2003/AB/L.5، والمقدمتين إلى هذه الدورة،

١ - يشدد على أن الموارد العادية تعتبر، في جملة أمور، بسبب طبيعتها غير المقيدة، أساس الأنشطة التنفيذية لليونيسيف، وفي هذا الصدد، يلاحظ بقلق بالغ ركود الموارد العادية المتاحة لليونيسيف؛

٢ - يطلب أن تبذل جميع الجهات المانحة جهدها لزيادة مساهماتها في الموارد العادية، ويطلب إلى المديرية التنفيذية أن تجري مشاورات لتشجيع الجهات المانحة على زيادة نسبة مساهماتها في الموارد العادية؛

- ٣ - **يوافق** على الأهداف الرامية إلى أن تدعم الموارد الأخرى أولويات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وعدم استخدام الموارد العادية في دعم تكاليف دعم البرامج الممولة من موارد أخرى، **ويشجع** اليونيسيف على تطبيق الإجراءات الكفيلة بتخفيض تكاليف المعاملات المتعلقة بالبرامج الممولة من موارد أخرى؛
- ٤ - **يؤيد** الهدف الرامي إلى القيام في الأجل المتوسط بعدم استخدام الموارد العادية لدعم تكاليف دعم البرامج الممولة من الموارد الأخرى؛
- ٥ - **يطلب** إلى جميع الجهات المانحة المساهمة في الموارد الأخرى أن تنظر في توجيه هذه المساهمات إلى المجالات المواضيعية^(١)؛
- ٦ - **يطلب كذلك** إلى جميع الجهات المانحة تبسيط احتياجاتها الإدارية والمتعلقة بتقديم التقارير للتقليل إلى درجة كبيرة من التكاليف الإدارية المترتبة على مساهماتها في الموارد الأخرى؛
- ٧ - **يقرر** ، كإجراء مؤقت، تطبيق المنهجية المبينة في الفقرة ١٣ من الوثيقة /E/ICEF/2003/AB/L/1 ومرفقها الثاني. وسيستعرض المجلس التنفيذي هذه المنهجية في ضوء المناقشة المتعلقة بالمواثمة بين وكالات الأمم المتحدة؛
- ٨ - **يأذن** للمديرة التنفيذية بتطبيق المعدلات^(٢) التالية على جميع الاتفاقات الجديدة التي سيجري توقيعها، وذلك بعد موافقة المجلس التنفيذي على السياسة المنقحة على أساس مؤقت:
- (أ) ٥ في المائة لجميع الأموال التي يتم جمعها من القطاع الخاص في البلدان التي تنفذ فيها برامج؛
- (ب) بالنسبة لأموال القطاع الخاص الأخرى ٥ في المائة للمساهمات المواضيعية و ٧ في المائة للمساهمات غير المواضيعية؛
- (ج) بالنسبة للمساهمات الأخرى المقدمة للمجالات المواضيعية تخفيض نسبة ٨ في المائة، ونسبة ١ في المائة أخرى للأموال التي تدفع مقدما بنسبة ٩٠ في المائة؛

(١) المجالات المواضيعية هي: المجالات الخمسة ذات الأولوية في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل (التحصين المعزز؛ تعليم الفتيات؛ حماية الأطفال؛ فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ تنمية الطفولة المبكرة) والمساعدة الإنسانية.

(٢) تنسحب جميع التخفيضات التحفيزية على المساهمات السنوية.

(د) بالنسبة للمساهمات غير المواضيعية، تخفيض نسبة ١٢ في المائة ونسبة ١ في المائة أخرى للأموال التي تدفع مقدما بنسبة ٩٠ في المائة، ونسبة ١ في المائة للمساهمات التي تزيد على ٥٠٠.٠٠٠ دولار، ونسبة ٢ في المائة للمساهمات التي تزيد على ٢ مليون دولار، ونسبة ٣ في المائة للمساهمات التي تزيد على ١٠ ملايين دولار، وكرتيب انتقالي خلال عام ٢٠٠٤، نسبة ٤ في المائة للمساهمات التي تزيد على ٤٠ مليون دولار؛

٩ - **يسلم** بأن المعدلات المقررة أعلاه تشكل خطوة في اتجاه الحد من استخدام الموارد العادية لدعم تكاليف دعم البرامج الممولة من الموارد الأخرى؛

١٠ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية توجيه انتباه الفريق العامل المعني بالمواءمة والتبسيط التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مسألة سياسة استرداد التكاليف بهدف مواءمة المنهجية التي يستخدمها أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في وضع سياساتهم المتعلقة باسترداد التكاليف؛

١١ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية التي ستعقد في عام ٢٠٠٥ لاستعراض هذه السياسة المؤقتة تقريراً عن الخبرات المكتسبة في مجال سياسات استرداد التكاليف، ولا سيما فيما يتعلق بما استرد بالفعل من التكاليف ومعدلات الاسترداد المطبقة على المشاريع خلال هذه الفترة، وعن آثار ذلك على الموارد العادية، وكذلك عن الجهود المبذولة من أجل تحقيق المواءمة، وأن تعرض عليه مقترحات تتعلق بالخطوات التالية من أجل إلغاء أية قرارات متبقية لاستخدام الموارد العادية في دعم تكاليف دعم البرامج الممولة من الموارد الأخرى.

الدورة السنوية

٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

١٠/٢٠٠٣ - خبرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مجال البرمجة المشتركة

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يسلم** بالتزام اليونيسيف بالمساهمة مساهمة فعالة في عدد من المبادرات الإصلاحية، بما في ذلك برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام في صيغته التي أيدتها الجمعية العامة، وأحكام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٠١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛

٢ - **يلاحظ** التقدم الذي تحرزه اليونيسيف في مجال التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتيسيط ومواءمة القواعد والإجراءات^(٣)، سعياً إلى النهوض بأداء البرامج، حسبما جاء في التقرير السنوي للمديرة التنفيذية المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/ICEF٢٠٠٣/٤(Part I))؛

٣ - **يؤكد من جديد**، في هذا الصدد، الهدف الرامي إلى الحد من تعقيد وتنوع المتطلبات التي ما فتئت تلقي أعباء ضخمة على البلدان التي تنفذ فيها البرامج بسبب ارتفاع تكلفة المعاملات، وضرورة أن يحقق أي نهج مبتكر ينفذ في هذا المجال هدف التقليل من التكاليف الإدارية والمالية التي تتحملها البلدان التي تنفذ فيها البرامج؛

٤ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية، بناء على ذلك، أن تقدم تقريراً خطياً لينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٤ يتضمن تقييماً، يستند إلى أمثلة قطرية معينة، عن خبرة اليونيسيف في مجال البرمجة المشتركة وغيرها من النهج المبتكرة والتعاونية الهادفة إلى زيادة فعالية البرمجة والتقليل من تكاليف المعاملات على البلدان التي تنفذ فيها البرامج، وما يرتبط بذلك من تكاليف ومنافع.

الدورة السنوية

٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

(٣) بصيغتها المحددة في الجزء السادس من القرار ٢٠١/٥٦.

الدورة العادية الثانية

٢٠٠٣/١١ - الخطة المالية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦

إن المجلس التنفيذي،

(أ) يحيط علماً بالخطة المالية المتوسطة الأجل (E/ICEF/2003/AB/L/7) بوصفها إطاراً مرناً لدعم برامج اليونيسيف؛

(ب) يوافق على الخطة المالية المتوسطة الأجل بوصفها إطاراً لإسقاطات الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ (الموجزة في الجدول ٤ من الوثيقة E/ICEF/2003/AB/L/7)، بما في ذلك إعداد ما يصل إلى ١٥١ مليون دولار من النفقات البرنامجية من الموارد العادية لكي تقدم إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٤. وهذا المبلغ مرهون بتوفر الموارد واستمرار صحة تقديرات الإيرادات والنفقات الواردة في هذه الخطة؛

(ج) يوافق على إنشاء احتياطي ممول للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بمساهمة مبدئية تبلغ ٣٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ و ١٠ ملايين دولار في السنة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، على أن تعدل المساهمة استناداً إلى الإسقاطات المالية مستقبلاً.

الدورة العادية الثانية

١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

٢٠٠٣/١٢ - البرنامج التعاوني لليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على التوصيات التالية للمديرية التنفيذية:

(أ) التمويل من الموارد الأخرى بمبلغ ١٣.٠٢٣.٠٠٠ دولار دون توصيات بالتمويل من الموارد العادية، رهناً بتوفر تبرعات لأغراض محددة:

البلد	الفترة	الموارد الأخرى	الوثيقة /E/ICEF/2003/
طاجيكستان	٢٠٠٤	١ ٢٣٣ ٠٠٠	P/L1٥
منطقة الخليج/البرنامج دون الإقليمي	٢٠٠٦-٢٠٠٤	٨ ٧٩٠ ٠٠٠	P/L1٦
عمان	٢٠٠٦-٢٠٠٤	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L1٧

(ب) رصد مبلغ ٢ ٢٠٨ ٧٣٠ دولاراً من الموارد الإضافية لتمويل البرامج القطرية المعتمدة لثمانية بلدان تزيد مستويات تخطيط مواردها العادية استناداً إلى النظام المعدل لتخصيص الموارد والمستويات الكلية المقدرة للموارد العادية القابلة للبرمجة، عن المبلغ المتبقي من الأموال الموافق عليها لهذه البلدان.

المنطقة/البلد	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق	
أرمينيا	٤٨ ٠٥٠
أذربيجان	١٨ ٠٠٠
كازاخستان	١٢ ٩٣٧
قيرغيزستان	٢٧٢ ٠٠٠
تركمانستان	٢٥٤ ٠٠٠
أوزبكستان	٥٣٧ ٠٠٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
العراق	٤٩٣ ٧١٧
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	
زيمبابوي	٥٧٣ ٠٢٦

(ج) رصد مبلغ ٧٨٩ ٥٩٣,٩٩ دولاراً من الموارد العادية لتغطية الزيادة في الإنفاق من أربعة برامج:

البرنامج	المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة)
أمريكا الوسطى وبنما: البرنامج دون الإقليمي	٧ ٢١١,٥٤
السودان (النداء الموحد)	٦٣٧ ٠٧٢,٥٩
تيمور - ليشتي (النداء الموحد)	١٣٦ ٦٦١,٢٩
منطقة البحيرات الكبرى ووسط أفريقيا (النداء الموحد)	٨ ٦٤٨,٥٧

الدورة العادية الثانية

١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

٢٠٠٣/١٣ - تنفيذ النظام المعدل لتوزيع الموارد العادية على البرامج

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً "بالتقرير المتعلق بتنفيذ النظام المعدل لتوزيع الموارد العادية على البرامج" على النحو الوارد في الوثيقة E/ICEF/2003.P/L/21؛
- ٢ - يرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ النظام المعدل، ويكرر الحاجة إلى إيلاء أولوية عليا لاحتياجات الأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض، لا سيما الاحتياجات والظروف الخاصة لأقل البلدان نمواً وبلدان أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى؛
- ٣ - يؤكد من جديد مبادئ الاستحقاق المطبقة على جميع البلدان المستفيدة، بناء على الخصائص الأساسية للأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وتمشيا مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة؛
- ٤ - يلاحظ أن هدف تخصيص نسبة ٦٠ في المائة من الموارد العادية لأقل البلدان نمواً لم يتحقق، ويطلب إلى المديرية التنفيذية تكثيف الجهود الرامية إلى بلوغ الهدف المتعلق بتخصيص نسبة ٦٠ في المائة من الموارد العادية لأقل البلدان نمواً والإبقاء على نسبة ٥٠ في المائة على الأقل من أجل بلدان أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى؛
- ٥ - يطلب إلى المديرية التنفيذية رفع تقرير إلى المجلس عن تنفيذ هذه الجهود، بما في ذلك تحليل استخدام الموارد العادية وغيرها من الموارد، حسب البلد وحسب مجموع كل مجال من المجالات ذات الأولوية في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وذلك في موعد لا يتجاوز الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٤؛
- ٦ - يقرر مواصلة تطبيق النظام المعدل لتوزيع الموارد العادية على البرامج، عملاً بمقرر المجلس التنفيذي ١٨/١٩٩٧ (E/ICEF/1997/12.Rev/1)؛
- ٧ - يطلب إلى المديرية التنفيذية مواصلة استعراض النظام المعدل لتوزيع الموارد العادية على البرامج، مع أخذ وجهات نظر الوفود في الحسبان، ومراعاة الحاجة إلى إيجاد سبل للمساهمة في استدامة التقدم المحرز في البرامج القطرية في جميع المناطق، وخاصة في سياق إعداد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل القادمة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩.

الدورة العادية الثانية

١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

٢٠٠٣/١٤ - طرائق عمل المجلس التنفيذي

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بتقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) "طرائق عمل المجلس التنفيذي" (E/ICEF/2003/12)، بوصفه يشكل أساساً لمواصلة الحوار بين أعضاء المجلس ومع الأمانة بشأن هذا الموضوع؛
- ٢ - يؤكد على أهمية إنتاج المزيد من البيانات والمعلومات بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بتشغيل مجالس الإدارة داخل منظومة الأمم المتحدة، وعلى مواصلة تبادل المعلومات في ذلك السياق؛
- ٣ - يطلب إلى المكتب أن يدخل في حوار مع ممثلي الصناديق والبرامج والمؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة من أجل استكشاف نهج لتحسين طرائق العمل وإحالة النتائج التي يتوصل إليها وأي توصيات إلى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٤؛
- ٤ - يدعو ممثلي مكتب المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إلى حضور الدورة العادية الأولى التي سيعقدها المجلس التنفيذي لليونيسيف في عام ٢٠٠٤، وذلك ليقدموا إحاطة بشأن الجهود التي يبذلونها من أجل الشروع في عملية واسعة النطاق وقائمة على المشاركة بهدف تحسين طرائق العمل.

الدورة العادية الثانية

١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

٢٠٠٣/١٥ - برنامج العمل لعام ٢٠٠٤

إن المجلس التنفيذي،

يعتمد برنامج العمل التالي لعام ٢٠٠٤:

• انتخاب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي لليونيسيف لعام ٢٠٠٤ • تقرير المديرية التنفيذية (الجزء الأول): التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٥/١٩٩٥، و ١/١٩٩٨، و ٦/١٩٩٩) • تقارير وحدة التفتيش المشتركة المتصلة بعمل اليونيسيف (٤/٢٠٠١) • الموافقة على وثائق البرامج القطرية المنقحة (٤/٢٠٠٢) • حماية الطفل: تقرير شفوي عن الاتجار بالطفل • الفريق العامل المعني بالانتقال من أعمال الإغاثة إلى التنمية (بما في ذلك الجنود الأطفال): تقرير شفوي • الذكرى العاشرة للسنة الدولية للأسرة: تقرير شفوي • تنفيذ خطة اليونيسيف للرصد والتقييم: تقرير شفوي • طرائق عمل المجلس التنفيذي • خطة عمل شعبة القطاع الخاص والميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٤ • اجتماع إعلان التبرعات • اجتماع مشترك للمجلسين التنفيذي لليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان بمشاركة برنامج الأغذية العالمي	الدورة العادية الأولى (١٩-٢٣ كانون الثاني/يناير)
• تقرير المديرية التنفيذية (الجزء الثاني): التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت في إطار الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل (٨/١٩٩٩ و ٦/٢٠٠٠، و ١١/٢٠٠١، و ٢٢/٢٠٠٢، و E/ICEF2003/9 (الجزء الأول)، الفقرة ٣١) • تقييم لخبرة اليونيسيف في البرمجة المشتركة وغيرها من النهج المتكررة والتعاونية في هذا المجال (١٠/٢٠٠٣) • مشاريع وثائق البرامج القطرية (٤/٢٠٠٢) • تقرير مرحلي عن مهمة التقييم في اليونيسيف (٩/٢٠٠٢) • (بما في ذلك ورقة موجزة عن التقييم) • الأيتام والأطفال المعرضون للخطر المتأثرون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: تقرير شفوي • جائزة موريس بات التي تمنحها اليونيسيف • تقارير عن الزيارات الميدانية التي قام بها أعضاء المجلس التنفيذي (٣٢/١٩٩٢)	الدورة السنوية (٧-١١ حزيران/يونيه) (تبحث الأمانة إمكانية تغيير موعد انعقاد الدورة إلى ٣١ أيار/مايو - ٤ حزيران/يونيه)

• الخطة المالية والمنقحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ (٣/٢٠٠٠) • النماء في مرحلة الطفولة المبكرة: تقرير شفوي • الاستعراض المتوسط الأجل للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٢٠٠٢-٢٠٠٥ • استعراض الاستراتيجية الإنسانية المستكملة لليونيسيف (مما في ذلك الالتزامات العامة الأساسية) • فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: متابعة مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - تقرير تحريري • تحليل استخدام الموارد العادية والموارد الأخرى حسب البلد وحسب مجموع كل مجال من مجالات الأولوية في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل • القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي: تقرير شفوي (E/ICEF/1995/9.Rev/1، الفقرة ٤٧٠) • موجز استعراضات منتصف المدة والتقييمات الرئيسية للبرامج القطرية (١١/٢٠٠١ و ٨/١٩٩٥) • توصية بتوفير موارد إضافية عادية للبرامج القطرية الموافق عليها • توصيات لتوفير التمويل من موارد أخرى دون توصيات للتمويل من الموارد العادية • معلومات مستكملة عن التطورات الطارئة على الموارد البشرية: تقرير تحريري • التقرير المالي لليونيسيف وبياناتها المالية المراجعة عن فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات • التقرير المالي والبيانات المالية لشعبة القطاع الخاص عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ • التقرير المقدم إلى مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية • تقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات في عام ٢٠٠٣ • برنامج عمل دورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٥	الدورة العادية الثانية (١٣-١٧ أيلول/سبتمبر)
--	---

الدورة العادية الثانية

١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

دورة الميزانية غير العادية

٢٠٠٣/١٦ - ميزانية الدعم التكميلية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على اعتماد ميزانية الدعم التكميلية بمبلغ ٨ ملايين دولار لتغطية الزيادات في المرتبات والاحتياجات الإضافية المتعلقة بالأمن، على النحو المبين في الوثيقة
./E/ICEF/2003/AB/L/13

٢٠٠٣/١٧ - ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥

إن المجلس التنفيذي،

وقد نظر في ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، بصيغتها الواردة في
الوثيقة ١٤/AB/L/ICEF/2003/E،

١ - يلاحظ ارتفاع إجمالي المخصصات بنسبة ٩,٢ في المائة بالنظر إلى الحاجة إلى تنفيذ البرامج، وينظر بعين التقدير إلى التحسن في الشفافية الذي تكشف عنه وثائق الميزانية، ويطلب في هذا السياق إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن تواصل تعزيز معالجة فعالية التكاليف؛

٢ - يؤكد أهمية مشاركة اليونيسيف مشاركة كاملة في جهود الأمم المتحدة في مجال المواءمة والتبسيط بغية تحقيق الكفاءة في تنفيذ البرامج، ويطلب إلى المديرية التنفيذية أن تقدم تقريراً مستقلاً عما قد يترتب عليها من نتائج بالنسبة لكفاءة التكاليف بحلول الدورة العادية الثانية في عام ٢٠٠٤؛

٣ - يوافق على اعتمادات إجمالية قدرها ٩٠٦ ٠٠٠ ٦٨٤ دولار للأغراض المبينة أدناه، ويقرر استخدام الإيرادات المقدرة بمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ ١٥٦ دولار لمقابلة الاعتمادات الإجمالية، مما يسفر عن اعتمادات تقديرية صافية قدرها ٥٢٨ ٥٠٦ ٠٠٠ دولار:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
دعم البرامج	
المكاتب القطرية والإقليمية	٣٥٩ ٠١٣,٧
المقر	٩٦ ٠٨٨,٠
المجموع الفرعي	٤٥٥ ١٠١,٧
تنظيم وإدارة المنظمة	٢٢٩ ٨٠٤,٣
مجموع الاعتمادات الإجمالية	٦٨٤ ٩٠٦,٠
مخصوماً منه: الإيرادات المقدرة للميزانية	(١٥٦ ٤٠٠,٠)
الاعتمادات التقديرية الصافية	٥٢٨ ٥٠٦,٠

- ٤ - يأذن للمديرة التنفيذية بنقل الموارد فيما بين بنود الاعتمادات بحد أقصى قدره ٥ في المائة من الاعتماد الذي تنقل إليه الموارد؛
- ٥ - يوافق على اعتماد إضافي بمبلغ ١٤ مليون دولار للأغراض الأمنية على النحو المبين في الفقرة ١٨ من الوثيقة ١٤/E/ICEF2003.AB/L؛
- ٦ - يطلب إلى المديرة التنفيذية التشاور مع المجلس التنفيذي في حالة حدوث انخفاض كبير في مستوى الموارد المتاحة للأغراض البرنامجية عن المستوى المسقط في هذه الميزانية؛
- ٧ - يرحب بالتحسن المستمر في الإدارة القائمة على النتائج التي توضح مدى ما تسهم به النتائج الرئيسية المتحققة في بلوغ أهداف اليونيسيف، ويطلب إلى المديرة التنفيذية مواصلة وضع الميزانية على أساس النتائج لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بالتعاون الوثيق مع الصناديق والبرامج الأخرى؛
- ٨ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تستكشف الخيارات البديلة لتوقيت اعتماد ميزانية الدعم لفترة السنتين في سياق إحدى دورات المجلس العادية الحالية، ورفع تقرير إلى المجلس بهذا الصدد خلال الدورة السنوية لعام ٢٠٠٤.

١٨/٢٠٠٣ - البرامج المشتركة بين الأقطار

أولا - تقديرات الموارد العادية للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥
إن المجلس التنفيذي

يقرر:

(أ) الموافقة على ميزانية برنامجية من الموارد العادية تبلغ ٢٥ ١٨٥ ٥٠٠ دولار (غير صندوق برنامج الطوارئ) لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وذلك حسب التفاصيل التالية:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المقر	
٦ ٦٨٦	البرامج التقنية والتعاون فيما بين الوكالات
٢ ٩٧٣	سياسة البرامج، والتخطيط وإدارة المعلومات
٨٨٧	التقييم
٩٣٠	التأهب لحالات الطوارئ
٦٠٠	الشراكات العالمية
٥ ٣٦٠	الدعوة والاتصال
١٧ ٤٣٦	المجموع الفرعي
المناطق	
١ ٥٠٠	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
١ ٥٠٠	غرب ووسط أفريقيا
٩٥٠	الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي
٩٥٠	شرق آسيا والمحيط الهادئ
٩٥٠	جنوب آسيا
٩٥٠	أوروبا الوسطى والشرقية، ورابطة الدول المستقلة، ودول البلطيق
٩٥٠	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٧ ٧٥٠	المجموع الفرعي
٢٥ ١٨٦	المجموع

(ب) الموافقة على ميزانية صندوق برامج الطوارئ لفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. مبلغ ٢٥ مليون دولار؛

(ج) الإذن للمديرة التنفيذية بإدارة الصناديق على أكفأ وجه ممكن في إطار الاعتماد المرسود لكل صندوق. ويجوز للمديرة التنفيذية، بدون إذن جديد من المجلس التنفيذي، أن تنقل، عند اللزوم، فيما بين المجالات البرنامجية الرئيسية مبلغا لا يتجاوز ١٠ في المائة من الميزانية المعتمدة للصندوق المنقول إليه المبلغ.

ثانيا - تقديرات الميزانية البرنامجية الممولة بالموارد الأخرى لفترة السنتين

٢٠٠٤-٢٠٠٥

إن المجلس التنفيذي

يقدر:

(أ) الموافقة على ميزانية برنامجية ممولة من الموارد الأخرى بمبلغ ٣٠٢,٢ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، رهنا بتوفر التبرعات المحددة الغرض، وذلك على النحو التالي:

المقر	المنطقة	ما بين الأقطار	المجموع
المناطق			
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	١٦٤٠٠		١٦٤٠٠
غرب ووسط أفريقيا	١٥٧٠٠		١٥٧٠٠
الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي	٨٠٠٠		٨٠٠٠
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٦٣٥٠		٦٣٥٠
جنوب آسيا	١٧١٠٠		١٧١٠٠
أوروبا الوسطى والشرقية، ورابطة الدول المستقلة، ودول البلطيق	٨٨٣٠		٨٨٣٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٩٥٤٦		٩٥٤٦
المجموع الفرعي			
	٨١٩٢٦		٨١٩٢٦
المقر			
البرامج التقنية والتعاون فيما بين الوكالات	٣٥٢٤٠		٣٥٢٤٠
سياسة البرامج والتخطيط وإدارة المعلومات	١٥٠٠٠		١٥٠٠٠
التقييم	١٢٠٠		١٢٠٠
التأهب لحالات الطوارئ	٦٧٠٠		٦٧٠٠
الشراكات العالمية	٣٠٠٠		٣٠٠٠
الدعوة والاتصال	٥٠٩٦		٥٠٩٦
إدارة الموارد البشرية	٤٠٠٠		٤٠٠٠
تكنولوجيا المعلومات	١٠٠٠٠		١٠٠٠٠
المجموع الفرعي			
	٨٠٢٣٦		٨٠٢٣٦

البرامج المشتركة بين الأقطار

١٠٠٠٠	تعليم الفتيات
١٠٠٠٠	الطفولة المبكرة
٧٠٠٠٠	التحصين التكميلي
٢٠٠٠٠	فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

المقر	المنطقة	ما بين الأقطار	المجموع
حماية الطفل		١٠.٠٠٠	
التأهب لحالات الطوارئ		٢٠.٠٠٠	
المجموع الفرعي		١٤٠.٠٠٠	١٤٠.٠٠٠
المجموع	٨٠.٢٣٦	٨١٩٢٦	١٤٠.٠٠٠
			٣٠٢١٦٢

(ب) الموافقة، بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، على توصية كلية بمبلغ ٣٠٢,٢ مليون دولار من الموارد الأخرى. ويمكن عند اللزوم تلقي أموال تزيد عن المبالغ المبينة بالنسبة لمجالات برنامجية ومناطق محددة، وذلك بشرط أن يبقى مجموع المبالغ المتلقاة ضمن الحد الموافق عليه.

دورة الميزانية غير العادية

٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣